

وخدمة الدراسات
الاستراتيجية والتخطيط

الائحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
Union Tunisienne de l'Agriculture et de la Pêche



الرؤية التوجيهية القطاعية للمخطط التنموي 2025 - 2021

www.utap.org.tn

المحتوى

4مقدمة
6توطئة
6	I - التحديات العالمية والوطنية
6	1 - السياق العالمي
7	2 - السياق الوطني
8	II - الوضعية الحالية للفلاحة التونسية.....
8	1 - المعوقات الاقتصادية
9	2 - المعوقات الاجتماعية
9	3 - المعوقات البيئية
10	4 - المعوقات الافقية
11	III - تطور السياسات الفلاحية التونسية
13	IV - قراءة تقييمية في مخطط التنمية 2016 - 2020
13	1 - الاشكاليات والتحديات
13	1-1 - على الصعيد الخارجي
14	2-1 - على المستوى الداخلي
15	2 - الخطة التنموية في القطاع الفلاحي للفترة 2016 - 2020
16	1-2 - الأهداف النوعية
36	2-2 - الأهداف الكمية
44	V - رؤية الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري لتنمية فلاحية مستدامة
44	1 - المحيط العام :

44	1-1 - الاستثمار والتمويل
48	2-1 - التأمين
55	3-1 - الأراضي الدولية
61	4-1 - الهياكل المهنية
71	5-1 - الترويج والتصدير
73	6-1 - الموارد الطبيعية
89	7-1 - العدالة الاجتماعية
89	1-7-1 - التفاوت الجهوي
90	2-7-1 - تهرم القطاع
91	3-7-1 - الشباب والفلاحة المستدامة
92	4-7-1 - المرأة الفلاحة
94	5-7-1 - التشغيل
96	6-7-1 - هشاشة الحيطة والتغطية الاجتماعية
96	7-7-1 - السلامة الصحية
98	8-7-1 - الاقتصاد التضامني والاجتماعي
101	8-1 - التكوين والإرشاد والبحث العلمي
107	2 - المنظومات الفلاحية
107	1-2 - الإنتاج النباتي
113	2-2 - الإنتاج الحيواني
129	3-2 - الصيد البحري
138	4-2 - الفلاحة البيولوجية
140	3. مقترح لحوكمة تنفيذ المخطط التنموي 2021 - 2025
142	خاتمة

المقدمة

لم يكن الشروع في اصلاح ومراجعة طرق العمل وخطط التحرك واليات النضال صلب هياكل الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري مجرد شعار يرفع بل جاء تجسيما للوائح المؤتمر وتلبية للنداءات والانتظارات التي عبرت عنها قواعدنا واقتناعا منا جميعا بضرورة بل وحتمية ان نشترك في ارساء منهجية عمل جديدة تستقرىء جيدا الواقع وتستشرف المستقبل وتواكب التحولات وتهيء الارضية الملائمة لاكتساب القدرة على رفع التحديات الحقيقية التي يواجهها الفلاحون والبحارة .

وتبقى المصاعب المتعددة التي تواجه قطاع الفلاحة والصيد البحري وتراكم ملفاته الحارقة وتردي اوضاع المنتجين في البر والبحر وتفاقم معاناتهم وغياب رؤية اصلاحية مستقبلية الهاجس الاكبر الذي يشغل بال الاتحاد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الذي استطاع ان يؤسس لتقاليد جديدة في العمل النقابي المسؤول حتى يكون شريكا وطنيا فاعلا في تصور ورسم خطط التنمية وقوة ضغط واقتراح .

ويندرج هذا العمل الذي اعدناه في هذا الاطار لانه يمثل وثيقة توجيهية قطاعية للمخطط الخماسي 2021 - 2025 للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري. وقد حرصنا على توشي الشفافية والاستناد الى منهجية علمية في اعداد وتصوير وصياغة هذه الخطة انطلاقا من تقييم موضوعي لنتائج المخطط الخماسي المنقضي 2016 - 2020 وذلك ايمانا منا بان فلاحتنا هي مستقبلنا. اذ اثبتت جائزة كوفيد للجميع (صناع قرار ورايا عاما وطنيا) مدى قدرة هذا القطاع على الصمود رغم عله. لذلك يجب ان نراهن جديا على هذا القطاع في رفع تحدياتنا التنموية وتجاوز صعوباتنا الاقتصادية والاجتماعية والاضطلاع بدوره الريادي في تحقيق امنا الغذائي وسيادتنا الغذائية .

واننا نتطلع الى ان تكون هذه الوثيقة التوجيهية مرجعا مهما نقف خلاله على النتائج المحققة ونسلط اثناءه الضوء على اهم العوائق والنقائص ومكامن الضعف ومواطن الخلل القائمة ونقدم في طياته رؤيتنا ومقترحاتنا بخصوص التوجهات المستقبلية والسياسات الكبرى لاصلاح وتطوير قطاع

الفلاحة والصيد البحري بمختلف منظوماته وبكل ملفاته .

وان هذه الوثيقة التوجيهية تنم عن وعي الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بضرورة ايلاء هذا القطاع عناية خاصة ضمن مخططاتنا التنموية اعتمادا على رؤية استشرافية تهدف الى مزيد استحثاث نسق تعصيره وتاهيله بما يساعد على تحسين انتاجيته وتعزيز مردوديته بشكل يضمن مداخيل مجزية تحفظ كرامة الفلاحين والبحارة في ظل الضغوطات والاشكاليات الهيكلية والظرفية التي يعيشها القطاع والتي تتطلب حولا جذرية على غرار تأثيرات التغيرات المناخية وهشاشة مواردنا الطبيعية وارتفاع الكلفة وانعدام سياسة سعرية مجزية وعدم شفافية مسالك التوزيع وتفشي التهريب وتتالي التوريد العشوائي واحتداد المنافسة وغياب الدعم والارشاد وقلة الحوافز والتشجيعات وضعف التمويل والتامين والاحاطة الاجتماعية وعدم العمل في اطار منظومات متكامل وتتضامن خلالها مختلف الحلقات من الانتاج الى التحويل والتصنيع الى الترويج والتصدير وصولا الى الاستهلاك.

واننا نؤكد مرة اخرى من خلال هذه الوثيقة التوجيهية التزامنا امام هياكلنا واطاراتنا ومنظورينا بالدفاع عن مبادرتنا باصلاح هذا القطاع بشكل جذري وشامل في اطار حوار وطني لرسم سياسة فلاحية بديلة كما سنواصل مساعيها بارادة حازمة من اجل تذليل الصعوبات التي تعيق تطور فلاحتنا حتى ترتقى الى مستوى انتظاراتنا وتطلعاتنا وتكون مربحة وجاذبة ومستدامة .

والسلام

توطئة

1 - التحديات العالمية والوطنية

1 - السياق العالمي

مع ما يشهده العالم من تغيرات مناخية وشح في الموارد الطبيعية وتجاذبات وصراعات جغرافية سياسية أصبح العمل على إنهاء الجوع والفقر هدفا ملحا ومعقدا يفرض تكاتف الجهود وترابط مختلف المتدخلين فيه والتنسيق بينهم من اجل تحقيقه:

و إن ما تشهده معظم البلدان من:

- طلب متزايد على الغذاء وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المستمر بالإضافة إلى زيادة الفقر في المناطق الريفية تحت تأثير العوامل المختلفة (اهمية العوامل الديمغرافية للمناطق الريفية على المستوى العالمي).
- اكتساح نمط اقتصاد السوق المفتوح واحتداد المنافسة الدولية وما انجر عنهما من تأثيرات بالغة خاصة على مستوى تطوير القنوات التجارية وزيادة تحويل المنتجات الغذائية إضافة الى مقتضيات مواكبة قواعد سلامة الأغذية حفاظا على سلامة المستهلك.
- الأزمات الغذائية خلال التسعينات وتأثيرها على الصحة الحيوانية والبشرية
- عدم الاستقرار الاقتصادي لا سيما مع الأزمة المالية التي شهدها العالم عام 2008
- تواتر وتوالي الكوارث البيئية والظواهر المناخية الحادة وانحدار التنوع الاحيائي
- التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على قطاع الفلاحة والصيد البحري
- التطورات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية السريعة زادت في تعقيد الأمور وفرضت ضرورة رسم خطط استراتيجية تحدد اهدافا واضحة قابلة للإنجاز وتساهم في تحديد دور كل متدخل والمهام والمسؤوليات التي يجب الحرص على تنفيذها في آجال محددة.

2 - السياق الوطني

تمر بلادنا بأزمة اقتصادية غير مسبوقة تتميز بالعديد من المؤشرات بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن ونقص الاستثمارات الجديدة وعزوف العديد من رجال الأعمال الأجانب عن الاستثمار مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وظهور اخلالات مالية. كما نتج عن ذلك ارتفاع في عجز الميزانية وفي عجز الميزان التجاري. وفي ذات السياق ايضا شهد الدينار التونسي انهيارا حادا بالإضافة الى ارتفاع مديونية الصناديق الاجتماعية ومديونية الأفراد والشركات. كما ارتفعت الديون الخارجية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والتحول الديمقراطي في البلاد. وقد ساهم ذلك في تدهور المستوى المعيشي للمواطن وفي ارتفاع معدل الفقر المدقع وزيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة محفوفة بالمخاطر والمهددين بالفقر بسهولة جراء المرض او البطالة او الاحتياج.

II - الوضعية الحالية للفلاحة التونسية

يمثل قطاع الفلاحة والصيد البحري احدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني بفضل مساهمته المباشرة في تعزيز الأمن الغذائي والترفيح في نسبة النمو الإقتصادي وتطوير الصادرات وخلق مواطن الشغل وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها , فضلا عن الدور الحيوي الذي يلعبه في تنمية الجهات والمناطق الريفية ودفع الصناعات الغذائية حيث ساهم القطاع سنة 2018 بنسبة 11.2 % من الناتج المحلي الخام وبنسبة 13 % من قيمة الصادرات ويوفر حوالي 18 % من فرص العمل. ورغم هذا التطور إلا أن نظام الفلاحة في تونس يبقى عائليا متواضع الحجم وهشا وحساسا أمام الصعوبات المتعلقة بتدهور معدلات التبادل التجاري وتقلب الأسعار والضغط القوي على الموارد الطبيعية. وقد يزداد الوضع سوءاً في ظل عديد المعوقات التي يمكن تصنيفها إلى معوقات اقتصادية واجتماعية و بيئية وأفقية :

1 - المعوقات الاقتصادية:

- هيمنة القطاع غير الرسمي
- قابلية تأثر قطاع الفلاحة والصيد البحري وهشاشته أمام المخاطر البيئية والتغيرات المناخية
- انخفاض الإنتاجية في المحاصيل الإستراتيجية مثل الحبوب والزيتون.
- زيادة تكاليف الإنتاج وخاصة أسعار المدخلات الفلاحية والمعدات الزراعية مما ادى إلى ضعف دخل الفلاحين وانخفاض القدرة التنافسية لمنتوجاتنا.
- تقلبات الأسعار وتأثيرها السلبي على الواردات المتعلقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري.
- تشتت الأراضي الفلاحية
- انخفاض الربحية في عديد الأنشطة الفلاحية
- ضعف كفاءة اليد العاملة في القطاع الفلاحي
- ضعف الاستثمار العمومي في البنية التحتية في المناطق الفلاحية
- ضعف تغطية القطاع تامينا وتمويلا ، بالإضافة إلى تفاقم المديونية

- غياب الدعم للمنظمات المهنية.
- الآثار السلبية للتجارة الموازية.
- ضعف تناسق البحث العلمي مع احتياجات المهنة
- محدودية وقلة الدعم الموجه للإحاطة والإرشاد الفلاحي

2 - المعوقات الاجتماعية:

- تهرم الطبقة الديمغرافية العاملة في قطاع الفلاحة والصيد البحري إضافة إلى ضعف التكوين المستمر والرسكلة
- ضعف مستوى التمدرس ومحدودية عدد أصحاب الشهادات العليا ضمن الشريحة التي تمارس نشاط الفلاحة والصيد البحري
- ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب والنساء
- ارتفاع مستويات الهجرة والنزوح الريفي
- ضعف جاذبية القطاع للشباب
- تغطية اجتماعية ضعيفة للناشطين في القطاع الفلاحي
- انخفاض الدخل واتساع دائرة الفقر
- انعدام الأمن والتوازن الغذائي

3 - المعوقات البيئية :

- هيمنة الزراعات البعلية والزراعات الحساسة لتغير العوامل المناخية على المساحات الزراعية
- تأمين كمية هامة من الإنتاج من تربة فقيرة أو غير صالحة للزراعة.
- الزحف الحضري على الأراضي الفلاحية.
- اعتماد تقنيات زراعية تستنزف الموارد الطبيعية.
- ندرة المياه
- ضعف البنية التحتية الخاصة بتصريف المياه خاصة في المناطق الريفية

- غياب خطة ناجعة لاستغلال المياه المعالجة وتآكل وتقادم المعدات المخصصة للري
- ضعف سياسات الأمن الطاقوي خاصة في مجال استغلال الطاقات البديلة والمتجددة
- محدودية قنوات إيصال المعلومة حول التوقعات الجوية والتنبيه من الكوارث الطبيعية ومجابهة الأزمات
- ضعف اليات مراقبة التلوث
- ضعف في نشر وترسيخ سياسة التنمية المستدامة
- انحدار التنوع البيولوجي وتدهور بعض السلاسل الغذائية والنظم الايكولوجية
- ظهور وانتشار الأمراض والآفات العابرة للحدود

4 - المعوقات الأفقية :

- ضعف الشفافية والحكم الرشيد
- محدودية تعبئة الموارد المالية
- ضعف الترويج لسياسة ومقتضيات الاقتصاد الأخضر
- ضعف إدماج قطاع الفلاحة والصيد البحري في التنمية المستدامة

III - تطور السياسة الفلاحية التونسية

- **مرحلة الاستقلال حتى منتصف الثمانينات :** كان هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال دعم الإنتاج ودعم أسعار استهلاك المواد الغذائية الأساسية.
- **مرحلة التسعينات :** تم التركيز على تحقيق الأمن الغذائي وتحرير الاقتصاد التونسي وإعطاء آليات التسويق دورا أكبر في تلبية الاحتياجات الغذائية وخلق تنافسية على مستوى العرض المحلي للمنتوجات الفلاحية مع التحكم نسبيا في الواردات وزيادة صادرات المنتوجات الغذائية. وحقق هذا النموذج التنموي نتائج مهمة من خلال الزيادة في إنتاج المواد الغذائية الفلاحية إلا انه سرعان ما أظهر هشاشته بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2007 - 2008 .
- لذلك استوجب على تونس تعديل نموذج التنمية الفلاحية الخاص بها وذلك بـ :
- إعطاء الأولوية لدور السوق الداخلية والحفاظ على القدرة الشرائية.
 - دعم الفلاحة الصغرى والمتوسطة من خلال مشاريع التنمية الريفية.
 - تطوير عائدات الصادرات من المنتوجات التقليدية.
 - تعبئة الموارد الطبيعية الموجهة الى القطاع الفلاحي.
 - تطوير البنية التحتية الريفية (الطرق ، مياه الشراب ، الكهرباء) .
- وقد بلغ نموذج التنمية القائم على التعبئة القوية للموارد الطبيعية والانسحاب التدريجي للدولة من الاستثمار في الفلاحة حدوده ولم يعد قادرا على مواكبة السياقات الجديدة التي تتسم بعدم استقرار الأسواق الدولية وارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية إضافة إلى ظهور عديد المخاطر التي تتمثل أساسا في التقلبات والتغيرات المناخية.
- تطوير الفلاحة التونسية يصطدم مجددا بعدة معوقات :**
- نموذج يرتكز على الفلاحة التقليدية (في المناطق الجافة وشبه الجافة).
 - زيادة الضغط على الموارد الطبيعية
 - ضعف القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية الوطنية
 - صعوبة المحافظة على أسواق التصدير.

- تراجع الاستثمارات العامة دون تحسن الاستثمارات الخاصة.
- ضعف تنظيم القطاعات.
- ضعف الأداء المؤسسي وعدم تنظيم المهنة.
- هياكل فلاحية معرّقة لجهود التنمية.

ان هذه المعوقات جعلت تونس تراجع مخططاتها التنموية بهدف دعم موقع القطاع الفلاحي ودوره في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في التنمية الجهوية والريفية وإكسابه قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية أكبر وجاذبية أكثر للاستثمار مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتعزيز السيادة الغذائية الوطنية.

١٧ - قراءة تقييمية للمخطط 2020 - 2016

1 - الإشكاليات والتحديات

كشفت معطيات المخطط 2016 - 2020 أن ما أنجز من نتائج في المخطط السابق (2011 - 2015) غير كاف بالمقارنة مع إمكانيات القطاع وقدرته على تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة بفعالية أكبر في الدورة الاقتصادية خاصة في الجهات الداخلية والمحافظات على استدامة الموارد الطبيعية وذلك نتيجة الصعوبات والعوائق الهيكلية والظرفية التي ماتزال تعيق القطاع الفلاحي وتحد من أدائه والمتمثلة أساسا في:

1.1 - على الصعيد الخارجي

- تطور سياسات الدعم الموجهة الى القطاع الفلاحي للإستجابة لمتطلبات اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وخاصة السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة للفترة 2014 - 2020 التي تعتمد على الدعم المستقل عن الإنتاج والتدرج نحو إلغاء الدعم المباشر للأسعار واستبداله بدعم مباشر لدخل الفلاح.
- حدة المنافسة مع البلدان المجاورة وخاصة المغرب التي شرعت في تنفيذ استراتيجية طموحة للنهوض بالقطاع الفلاحي «مخطط المغرب الاخضر» مما مكنها من إعادة القطاع الفلاحي الى مركز الإقتصاد كمحرك للتنمية والتشغيل.

2_1 - على المستوى الداخلي

- تنامي الضغوطات وتفاقم نسبة الضياع وسوء التصرف في الموارد الطبيعية من مياه وتربة وغابات ومراع والتوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وما له من تأثير سلبي على استدامة النشاط الفلاحي.
- تفاقم ظاهرة التصحر حيث أصبحت تهدد حاليا قرابة 1.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية.
- ضعف وهشاشة الهياكل المهنية الفلاحية نتيجة ضعف تمثيليتها وعدم إستقلاليتها ومحدودية عدد منخرطيها (حوالي 4% فقط) وعدم قدرتها على الحصول على التمويلات الضرورية لغياب الضمانات المطلوبة.
- تدهور مستوى مردودية القطاع وضعف دخل الفلاحين بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث بقي الفلاح الحلقة الأضعف في المنظومات الفلاحية بسبب تشتته وارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج وصعوبة التسويق بالأسعار المناسبة، إذ يمثل متوسط الإنفاق للفرد في الوسط الريفي حوالي نصف متوسط الإنفاق في الوسط الحضري.
- صغر حجم المستغلات الفلاحية وتشتتها وتشعب الأوضاع العقارية لأغلب الأراضي الفلاحية
- محدودية استجابة بعض خدمات الدعم الموجهة الى النشاط الفلاحي لمتطلبات تطوير القطاع خاصة منها تلك المتعلقة بحماية النباتات والصحة الحيوانية وتحسين جودة المنتجات الفلاحية.
- عدم ملاءمة آليات التشجيع على الإستثمار وطرق التمويل والتأمين مع متطلبات وخصوصيات المستغلات الفلاحية في تنوعها ومدى تموقعها في منظومات الجودة وسلاسل القيمة.
- محدودية اندماج حلقات المنظومات الفلاحية في ما بينها من الإنتاج إلى التحويل والتسويق والتصدير وهشاشة العلاقة بينها.
- عدم مواكبة برامج الإحاطة والإرشاد الفلاحي والبحث العلمي والتكوين المهني لحاجات القطاع إضافة إلى ضعف نسبة تشغيل حاملي الشهادات العليا من خريجي معاهد التعليم العالي الفلاحي

وبناء عليه فإن سياسة التنمية الفلاحية المرسومة والمتوقع تنفيذها وانجازها بالمخطط (2016 - 2020) جاءت على أساس رفع مختلف هذه التحديات وتجاوز الإشكاليات المطروحة وفق خطط عمل علمية وذات أهداف موضوعية وواضحة ومؤشرات قابلة للإنجاز. غير أن ما نلاحظه في قراءة أولية للإنجازات المحققة عند تنفيذ المخطط - مقارنة مع ما تم تصوّره وتوقّعه - انها كانت بعيدة كل البعد عن الواقع الميداني. ولكم في ما يلي بعض المقارنات للأهداف المتوقعة والمنجزة النوعية منها والكمية :

2 - الخطة التنموية في القطاع الفلاحي للفترة 2016 - 2020

تم تحديد أربعة أهداف تنموية نوعية وهي :

- دعم موقع القطاع ودوره في الإقتصاد الوطني ومساهمته في التنمية الجهوية والريفية
 - إكسابه قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية وجاذبية للاستثمار بما يؤمن دخلا مجزيا للفلاح والبحار
 - ضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية
 - تعزيز الأمن الغذائي الذي يعد خيارا استراتيجيا ثابتا طبقا لما نص عليه الدستور.
- ولتجسيم هذا التوجه تم تحديد سبعة محاور تنزّلت في شكل خطط تنفيذية لهذه السياسة التنموية والتي نرى ان أغلب نتائجها كانت معاكسة لما تم توقّعه. وتجدون في هذا الجدول تقييما ومقارنة بين المتوقّع (المبرمج) والمنجز :

1.2 - الأهداف النوعية

المحور

خطط العمل المطلوب إنجازها

الملاحظات والمنجز

تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية

- بلوغ نسبة تعبئة خلال سنة 2020 في حدود 98% من الموارد المائية القابلة للتعبئة مقابل 95% خلال سنة 2015 وذلك بدون اعتبار الترسبات

مواصلة تعبئة الموارد المائية وتنويع مصادرها:

بالنسبة للموارد المائية السطحية

- بناء عدد من السدود (السعيدة والقلعة الكبرى وتاسة وخلاد) والترفيح في طاقة خزن سد بوهرمة
- الانتهاء من انجاز الدراسات بالنسبة لخمسة سدود إضافية بهدف حماية المدن من الفيضانات وتوفير موارد إضافية لمياه الري والشرب وكذلك لإنتاج الكهرباء.

بالنسبة للموارد المائية الجوفية

- تعصير مختلف شبكات قيس المياه خاصة منها شبكة الانذار المبكر والاعلان عن الفيضانات وتحيين وتطوير قواعد المعطيات والنظم المعلوماتية وتحديد مناطق الاستغلال المكثف بالخزانات الجوفية وحمايتها
- القيام بدراستين حول مناطق السحب العشوائي للخزانات المائية وتأثيرات التغذية الاصطناعية بالمياه المستعملة المعالجة على هذه الموارد.
- إرساء الأوامر المتعلقة بمناطق الصيانة والتحجير، بالإضافة إلى مواصلة برامج تحديد الملك العمومي للمياه.

- اصدار مجلة المياه وتطوير آلية التشاور الدائمة بين تونس والجزائر وليبيا للتصرف في الموارد المائية للخزان الجوفي لشمال الصحراء وإحداث آلية تشاور بين تونس والجزائر للتصرف في مياه

تواصلت برامج تعبئة الموارد المائية، لكن بقيت دون المأمول بسبب تواصل ارتفاع نسبة الضياع على كل المستويات.

منذ 2019 تم الانطلاق في أشغال بناء 5 سدود منها :

- استصلاح سد العروسة
- أشغال ترقية ورفع طاقة سد بوهرمة، تقدم الأشغال بنسبة 40 %
- بناء خزاني السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت المياه الملحقة بها بنسب تراوحت بين 10 و 45 %
- الشروع في أشغال تحويل قناة السعيدة بلي،
- استئناف أشغال سد ملاق العلوي بالكاف،
- الانطلاق في الدراسات النهائية لإنجاز مشروع سد الرغاي
- ترقية سد سيدي سعد
- المصادقة على تمويل أشغال بناء سدي تاسة وخلاد بولايتي سليانة وباجة

- تتواصل دراسة مشروع مجلة المياه في مجلس النواب. ومن بين جديد المجلة خاصة اقتراحات الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وبرنامج حوكمة وعقوبات

في مستوى اشكاليات الموارد المائية.

- محطات التحلية لمياه الشرب.

لا يزال استغلال المياه المستعملة دون
المأمول كما وكيفا.
تعطل في إنجاز المشاريع الكبرى على غرار
محطات التحلية ومعالجة المياه

الأحواض المشتركة السطحية بالإضافة إلى ملاءمة
الاطار المؤسسي بما يدعم توحيد الجهود وتفادي
الازدواجية.

- التشجيع على استغلال الطاقات المتجددة لضخ
المياه واستغلالها للشرب أو للاستعمال في النشاط
الفلاحي .

بالنسبة للموارد المائية غير تقليدية

- احداث عدد من محطات تحلية مياه البحر
خاصة بولايات الجنوب

- اعادة تهيئة وتعصير عدد من المناطق السقوية
بعد التأكد من المردودية الاقتصادية وقدرة
المنتفعين على التصرف في النظام المائي وتغطية
مصاريف الاستغلال والصيانة وتجديد التجهيزات.
- تركيز منظومة الانذار المبكر على عدد من المناطق
السقوية بالمياه المعالجة مع تدعيم المندوبيات
لانجاز التحاليل المطلوبة طبقا للنصوص القانونية

احكام التصرف في الموارد المائية

- إحداث صندوق لتحسين التصرف في المنظومات
المائية قصد تأهيل المنشآت والتجهيزات وتحسين
تصرف الهياكل المسيرة لها يشمل ولايات القيروان
والقصرين وسيدي بوزيد والمهدية و صفاقس.

- تنفيذ تجارب نموذجية تتعلق بتشريك القطاع
الخاص في استغلال الانظمة المائية للتزود بالماء
الصالح للشرب والري قصد الاستئناس بها في اطار
التوجه لتركيز شراكة مع القطاع الخاص في مجال
التصرف في الانظمة المائية .

- إحالة عدد من المجامع المائية الى الشركة الوطنية
لاستغلال وتوزيع المياه

تحسين نجاعة المناطق السقوية

- إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية القديمة لتحسين مردودية شبكاتهما المائية وإحداث مناطق جديدة بما سيمكن من بلوغ مساحة سقوية بحوالي 490 ألف هكتار عند نهاية المخطط، منها قرابة 230 ألف هكتار عن طريق القطاع الخاص وذلك دون اعتبار المساحات المروية بالمياه المعالجة والتي ستبلغ حوالي 9 آلاف هكتار في غضون سنة 2020

- مواصلة تنفيذ مشروع الاقتصاد في الماء بالوحدات، ومن المنتظر أن تبلغ نسبة تجهيز المناطق السقوية بهذه المعدات 93% من المساحات السقوية الجمالية مع إعطاء الأولوية لتجهيزات الري الموضعي التي ستشمل مساحة 200 ألف هكتار في غضون سنة 2020.

- القيام بتجارب نموذجية بمختلف الولايات بالتعاون مع مراكز البحث ونشرها وتعميمها في مرحلة ثانية

- تهيئة وتعبيد المسالك الفلاحية والتدخل لتهيئة وتعويض الآبار القديمة والمعطبة المستغلة لتأمين التزود بمياه الشرب والري بكامل الولايات

حماية المياه والتربة

- المساهمة مع المؤسسات المعنية في وضع الأسس لإرساء مرصد وطني للموارد الطبيعية بما يمكن من متابعة وتقييم وضعيتها، من خلال الانطلاق في تنفيذ برنامج نموذجي لبعث 25 مرصدا على مستوى مصبات الأودية، ليشمل مناطق أخرى بعد تقييمه قصد تعميم التجربة تدريجيا.

- المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه وتربة

بداية اشغال مشروع:

- تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة المرحلة الثانية (مرناق وسيدي ثابت وسراط بالكاف...)

تم اعداد الاستراتيجية الجديدة للمحافظة على الاراضي وسيتم الشروع في تنفيذ البرامج وفقا للتمويلات المرصودة او المشاريع.

عن طريق أشغال التهيئة المختلفة على مستوى مصبات الأودية ومراقبة خصوبة التربة وحمايتها ومراقبة الزحف العمراني وتغيير صبغة الأراضي الفلاحية

- حماية المنشآت المائية الكبرى والحد من الترسبات بالسدود والحد من الفيضانات على مستوى الطرقات والتجمعات السكنية وتعبئة الموارد المائية المتاحة

- تعبئة الموارد المائية المتاحة بإحداث البحيرات الجبلية ومنشآت تغذية المائدة المائية وفرش مياه السيلان بالإضافة إلى منشآت تعبئة مياه السيلان على مستوى المستغلات (خزانات وفساقي) وتحسين طاقة التربة ل تخزين المياه برفع نسبة المواد العضوية بها

- تنمية المجال الريفي من خلال دعم استغلال المنشآت المائية من بحيرات جبلية وسدود جبلية وتثمين مختلف المنشآت عن طريق غراسة الأشجار المثمرة والغراسات الرعوية.

- مراجعة قانون المحافظة على المياه والتربة بما يمكن من تفعيله ومراجعة التشرييع قصد تشجيع الفلاح على تعاطي فلاحه حافظة ومربحة ومزيد الاحاطة به في هذا المجال .

- مراجعة الإطار القانوني وملاءمته بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للأراضي الزراعية وكذلك التصدي للمخالفين.

تنمية الغابات والمراعي

- الترفيع في نسبة الغطاء الغابي وحماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة لبلوغ نسبة غطاء غابي

يتم حاليا الشروع في مشروع تنمية الغابات ممول من طرف الFAO سيتم من خلاله تنفيذ العديد من هذه البرامج .

- هدف تطوير الغطاء الغابي لم يتحقق (نسبة الغطاء الغابي لا تتعدى 8.44 % سنة 2020)

في حدود 8.7 % خلال سنة 2020 مقابل 8.33 % سنة 2015.

- تهيئة الغابات والمراعي والمحافظة عليها من خلال تطوير نسبة تهيئة الغابات من 36 % خلال سنة 2015 إلى 50 % في غضون 2020 ونسبة تهيئة المراعي من 19.5 % إلى 27 % خلال نفس الفترة .
- إعطاء دفع لتطوير نسبة إستغلال المنتج الغابي القابل للاستغلال من 80 % إلى 85 %

- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والخاص وتشجيع الاقتصاد الأخضر
- اكتاس البذور الغابية والرعية وتنمية منظومة الحلفاء

- انطلاق مشروع التصرف المستدام في المنظومات الغابية الممول من قبل البنك الدولي بالتدخل في ولايات القصرين وسيدي بوزيد وسليانة وجندوبة وباجة وبنزرت.

تواصل تنفيذ عدد من الدراسات والمشاريع، لكن يبقى التنفيذ على ارض الواقع ضعيفا جدا خاصة في القطاع الفلاحي في علاقة مع التأقلم مع التغيرات المناخية نتيجة غياب رؤية واضحة للقطاع الفلاحي ككل الانطلاق في برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الهشة لولايات بنزرت والكاف وسليانة والقروان وسيدي بوزيد

PACTE

الحد من التأثيرات المناخية والتأقلم معها

- وضع مخطط وطني للتأقلم مع تغير المناخ يشمل أنظمة الانتاج الفلاحي والصيد البحري والانظمة الايكولوجية والتصرف المستديم في الموارد المائية
- دعم التنسيق مع الجهات المتدخلة في هذا المجال مع وضع الاطامر المؤسسي الملائم لإضفاء مزيد من النجاعة في اتخاذ القرارات بشأن ملف التغيرات المناخية مع كل الاطراف المتدخلة
- تركيز المنظومة الوطنية للقياس والابلاغ والمراجعة
- دعم المشاركة التونسية في المحطات المقبلة للمفاوضات في مجال المناخ وخاصة المتعلقة بفلاحة الغابات واستعمال الاراضي

- تعزيز برامج البحث في مجال التغيرات المناخية .

- انجاز خارطة عقارية فلاحية بكل ولاية

- برمجة التهيئة العقارية الفلاحية على مساحة 1 مليون هك من الأراضي

- اعتماد آلية المدخرات العقارية بالنسبة للمناطق السقوية الخاصة (220 ألف هك تقريبا) لحمايتها من مزيد التشتت والتجزئة،

- دعم مشاريع الضم وإعادة التنظيم العقاري والتسريع في نسق التسجيل العقاري الإجباري وتعيين الرسوم العقارية المجمدة وتصفية وضعية الأحباس وأراضي السيلين واستحداث نسق إسناد الأراضي الاشتراكية على وجه الملكية الخاصة

- تحسين الإطار القانوني ليطماشى مع مقتضيات المرحلة القادمة وفتح المجال أمام صيغ جديدة للإستغلال غير المباشر والإستغلال الجماعي للعقارات الفلاحية والحد من الإهمال للأراضي الفلاحية ومن قسمة العقار الفلاحي

- إحداث مجلة التهيئة العقارية الفلاحية على غرار مجلة التهيئة الترابية والتعمير لتجميع وتبويب مختلف النصوص القانونية والتشريعية المتصلة بالعقار الفلاحي والتهيئة العقارية الفلاحية والاستثمار والحوافز والتشجيعات والجباية وتهيئة الفضاء الريفي

لم يقع الإنجاز

رغم ما لهذا الإجراء من أهمية في توجيه وتطوير الإستثمار وتوفير الضمانات لتمويل القطاع الفلاحي وكذلك لبناء فلاحية عصرية مقننة

تقدم في تنفيذ المبرمج بنسبة 8 % نتيجة غياب مشاريع مقترحة من الجهات وصعوبة شروط التدخل

بطء في التنفيذ (وجود وضعيات عقارية تعيق الانجاز - رسوم عقارية مجمدة...)

نسق ضعيف وبطء أقل من المخطط السابق

مراجعة خرائط حماية الاراضي الفلاحية بشكل منقوص وغير معمق لعدم توفر الإمكانيات البشرية والمادية للغرض .

لم يقع التجسيم

(عدم مبادرة السلطة التشريعية بتقديم مشاريع قوانين في هذا المجال)

لم تنجز

لم تنجز بل بالعكس ظهرت العديد من التعقيدات الإدارية والإجرائية. تواصل الفراغ القانوني لحماية الأراضي الفلاحية وعدم تعرضه إلى ظاهرة الإهمال بدعوى وجود تشريع في الغرض صادر بمقتضى القانون عدد 48 لسنة 1959 المؤرخ في 7 ماي 1959 والمتضمن حجز العقارات الفلاحية المهملة أو الناقصة استغلالاً

لم تنجز

برمجت للانطلاق سنة 2021 في بداية المخطط القادم

بطء وضعف في الإنجاز الذي لم يتجاوز 10 نسبة %

لم يسجل أي تقدم في التنفيذ وسيتم إعادة النظر في التمشي المعتمد

الحاصل هو العكس :

عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالكميات الضرورية والتنوعية المعقولة ولا الأسعار المقبولة على غرار الأسمدة الكيميائية والأدوية ومياه الري ونقص اليد العاملة

- توسيع مجال تدخل آلية القرض العقاري لتشمل شراء الأراضي لتكوين مستغلة فلاحية مجدية وشراء أراض مهملة أو ضعيفة الإستغلال بغرض إحيائها وتكوين شركات تهيئة واستغلال فلاحية مع فتح إمكانية الإنتفاع بها أكثر من مرة واحدة وجعلها تغطي كل عناصر كلفة العملية العقارية

- تصفية الأوضاع العقارية بالمناطق القديمة وانجاز الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية الجديدة بالتوازي مع التهيئة المائية لتحسين ظروف الإستغلال والضغط على التكاليف،

- مراقبة العمليات العقارية على مساحة جملية تقدر بـ 450 ألف هكتار حالياً لحمايتها من التشتت والتجزئة لتشمل المراقبة في نهاية المخطط 780 ألف هكتار

- إعداد مخطط مديري لهيكلية الأراضي الدولية بهدف جعلها أكثر استقطاباً للاستثمار وللكفاءات الفنية في الميدان الفلاحي وقرار صيغ استغلال وتصرف تتلاءم مع المنوال الجديد للتنمية المحلية والجهوية مع العمل على احداث هيكل موحد يعهد إليه الاشراف والمتابعة للعقارات الدولية الفلاحية مع تكريس مبدأ اللامركزية والحوكمة الرشيدة

- النهوض بالانتاج والانتاجية

- تطوير حلقات ما قبل الإنتاج بما يمكن من تأمين تزويد الفلاحين بالمستلزمات في الوقت المناسب وبال جودة المطلوبة ومن تحسين الإنتاجية واستغلال الموارد المتاحة والحد من تأثرها بالتقلبات المناخية

تواصل قلة تنظيم أسواق مدخلات ومستلزمات الإنتاج وإنعدام شفافية معاملاتها ومراقبتها تواصل ضعف نسب الإستغلال والتكثيف تدهور وضعية المناطق السقوية العمومية نتيجة التخلي عن الصيانة والتعهد من قبل الدولة

غياب سياسة دعم للمنتوجات الفلاحية بل تم مزيد إقتطاع الأداءات على المنتوجات وتجاهل مطالب الاتحاد لتوجيه الدعم نحو الانتاج وليس الاستهلاك

- تحسين أداء القطاع السقوي من خلال التوسع المدروس في المناطق السقوية وتطوير نسب الاستغلال والتكثيف وتنميتها في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجات تطوير منظومات الإنتاج بالمناطق السقوية العمومية بمختلف حلقاتها

- وضع سياسة دعم خاصة بالمواد الأساسية تمكنها من الارتقاء بمستوى مردوديتها والرفع في مستوى تغطيتها للحاجات الداخلية من هذه المواد قصد التوقي من مخاطر اضطرابات التزود من هذه المنتوجات من الأسواق العالمية وتذبذب أسعارها.

العناية بسلامة المنتوجات الفلاحية و تثمين المنتوج

- تنفيذ برامج مراقبة ومكافحة الآفات وجرذ الآفات الزراعية لأهم المنتوجات واحداث سجل رسمي لأهم الآفات والأمراض والأعشاب الضارة لمكافحتها وذلك عبر الترفيع في عدد محطات الإنذار المبكر وشبكات الرصد وتشريك الفلاح في هذا العمل وتنفيذ نظام الجودة بمختلف نقاط المراقبة الحدودية.

لم ينجز وغياب تام لمصالح المراقبة يؤكد تفسحي العديد من الأمراض والأوبئة التي باتت تهدد أغلب المنتوجات الفلاحية على غرار اللفحة النارية وخسارة بمئات المليارات للمنتجين إلى جانب تهديدات سوسة النخيل وتيبس أشجار القوارص والزياتين والأمراض الفيروسية للخضروات بالبيوت المكيفة والحقلية مع غياب تشريك المهنة في هذا المجال . المخاطر الجدية تهدد المنظومات الانتاجية

- تحسين جودة البذور والشتلات وحماية المستنبطات النباتية من خلال تركيز نظام جودة لعمليات المراقبة والتفتيش ودعم البحث العلمي الفلاحي في مجال استنباط أصناف جديدة من الحبوب والأعلاف ذات القدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية و تثمين الموارد الجينية المحلية

لم ينجز تفتقر منظومة حماية النباتات وجودة المنتوجات الى برامج عملية للقيام بالمسح السنوي للأمراض والمراقبة الإستباقية ونقص الارشاد الفلاحي ضعف في ميزانيات الإستثمار العمومي

المخصصة لحماية النباتات وللبحث العلمي بصفة خاصة حيث لا تتعدى ميزانية البحث 10 ملايين دينار سنويا لم ينجز غياب نظام مراقبة رواسب المبيدات في الخضر والغلال

برامج نظرية لم تنجز على أرض الواقع غياب نظام تأمين السلامة الصحية للحيوانات. ورغم تقديم مشروع مقترح متكامل تم رفضه من قبل مجلس نواب الشعب (عدم إحداث صندوق الصحة الحيوانية دليل على ذلك)

لم ينجز وبقية الأسعار تحدد بصفة غامضة وغير شفافة على مستوى أسواق الجملة لا تراعى فيها التكلفة وساهمت في الحد من قدرة الفلاح على تحقيق مستوى من الربح يمكنه من مواصلة العمل وضمان عيش كريم .

لم يقم العمل بهذا الاجراء بصفة دورية وهو ما إنجر عنه إنخرام في التوازن بين الأسعار والتكلفة وتطور حاد للكلفة مقابل استقرار وتراجع في الاسعار عند الانتاج مما اثر على مدخول المنتج في جميع المنتوجات .

- العمل على تحسين الجودة الصحية للمشاتل لتوفير شتلات عادية محسنة ومشاتل خالية من الأمراض الفيروسية ومثبتة.
- تطوير طرق التحاليل المخبرية من خلال الحصول على شهادة الاعتماد من طرف المؤسسات الدولية ووضع حيز التنفيذ منظومة الجودة بمخابر التحاليل واعداد مخطط لمراقبة رواسب المبيدات بالغلال والثمار

دعم السلامة الصحية الحيوانية

- تأمين السلامة الصحية للحيوانات وتوفير بيئة صحية ملائمة لتطوير منظومات الإنتاج

انتهاج سياسة أسعار مجدية

- العمل على اعتماد سياسة سعرية للمنتوجات الفلاحية تستند بالأساس إلى قوانين السوق ومبدأ حرية الأسعار بصفة عامة بالنسبة للخضروات والغلال

- مواصلة مراجعة مستوى أسعار المواد الأساسية الحساسة التي تخضع إلى نظام تحديد الأسعار عند الإنتاج أخذاً بعين الاعتبار تطور الأسواق العالمية وتكاليف الإنتاج بما يضمن دخلاً أدنى للفلاح

تواتر الصعوبات المتعلقة بتصريف وترويج الإنتاج عند تسجيل فوائض لا سيما الخضر والغلل والألبان ومنتجات الدواجن وهو ما انجر عنه تدهور وتدني الأسعار وبالتالي خسارة للمنتجين .

تم إعتقاد نفس التمشي دون تطور كبير في حجم الكميات أو القيمة المالية المرصودة وفق المتوقع

لم يقع تنفيذ المواثيق الخاصة بالمنظومات الفلاحية التي تم إنجازها بين جميع الأطراف المتدخلة وبالتالي عدم تنفيذ هذا المحور

لم ينجز بقيت حلقة الإنتاج الحلقة الأضعف مثلما هو الشأن بالنسبة للمخططات السابقة توزيع غير عادل للقيمة المضافة بين مختلف حلقات المنظومات الفلاحية

لم ينجز لم يقع تقييم فعلي للبرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد

- مواصلة العمل بالآليات التعديلية لعدد من المواد الأساسية لضمان عدم انهيار الأسعار عند وفرة الإنتاج وتوفير هذه المواد بصفة منتظمة بالسوق وبأسعار مجزية للفلاح من خلال دعم دور المجمع المهنية في الإشراف على عمليات تعديل السوق.

الإدماج الأفقي والعمودي لحلقات المنظومات الفلاحية

- إرساء نظام عقود برامج بين مختلف حلقات المنظومات ووضع الإطار التشريعي والتنظيمي للإلزام وإرساء علاقات شراكة والدفاع عن مصالح المنظومات والفاعلين فيها والتحكيم بين الحلقات عند الحاجة والتشجيع على التجديد

- النهوض بقدرة القطاع التحويلي والصناعي على رفع القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية وعلى تنويع أسواقها واحكام الترابط بين حلقات الإنتاج والتصدير والترويج إلى جانب وضع نظام لتصنيف المنتوجات الفلاحية النباتية والحيوانية واعتماد نظام الاسعار حسب الجودة.

-تحسين ظروف تسويق المنتوجات الفلاحية بما في ذلك المنتوجات الحيوانية ومنتجات الصيد البحري من خلال تأهيل الأسواق وجعلها تستجيب

البحري (- 2007 2016) حتى يكون له وقع على الأسواق لم ينجز بل بالعكس فان الذي حصل هو تدهور وتراجع عديد المنظومات

أغلب البرامج لم تنفذ لغياب الاعتمادات وعدم تقديم مبادرات في مجال الاطر القانونية والتنظيمية مع تواصل تهميش دور المجمع المهنية في لعب دور الرابط بين مختلف حلقات المنظومات الفلاحية

- لم يقع مراجعة الإطار القانوني للمجمع المهنية المشتركة

- غياب إتفاقيات واضحة بين المهنيين الخواص في مختلف حلقات المنظومات الفلاحية المعدة للتصدير

- نقص في المنصات اللوجستكية المعدة للتصدير

- غياب تأهيل مسالك التوزيع وتدهور

خدمات النقل والشحن مع التعقيدات الإدارية خلال عمليات التجارة الخارجية .

-استمرار ضبابية الخيارات الإستراتيجية

الوطنية خاصة في تحديد أولوية التصدير

والانفتاح الاقتصادي على شركائنا

الاقتصاديين خاصة منهم الاجوار.

لمتطلبات الجودة وإضفاء أكثر شفافية في المعاملات.

- العناية بالقطاعات الأساسية على غرار الحبوب والأعلاف ومنتجات تربية الماشية باعتبار أهميتها في مجال الأمن الغذائي قصد مزيد إحكام تنظيم العلاقات بين مختلف حلقات منظوماتها.

النهوض بالتصدير

- توفير انتاج يستجيب لمتطلبات المواصفات العالمية من ناحية السلامة الصحية وعلامات الجودة وانظمة الاسترسال والتشجيع على مزيد التثمين من خلال مزيد تطوير طرق التحويل واللف والتعليب والعنونة

- تحسين الإطار القانوني والتنظيمي ودعم دور المجمع المهنية المشتركة والهيكل المهنية القاعدية

وحث المصدرين على العمل الجماعي والتنسيق للرفع من قدرتهم على التفاوض مع الموردن

- تحسين شروط الاتفاقيات والتنسيق مع المهنيين والقطاع الخاص

- تحسين صورة البلاد في الخارج واحداث خطوط تمويلية لتمويل العمليات التصديرية

- مزيد دعم منظومة التأمين بشكل يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنتجات الفلاحية سريعة التلف

- احداث منصات لوجستية للتصدير والترويج في المناطق الداخلية وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير

خدمات نقل وشحن المنتجات وتبسيط اجراءات التجارة الخارجية والبرية

تأهيل المستغلات الفلاحية

- تنفيذ برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية يستهدف مختلف أصناف المستغلات الفلاحية الكبرى والمتوسطة والصغرى ويرتكز على مرافقة المستغلات الفلاحية والهياكل المهنية لإعداد وانجاز برامج تنموية. ويشمل هذا البرنامج التأهيلي فترة -2016 2020 حوالي 20000 مستغلة فلاحية بصفة فردية او جماعية و300 هيكل مهني (شركة تعاونية ومجامع تنمية فلاحية)

- توجيه الاستثمار العمومي نحو مزيد تعبئة الموارد المائية وتهيئة الأراضي الفلاحية وتنمية الغابات والمراعي وحمايتها مع العمل على إيجاد الصيغ الملائمة لإرساء شراكة مع القطاع الخاص للحفاظ على ديمومة المنشآت وحسن توظيفها فضلا عن تطوير خدمات الدعم للقطاع على غرار البحث والتكوين والإرشاد

- تبسيط منظومة الحوافز والإجراءات الإدارية وتحسين حوكمة الاستثمار باستنباط آليات أكثر نجاعة وتوضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار واسناد امتيازات إضافية لبعض المواد والأنشطة ذات البعد الإستراتيجي.

- إعطاء دفع خاص للباعثين الشبان وتيسير انتدابهم بالمناطق الريفية ودعم المشاريع المجددة من خلال استغلال شبكة المرافقين التي تم إحداثها للإحاطة بالباعثين وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى وتطوير منظومة محاضن المؤسسات الفلاحية ، مع

لم ينجز

إنطلق برنامج تطوير الإستثمار بالمستغلات الفلاحية والإقتصاد على المكونة الأولى من خلال تكوين المرافقين ضمن برنامج النهوض بالإستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية

تراجع كبير في الإستثمار العمومي مقارنة مع الإستثمار الخاص: تطور الإستثمار العمومي خلال المخطط الأخير -2016 2020 بنسبة 7 % فقط مقارنة مع المخطط الذي سبقه (2015-2011) حيث كان المعدل السنوي في حدود: 470مر د ليصبح 504 مر د خلال المخطط -2016 2020 في حين تطور الاستثمار الخاص ب 18.5 % (من 691 م د إلى 819 م د)

لم يتحقق أي تقدم تواصل التعقيدات الإدارية ودليل إجراءات مكبل للإستثمار في ظل تواصل البطء في إصدار الدليل الجديد للاستثمار

تم إنجاز هذا المحور لكن في إطار برنامج النهوض بالإستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية PRIMEA والذي كان برنامجا لتأهيل المستغلات الفلاحية

تطوير آليات جديدة للمرافقة.

- إدراج آليات جديدة مبسطة وناجعة لتمويل

النشاط الفلاحي

- الترفيع في مساهمة القطاع البنكي في تمويل

النشاط الفلاحي لتبلغ نسبة 25% من قيمة

الإستثمار في غضون سنة 2020 مقابل 15% خلال

سنة 2015

- العمل على تيسير انتفاع الفلاحين بالقروض

ومراجعة نسب الفوائض وإحداث خط تمويل

للفلاحين الشبان والفنيين الفلاحين بشروط ميسرة

- وضع الآليات المناسبة لدعم التأطير والمرافقة في

مجال إعداد الملفات والقيام بالإجراءات

- دعم آليات التمويل الصغير وتشريك الهياكل

المهنية الفلاحية في عملية الربط بين البنوك

والفلاحين

- العمل على معالجة مديونية قطاع الفلاحة

والصيد البحري وإيجاد الحلول المناسبة خاصة

بالنسبة الى الفئات التي تفوق ديونها 5 آلاف دينار

والتي لم تشملها إجراءات طرح وإعادة جدولة

الديون لسنة 2015.

التأمين ضد الجوائح

- إعادة تنشيط الصندوق الوطني للجوائح

الطبيعية لجبر الأضرار الناجمة عن الكوارث

الطبيعية في اتجاه توسيع تغطيته الحالية المقتصرة

على الجفاف لفائدة الزراعات الكبرى لتشمل

تدريباً الأنشطة الفلاحية الأخرى شديدة التأثير

بالجوائح الطبيعية واعطائه صبغة تضامنية بتنويع

مصادر تمويله مع مواصلة تكفل الدولة بجزء من

لم ينجز

بطء في التجسيم

* بالرغم من إصدار قانون الإستثمار الجديد

إلا أن المعدل لم يتجاوز 18 % حيث كان في

حدود 15 % وهو ما يؤكد صعوبة الحصول

على القروض من طرف المستثمرين في

القطاع (مع عدم مراجعة نسب الفوائض

المرتفعة وعدم وضع خطوط تمويل واضحة

للقطاع)

* تبقى صعوبة حصول الهياكل المهنية على

القروض نتيجة عدم وجود الضمانات في

إنتظار تفعيل قانون الإقتصاد الإجتماعي

والتضامني الذي يتضمن بعض الحلول .

* لم يقع معالجة مديونية الفلاحين

بالطريقة المرجوة بل أكثر من ذلك تم

معاقبة الفلاحين الذين سوا وضعيتهم من

خلال إدخالهم في القائمة السوداء

تم إصدار هذا القانون

لكن الإشكال بقي في الأوامر التطبيقية

التي جاءت نصوصها لتكبّل وتعطلّ الهدف

الذي أحدث من أجله الصندوق.

يجب مراجعة هذه الأوامر مع صياغة دليل

إجراءات واضح ومبسّط وقابل للإنجاز على

أرض الواقع

تكاليف التأمين.

- وضع آليات جديدة لمزيد التشجيع على الإنخراط في نظام التأمين الفلاحي العادي وتنفيذ مشروع نموذجي للتأمين ضد الجفاف يعتمد على المعطيات المناخية وتبسيط التشريعات والإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار.

- استكمال اعداد استراتيجية النهوض بالفلاحة الصغرى ودعم التنمية المحلية في موفى سنة 2016 مع بلورة مشاريع استثمارية مجدبة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفلاحة الصغرى وامكانياتها مع تحسين القدرة على الاقتراض

-الترفيغ التدريجي في نسبة التغطية التمويلية للمستغلات الصغرى وذلك عبر وضع خط تمويل خصوصي للفلاحة الصغرى بشروط ميسرة ونسبة فائض لا تتعدى 5 %

- تدعيم دور جمعيات القروض الصغيرة في تمويل الفلاحين والبحارة غير القادرين على الاقتراض البنكي

-تسخير الآليات الضرورية من حوافز وحملات تحسيسية بهدف تجميع الفلاحين الصغار ضمن هياكل مهنية فاعلة لتيسير عمليات الارشاد وتحسين ظروف التزود بمستلزمات الانتاج والضغط على كلفتها

النهوض بالمرأة الريفية

- احداث بنك معطيات حسب الجنس بما يمكن من تدقيق واقع المرأة واعتماد مقاربة حسب النوع الاجتماعي عند وضع السياسات الملائمة لدورها في القطاع ولمستوى عيشها

- يصدد الدراسة

تم انجاز الاستراتيجية لكنها بقيت حبرا على ورق حيث لم يقع بلورة مشاريع ولا رصد تمويلات خاصة بهذه الفئة

لم تنجز

انطلق في الانجاز لكن مع كثير من الصعوبات والعراقيل

لم تنجز

لم ينجز

انجاز ضعيف في شكل مبادرات منفردة من قبل المجتمع المدني في ظل غياب هياكل الدولة - يتم انجازها بصفة بطيئة في اطار مشاريع

مشتركة مع الممولين ووكالات التعاون
الاجنبية ومواصلة تنفيذ استراتيجية
التمكين الاقتصادي للنساء بالوسط الريفي

- لم تنجز
- تمت المصادقة يوم 28 ماي

2019 على تعديل الفصل 21 من القانون
عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل
2004 المتعلق بتنظيم النقل البري من
خلال إحداث صنف جديد من النقل البري
يعنى بنقل العملة الفلاحين وذلك في إطار
تنظيم عملية نقل النساء العاملات في
القطاع الفلاحي

لم تنجز

ضعف في الانجاز
مبادرات ذاتية من المنتجين

بطء في الانجاز

- تنظيم برامج تكوين لفائدها على عين المكان
وإحداث اختصاصات جديدة واعدة لاستقطاب
الفتاة الريفية في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي
ومرافقتها في مجال تنمية سلاسل القيمة التي يمكن
تثمينها في إطار نظم التجارة العادلة أو المرتكزة
على النوع الاجتماعي.

- تثمين التجارب الناجحة التي تتم في إطار المشاريع
التنموية وكذلك مخططات التنمية المحلية التي
تم إعدادها بمختلف الجهات عبر اعتمادها عند
برمجة مشاريع جديدة لفائدة المرأة الفلاحة.

- تمكين المرأة من آليات التمويل الملائمة وتشجيعها
على تركيز الحدائق العائلية وعلى بعث مشاريع في
الفضاء الغابي وغيرها من المشاريع المدرة للدخل

تدعيم دور المرأة الفلاحة في التنمية الريفية

- تشجيع العلاقات التعاقدية المباشرة مع المتدخلين
في حلقات المنظومات الفلاحية على المستوى
المحلي عبر بعث وحدات تحويل ذات طاقة صغيرة
لمنتوجات خاصة بالجهة.

- تنمية مسالك الترويج القصيرة والأسواق المحلية
التي تساهم في تدعيم وتبسيط متطلبات الجودة
والإشهار لعلامات خصوصية وبيولوجية

- تثمين الخطوات المنجزة في مجال النهوض
بالجودة الخصوصية ومواصلة تنويع الإنتاج على
غراس الأشجار المثمرة غير التقليدية والشبه غابية
والنباتات الطبية والعطرية والخضروات والتوابل
وقطاعات تربية الحيوانات الصغرى وتثمين نتائج
المشاريع النموذجية المنجزة في هذا المجال.

- مشاريع في طور الانجاز منذ سنة 2017
بتمويل من البنك العالمي والبنك الاسلامي
للتنمية
بعض المشاريع الأخرى بصدد المصادقة
عليها

بخصوص البحث العلمي :
- غياب التنسيق والتناغم بين السياسة
القطاعية للتنمية الفلاحية وسياسة البحث
العلمي خاصة في ما يتعلق أولاً باستهداف
المنظومات المحددة بالمخطط التنموي
الخماسي وثانياً بالنهوض بالفلاحة الصغرى
والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية
الريفية (الجانب الاجتماعي) : إدماج
الشباب والمرأة الفلاحة وكبار السن...
بخصوص التكوين
- عدم وجود تناغم وترابط بين السياسة
الوطنية للتكوين والتشغيل والسياسة
القطاعية للتكوين الفلاحي
- نقص في حوكمة منظومة التكوين
القطاعي تقوم على التصرف الداخلي
للمنظومة وعدم الأخذ بعين الاعتبار
الشركاء في مجال التكوين خاصة المهنة
- غياب إجراءات جريئة تهم تحديد حاجات
التكوين على غرار تركيز نظام معلوماتي قار
لتحديد الحاجات من التكوين والإرشاد
والبحث العلمي والتشغيل بالاعتماد على

تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بزغوان.
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة
المرحلة 3
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بمعتمديات
الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي بن خليفة من ولاية
صفاقس

وضع منظومة وطنية للبحث والتجديد الفلاحي

متعددة الأطراف ومتكاملة ومتناغمة

- إنشاء منصة للمعدات العلمية الثقيلة وذلك
بهدف ترشيد استغلال هذه المعدات.
- مراجعة خارطة مؤسسات البحث العلمي
الفلاحي لتنسيق الأنشطة البحثية وربط البحث
الجهوي بالبحث الوطني مع وضع آليات حوكمة
ملائمة.
- انجاز دراسة لتأهيل البنية التحتية بـ 5 معاهد
بحث علمي فلاحية وتأهيل الجوانب اللوجستية
وآليات التصرف في محطات البحث في إطار أنجع
على مستوى منظومة البحث والتجديد.
- تطوير النموذج العمودي لتثمين البحث (بحث
- إرشاد) من خلال رسم وتنظيم سلاسل القيمة
للحزم الفنية
- إرساء تصور جديد بمسمى مجامع التحالف
الوطنية والجهوية للشركاء من القطاعين العام
والخاص في إطار توفير إطار قانوني لإيواء الهياكل
المكونة لسلاسل القيمة لتثمين نتائج البحث
الفلاحي.
- تطوير المحيط اللامادي في مجال استغلال نتائج

<p>التكنولوجيات الحديثة - نقص في تطوير المحيط اللامادي في مجال استغلال نتائج البحث</p>	<p>البحث عن طريق تكنولوجيات الاتصال الحديثة, بالتعاون مع الهياكل المعنية الأخرى</p>	
<p>- عدم تحقيق الأهداف المرسومة بخصوص نسبة إستفادة المتفرغين للنشاط الفلاحي - رغم امضاء الاتفاقيات مع المنظمات المهنية والهياكل لكن تنفيذها يبقى غائبا - نقص في تركيز وحدات لتوظيف النتائج التكنولوجية بمراكز التكوين ويرجع ذلك إلى النقص في الإعتمادات</p>	<p>اعتماد مقارنة جديدة للإرشاد توفر فرص نجاح نقله للفلاحين والبحارة المباشرين والهياكل المهنية القاعدية - تركيز الاستشارة والإرشاد بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري وتشريك المهنة. ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة 50 % من الفلاحين المتفرغين للنشاط الفلاحي المستفيدين من المقاربة الجديدة, - إعداد وتنفيذ تجارب لتكليف الفلاحين والهياكل المهنية القاعدية بتنفيذ برامج إرشادية ومتابعتها وتقييمها. - تركيز وحدات لتوظيف النتائج المعتمدة لليقظة التكنولوجية بمراكز التكوين المهني يتم في إطارها ضبط وتنفيذ برنامج عمل مع شركاء منظومة البحث والتجديد الفلاحي والمشاركة في إعداد مراجع تقنية واقتصادية محلية.</p>	
<p>- عدم مراجعة خارطة مؤسسات التعليم الفلاحي مع الاستمرار في نفس التمشي - الانطلاق في حوكمة التعليم العالي وارساء نظام معلوماتي - غياب مرصد قطاعية للتشغيل بكل المؤسسات التكوينية في قطاع الفلاحة والصيد البحري تحدّد المهن وتعزّز كفاية التكوين-التشغيل وتحسّن استهداف السياسات النشيطة لسوق الشغل وربطها</p>	<p>تحسين التشغيلية والتنافسية لخريجي التعليم العالي والتكوين الفلاحي على الصعيد الوطني والدولي - مراجعة خارطة مؤسسات التعليم العالي الفلاحي قصد تحقيق تموقع خصوصي لكل مؤسسة. - إرساء نظام معلومات وتطوير لوحة قيادة ومؤشرات لمتابعة نتائج التعليم العالي الفلاحي ووضع نظام معلومات تفاعلي لحوكمة التعليم العالي الفلاحي.</p>	

بالمركز الوطني للتشغيل والمهارات
ONEQ عبر منصات الكترونية

- بناء القدرات في مجال متابعة المتخرجين وضبط حاجات السوق وأوساط الشغل قصد ضمان إحداث تدريجي لهيكل مختص في المجال.
- توفير التعليم الاشهادي لخريجي التعليم العالي الفلاحي في بعض المجالات وبعث مركز إشهاد للمنظومة في غضون سنة 2018.
- إرساء آليات التقييم الداخلي للتعليم العالي الفلاحي والحصول على الاعتماد لفائدة 8 مؤسسات تعليم عالي (هندسي وبيطري).
- تأهيل البنية التحتية بـ 9 معاهد تعليم عالي فلاح ووضعت 3 منصات بيداغوجية مشتركة للتجهيزات العلمية والتقنية في غضون سنة 2017.

النهوض بالهياكل المهنية الشركات التعاونية

- مراجعة الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية بهدف إعادة هيكلتها وتوجيه انشطتها نحو تطوير مدمج لمختلف المنظومات وتفعيل دورها في تعديل السوق وتأطير المتدخلين والنهوض بالتصدير وتوفير قواعد معلومات موضوعية شاملة قصد المساهمة في القيام بالدراسات الاستشرافية وتوحيد الطاقات لتعصير الفلاحة التونسية.
- مراجعة منظومة التشجيعات والتمويل لمساعدة ودعم هذه الهياكل التي من شأنها أن تعاضد مجهود الدولة التنموي في المجال الفلاحي.
- دعم الإحاطة والتأطير والمتابعة لفائدتها.
- الترفيع في نسبة الانخراط بحوالي 8 % مقابل 4 % حاليا ومراجعة الإطار القانوني المنظم لها
- مراجعة الامتيازات الحالية لحث الشركات

- لم يقع مراجعة قانون الشركات التعاونية وبالتالي لم يقع مراجعة منظومة التشجيعات والتمويل لمساعدة ودعم هذه الهياكل في إنتظار إستكمال أوامر قانون الإقتصاد الإجتماعي والتضامني
- لم تتطور نسبة الانخراط وعدم بلوغ النسبة المبرمجة في حدود 8 % نظرا لغياب استراتيجية واضحة في هذا المجال
- يمكن الاستفادة من قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمراجعة الامتيازات الحالية غير الناجعة

التعاونىة على الاستثمار مما يمكنها من تنوع خدماتها والإحاطة أكثر بمنخرطىها.

مجامع التنمية

- إءءاء هىكل إشراف خاص لمجامع التنمية فى قءاع الفلاحة والصىء البحرى يعنى بالتكوين والتأطىر والمراقبة وىكون ممءلا على المستوى الجهوى.

- التطهىر المالى للمجامع المائىة لتمكىنها من القىام بدورها خاصة فى مءال صىانة المءءاء والتجهىزات والقنواء بالمناطق السقوىة.

- التشجىع على بعء مجامع تنمية جءىءة تختص فى جمىع المءءوءاء الفلاحىة وحسب مناطق الإءءاء تعمى بالتوازى مع المراكز الفنىة ومراكز البءوء قصد النهوض بالإءءاء والإءءاءىة والمحافظة على المءءوء الخصوصى لكل منءقة.

- بالنسبة لمجامع التنمية الناشءة فى قءاعات مءءلفة غير المىاه، تمكىن منخرطىها من تعاطى أنشءة تجارىة لتنمىة موارءها المالىة من ءلال مرابعة الإءار القانوى المنظم لها.

المجامع المهنىة المءءركة والمراكز الفنىة

- تفعل مءاهمة المهنىىن فى تسىىر المءامع وءكرىس مباء العمل فى إءار المنءومة وءقرب الخءماء من المهنىىن وءءعمىر الهىكلة المهنىة لمءءلف القءاعات وءلك عبر مرابعة التنظيم الهىكلى للمءامع فى اءءاء وءعمى انءراط المهنىىن من كل الأصناف.
- ءوضىء العلاءاء مع سلء الإشراف وءلك

- لم يقع اءءاء هىكل إشراف لمءامع التنمية
- لم يقع التطهىر المالى للمءامع المائىة
- عءم بعء مجامع تنمية حسب مناطق الإءءاء وفق برامء مع المراكز الفنىة والبءوء الفلاحىة
- لا يمكن لمءامع التنمية تعاطى أنشءة تجارىة وفق القانون الجارى به العمل

- بقى ءور المءامع المهنىة اسءءارىا يفءءء للصبغة ءقرىرىة وهو ما مءل ءاءرا أمام ءءاوز عءىء إشءالىاء المنءومة الفلاحىة
- عءم مرابعة التنظيم الهىكلى للمءامع
- بقىء العلاءة بىن المءامع والسلء علاءة ءنفىء القراءاء الصاءرة عن السلء مع ءهمىش ءور مءالس الإءارة وبءالى غىاب اسءقلالىة القرار

- حافظت الموارد الذاتية للمجامع المهنية على محدوديتها دون إيجاد مصادر تمويل أخرى
 - إقتصار دور المجامع على مراقبة المنظومات دون التدخل بفاعلية وبطريقة سلسلة نظرا لإرتباط قراراتها بالدوائر المسؤولة من إدارة وهيكل وزارية
 - لم يقع تحيين الدراسات حول تقييم أداء المراكز الفنية والمجامع المهنية

عن طريق العمل بعقود برامج بين مختلف المعنيين تحدد الأنشطة المزمع القيام بها والأهداف الكمية ومتطلبات التنفيذ من موارد بشرية ومادية وذلك على المدى المتوسط (3 أو 5 سنوات) مع القيام بتقييم سنوي مدى تقدم تنفيذ البرنامج.

- تدعيم الموارد الذاتية للمجامع والمراكز الفنية بهدف اعطائها المزيد من الاستقلالية المالية.
- إضفاء المزيد من المرونة على طريقة التصرف في المجامع والمراكز وذلك عبر المراقبة اللاحقة.
- مراجعة ادوار ومهام المجامع بتدعيم عنصر الجودة والاسترسال والنهوض بالتصدير صلب المجامع بهدف تنمية القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية وبالتالي دعم المنتج وليس المستهلك.
- إعداد دراسة تقييمية لأداء المراكز الفنية بهدف إعداد مخططات تنمية لكل مركز على مدى 5 سنوات وتعميم المجالس العلمية والفنية بكل مركز فني لتحديد برامجه.

2-2 - الأهداف الكمية

نسبة النمو والمساهمة في الناتج المحلي الخام

سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2016 - 2020 نسبة نمو بلغ معدلها 1.9 % مقابل معدل نمو سنوي هامر خلال فترة 2011 - 2015 (حوالي 4.8 %) في حين كانت توقعات المخطط تقدر بتحقيق معدل نمو سنوي في حدود 3.3 % بالنسبة الى القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري. وتعود أسباب هذا التراجع إلى ماشهدته خماسية 2016 - 2020 من تقلبات مناخية وسنوات جفاف مما أدى الى تقلص إنتاج الحبوب والأعلاف. كما لاحظنا تقلصا في المنتجات الحيوانية لا سيما لحوم الأبقار نتيجة النقص الذي شهدته القطيع بسبب التهريب والذبح العشوائي. علما أن المنتجات الحيوانية تساهم عادة بنسبة 40 % من قيمة الإنتاج الفلاحي.

كما أنه من المهم في هذا المجال التأكيد على الدور الطلائعي الذي اضطلع به القطاع الفلاحي هذه السنة 2020 في إنقاذ الإقتصاد الوطني إثر أزمة الكورونا ومواصلة تزويد الأسواق بصفة منتظمة والتخفيف من وطأة عجز الميزان التجاري الغذائي وذلك مقابل تراجع بقية القطاعات (السياحة والصناعة) بشكل كبير. إذ أن قطاع الفلاحة والصيد البحري يمثل القطاع الوحيد الذي حقق نتائج إيجابية من حيث نسبة النمو في حين ان بقية القطاعات لم تجن سوى نتائج سلبية. ويعود ذلك الى المجهودات الكبيرة التي بذلها الفلاحون رغم غياب الدعم والإحاطة وتراجع الإستثمارات العمومية .

أهم المعطيات بخصوص نسبة النمو

تطور المعدل السنوي للناتج المحلي الخام الفلاحي مقارنة مع الخماسية الفارطة بنسبة 59 % حيث قفز من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 6800 م د إلى معدل سنوي (2016 - 2020) فاق 10818 م د وذلك مقابل إرتفاع معدل مجموع الناتج المحلي الخام الإجمالي بنسبة 38 % اي من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 75109 م د إلى معدل سنوي (2016 - 2020) عادل 103507 م د وهو ما يؤكد أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية رغم ان أغلب الدوائر المسؤولة في الدولة وبعض خبراء التخطيط تحاول تجاهله وتتعمد تغييبه وتهميشه .

الإستثمار الفلاحي (القطاعان العمومي والخاص)

بلغت الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية (2016 - 2020) حوالي 6611.3 مليون دينار بالأسعار الجارية مقابل 5803 م د خلال الخماسية (2011 - 2015) أي بنسبة تطور ب 14 % في حين أن التوقعات كانت في حدود 54 %.

وقد بلغت الاستثمارات العمومية (2016 - 2020) حوالي 2520 مليون دينار بالأسعار الجارية مقابل 2350 م د خلال الخماسية (2011 - 2015) أي بنسبة تطور ب 7 % في حين أن المبرمج كان في حدود 89 % (يعني 4500 م د).

في حين بلغت الاستثمارات الخاصة (2016 - 2020) ما قيمته 4092 مليون دينار بالأسعار الجارية مقابل 3453 م د خلال الخماسية (2011 - 2015) أي بنسبة تطور ب 18.5 % في حين أن المبرمج والمتوقع كان في حدود 30 % (يعني 900 م د).

و يبين توزيع الاستثمارات حسب المتدخلين :

- تطور مساهمة القطاع الخاص على حساب القطاع العمومي حيث مثلت مساهمته خلال فترة 2016 - 2020 قرابة 62 % في حين كانت في حدود 59 % خلال خماسية (2011 - 2015) .

- تطور الإستثمار الفلاحي بنسبة 10 % : من معدل سنوي (2011 - 2015) يبلغ حوالي 1160 م د إلى معدل سنوي (2016 - 2020) بلغ 1277 م د مقابل إرتفاع معدل مجموع الناتج المحلي الخام بنسبة 14 % : من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 15926 م د إلى معدل سنوي (2016 - 2020) يبلغ 18225 م د

أما الإستثمار الفلاحي الخاص فقد تطور بنسبة 14 % : من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 717 م د إلى معدل سنوي (2016 - 2020) يبلغ 815 م د

وهو ما يؤكد تطور الإستثمار بمجهود خاص من الفلاحين بالرغم من تقلص الإستثمار العمومي حيث تطور هذا الأخير بمعدل 3 % : من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 491 م د إلى معدل سنوي (2016 - 2020) يبلغ 503 م د.

وهنا لابد ان نشير الى انه في ظل نقص الدعم المالي والجبايئي يواصل المنتجون الإستثمار في قطاع

الفلاحة والصيد البحري بمجهودات فردية وهو ما تؤكده المؤشرات حيث لم تتطور نسبة مساهمة البنوك في تمويل القطاع حسب ما تمت برمجته ضمن المخطط إلى جانب تواصل ضعف التمويل الموجه الى هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث لم يحظ الا بنسبة 3 % فقط من التمويلات .

التصدير (الميزان التجاري الغذائي)

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2016 - 2020 نسبة تغطية الواردات بالصادرات في حدود 80 % مقابل 74 % تم تسجيلها خلال الفترة 2016 - 2020 في حين كان من المتوقع تسجيل نسبة 95 % حسب المخطط. ويعود هذا التراجع إلى الارتفاع الكبير في الواردات حيث كان من المتوقع تسجيل تطور في حدود 5 % إلا أنه شهد تطورا بنسبة 48 %.

كما تطور تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية بنسبة 61 % حيث ارتقى من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 2464 م د إلى معدل سنوي (2016 - 2020) فاق 3968 م د مقابل توقعات بتطور في حدود 36 % وذلك مقابل إرتفاع معدل التصدير الوطني بنسبة 38 % حيث تطور من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 20071 م د ليقفز الى معدل سنوي (2016 - 2020) يعادل 37424 م د.

وان ما نلاحظه هو تحسن المعدل السنوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات من 74 % إلى 80 % بين المخطط (2011 - 2015) والمخطط (2016 - 2020)

وهو ما يؤكد المجهود الكبير المبذول من قبل المنتجين المصدرين في توفير المنتجات بالكميات اللازمة وبالنوعية المطلوبة رغم عدم إنجاز ما تم اقراره وبرمجته من إجراءات لتطوير ودعم تصدير المنتجات الفلاحية

تطور إنتاج أهم المنتجات الفلاحية

الحبوب : تراجع الإنتاج ب 13 - % : من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 1897 ألف طن الى معدل سنوي (2016 - 2020) لم يتجاوز 1647 ألف طن في حين كانت توقعات المخطط

تهدف إلى تحقيق تطور بنسبة 3.2 % أي في حدود 1957 ألف طن.

زيتون الزيت: إرتفاع الإنتاج بنسبة 17 % : من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 934 ألف طن الى معدل سنوي (2016 - 2020) يعادل 1103 ألف طن , في حين كان المخطط يتوقع تطورا بنسبة 1.7 % أي في حدود 950 ألف طن.

التمور: إرتفاع الإنتاج بنسبة 43 % : من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 200 ألف طن الى معدل سنوي (2016 - 2020) بلغ 286 ألف طن, في حين كانت توقعات المخطط تقدر هذا التطور بنسبة 36 % أي حوالي 272 ألف طن

القوارص: تطور الانتاج بنسبة 16.5 % : اي من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 359 ألف طن الى معدل سنوي بلغ 418.5 ألف طن (2016 - 2020) في حين كانت نسبة التطور المتوقعة في حدود 24 %

لحوم الأبقار: تراجع معدل الإنتاج بنسبة 18 - % بين خماسية (2011 - 2015) وخماسية (2016 - 2020) اي من 109 الف الى 89.4 ألف طن, مع العلم ان ما كان مبرمجا هو تحقيق تطور ب 10 %

الصيد البحري : تطور الإنتاج بنسبة 10.5 % : من معدل سنوي (2011 - 2015) بلغ 120.7 ألف طن الى معدل سنوي يبلغ 133.5 الف طن بالنسبة الى الخماسية (2016 - 2020) في حين كانت توقّعات المخطط تقدّر بتحقيق نسبة 9.2 % أي في حدود 131.8 ألف طن

أهم الملاحظات :

على مستوى الأهداف النوعية

- ما يمكن ملاحظته وبصفة عامة هو عدم إعتداد مقاربة شاملة للتنمية المستدامة بجوانبها الثلاثة : الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند تنفيذ محاور المخطط.
- ضعف التنسيق والترابط بين السياسات الوطنية والسياسات القطاعية
- أما في ما يخص أهم محاور المخطط فيمكن إستنتاج ما يلي:

بخصوص تنمية الموارد الطبيعية واستغلال المناطق السقوية والغابات

- مخطط غير واقعي في ما يتعلق بالموارد ولا يحدّد الأولويات وفقا للفترة القادمة
- رغم المجهودات الكبيرة في مجال مواصلة تعبئة الموارد المائية فإن العمل على تثمين الموارد المعبأة تبقى غير كافية باعتبار نسب الضياع الكبيرة .
- غياب برامج عمل للحوكمة داخل المناطق السقوية العمومية (مجامع التنمية الفلاحية) خاصة أمام تعدد إشكاليات التصرف والتسيير وغياب كلي للمحاسبة.
- تغييب البرامج الخاصة بالمحافظة على المياه والتربة والتركيز فقط على استغلال الموارد المائية التقليدية (التربة هي الخزان الأساسي للمياه والعامل الأساسي للمحافظة على المنشأة المائية / الفلاحة المطرية).
- عدم تطبيق وتفعيل نتائج الدراسات المنجزة خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية.
- عدم استغلال المياه المستعملة المعالجة في إنتاج الأعلاف.
- نقص في تشريك سكان ومستغلي الغابات خاصة أمام بطء تفعيل مجلة الغابات.

بخصوص معالجة الأوضاع العقارية

- غياب خارطة عقارية فلاحية بكل ولاية
- مراجعة خرائط حماية الاراضي الفلاحية تمت بشكل منقوص وغير معمق لعدم توفر الإمكانيات البشرية والمادية للغرض .
- خرائط حماية الأراضي الفلاحية لم تعد تعكس الواقع الحقيقي بالنظر الى النمو العمراني الذي اكتسح هذه الأراضي وفي ظل الفراغ القانوني لحمايتها .

بخصوص النهوض بالمنظومات وتعزيز قدراتها التنافسية

- عدم إرساء سياسة دعم واضحة للمواد الأساسية خاصة في ما يتعلق بمنظومات الانتاج والمنتوجات الاستراتيجية.
- ضعف الآليات والبرامج الخاصة بمراقبة ومكافحة الآفات والأوبئة وغياب الإعتمادات اللازمة.
- غياب السرعة والنجاعة في التدخل عند ظهور الأوبئة والأمراض.
- عدم اعتماد ديناميكية الأسعار (الأسعار المتحركة) لضمان هامش ربح مجز للفلاح والمحافظة

- على ديمومة جهاز الإنتاج.
- غياب برامج خاصة لارساء سلاسل قيمة ضمن منظومات الانتاج من اجل تامين المنتوجات الفلاحية الموجهة الى السوق الداخلية والخارجية.
- غياب برامج خاصة ومتكاملة بخصوص ترسيخ نظم التسعيرة حسب الجودة.
- ضعف آليات التعديل الخاصة بالمنتوجات الاساسية ومحدودية الاعتمادات اللازمة المرصودة لذلك.

بخصوص دفع الإستثمار وتمويل القطاع الفلاحي

- تواصل ضعف الإعتمادات المخصصة للإستثمار العمومي في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وتراجعها من سنة إلى أخرى
- عدم تنفيذ الخطط والبرامج المبرمجة ضمن المخطط والمتعلقة بتطوير دعم الإستثمار ورفع نسق التمويل البنكي لقطاعي الفلاحة والصيد البحري
- تواصل التعقيدات الإدارية المكبلة للإستثمار في ظل تواصل البطء في إصدار دليل جديد للاستثمار

بخصوص انتاج المعرفة والبحث العلمي

- تخييب البحث العلمي الفلاحي وتثمين نتائجه وضعف الاعتمادات المرصودة.
- ضعف أداء المراكز الفنية واليقظة الصحية والتي تمثل حلقة ربط وتواصل بين البحث العلمي والفلاح.
- على الرغم من الأهمية التي يمثلها التكوين والإرشاد والبحث العلمي الفلاحي بالنسبة الى المستغلات الفلاحية فإنها لا تتمتع بنصيب هام من الاستثمار ولا تظهر الخطة التدابير الرئيسية للنهوض بالفلاحة العائلية لا سيما في ما يتعلق باستهداف الفئات المستهدفة (النساء والشباب وكبار السن...)

أما على مستوى نسب تنفيذ خطط العمل المبرمجة ضمن المخطط 2016 - 2020 فإن الإحصائيات الأولية تبين عدم ملاءمة نتائج المخطط مع الأهداف المبرمجة. وكمثال على ذلك: نلاحظ في قراءة أولية، أن تنفيذ خطط العمل المبرمجة ضمن محاور سياسة التنمية الفلاحية

خلال الفترة 2016 - 2020 كانت ضعيفة جدا، حيث يتبين من خلال معالجة إحصائية لحوالي

120 خطة عمل مبرمجة ضمن المخطط ما يلي:

ما لم ينجز من إجراءات مبرمجة : 48 %

المنجز بنسبة أقل من النصف : 35 %

المنجز : 17 %

اي ان هناك ضعفا كبيرا في مؤشري الجدوى (نسبة تحقيق الأهداف) والنجاعة (نسبة نجاعة الآليات والإمكانية المتوفرة) وبالتالي في مؤشر الأداء الخاص بالمخطط .

على مستوى الأهداف الكمية

- ضعف كبير في الميزانيات المخصصة للإستثمار العمومي رغم ما تم التعهّد به إذ أن الفارق شاسع بين المبرمج (89 %) والمنجز (7 %).
- تواصل تطوّر الإستثمار الفلاحي بفضل الجهود الخاصة المبذولة من طرف الفلاحين والبحارة سواء على مستوى التمويل أو توفير وسائل الإنتاج : معدل سنوي للمخطط: 62 % تمويل ذاتيا و16 % تمويل بنكيا و 22 % منحا
- عدم تطور نسبة تغطية الواردات بالصادرات نتيجة الإرتفاع الحاد للتوريد لاسيما منه العشوائي وغير المبرر مقابل وضع معوقات للتصدير على غرار الترخيص المسبق.
- تم تحقيق نسب متطورة في إنتاج أغلب المنتوجات الفلاحية بفضل مجهودات الفلاحين والبحارة في ظل غياب الدعم والتمويل والإحاطة من طرف الدوائر المسؤولة في الدولة وهو ما تبينه الأرقام .

ملاحظات عامة

- لا بدّ من تقييم معمّق وشامل للمرحلة الماضية ولا سيما المخططات التنموية لمزيد الإطلاع على مختلف الأسباب التي تحد من تنفيذ الإجراءات المبرمجة .
- ضرورة إعتقاد مخططات تقوم على مقارنة التصرف حسب النتائج مع وضع وترسيخ مقارنة

- المتابعة والتقييم والمراقبة لتحديد الإخلالات ومصادرها وتحميل المسؤوليات .
- وضع خطط مستقبلية تقوم على المعالجة الجذرية للمشاكل الهيكلية التي تعيق تطوّر القطاع الفلاحيّ وتهدّد أمن التونسيين على صعيد غذائهم وقوتهم بالتعاون والإشراك الفعلي لممثلي المهنة
- رسم سياسات فلاحية تقوم على تحديد إستراتيجيات لسلاسل القيمة والمنظومات الفلاحية تراعي فعليا الموارد الفعلية للبلاد الطبيعية منها والبشرية مع إستشراف سياسات على المدى البعيد وارساء الآليات لذلك على غرار الخارطة الفلاحية.

٧ - رؤية الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري لتنمية فلاحية مستدامة

1 - المحيط العام

1.1 - الاستثمار والتمويل:

يمثل قطاع الفلاحة والصيد البحري، رغم تهميش الدولة له، الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني بفضل مساهمته المباشرة في تعزيز الأمن الغذائي والترفيح في نسبة النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات وتقليص عجز الميزان التجاري وخلق مواطن الشغل والحد من ظاهرة النزوح وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها فضلا عن الدور المحوري الذي يلعبه في تنمية الجهات والمناطق الريفية ودفع الصناعات الغذائية إلى جانب مكانته البارزة على المستوى الأمني والحضاري.

يساهم القطاع الفلاحي بـ:

في الجانب الاقتصادي :

- 14 % من الناتج الداخلي الخام باعتبار الصناعات الغذائية
- 8.5 % من الاستثمارات الجمالية
- 10 % من قيمة الصادرات الجمالية

في الجانب الاجتماعي :

- نسبة المساهمة في التشغيل : 20 %
- عدد السكان المشتغلين في القطاع الفلاحي : 2.5 مليون نسمة
- عدد أيام الشغل في السنة : 150 مليون يوم عمل

الوضع الحالي للاستثمار والتمويل:

- إجراءات طويلة ومعقدة للحصول على الامتيازات وطول آجال معالجة الملفات ودليل إجراءات معطل ومكبّل للاستثمار
- تعدد الهياكل والأطراف المتدخلّة في عملية الاستثمار الفلاحي الخاص وهو ما ينجر عنه تشتت جهود المستثمر بين الإدارات.

- ضعف آليات مرافقة ومتابعة الباعثين خلال كامل مراحل المشروع وغياب آليات التقييم والمتابعة.
- ضعف التشجيعات المرصودة لأنشطة الخدمات المتعلقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري من خزن وتجميع وتعليب وغيرها (خدمات ما قبل وما بعد الإنتاج في الضيقة).
- ضعف تمويل المؤسسات البنكية للقطاع الفلاحي مقارنة مع بقية القطاعات (الفلاحة 3 % والصناعة 27 % والخدمات 70 %)
- المساهمة البنكية المحدودة في تمويل المشاريع الفلاحية (لا تتعدى 16 % في هيكل تمويل الاستثمار في حين ان المعايير الاقتصادية تتراوح بين 50 و60 %).
- عزوف البنوك عن تمويل مشاريع واعدة والتي لم يتمكن باعثوها من توفير ضمانات
- تفاقم وضعية المديونية البنكية وخروج أعداد كبيرة من الفلاحين من دائرة التمويل (قائمة سوداء).
- الإشكاليات العقارية وانعكاسها على الاستثمار والمردودية : (مساحات هامة من الأراضي الفلاحية عقودها مجمدة أو هي اشتراكية - بطاء نسق المسح الإجباري وصعوبة تمكين المستغلين من وثائق إثبات الملكية - مساحات هامة لها شهادات ملكية جماعية دون تحديد المنابات المتعلقة بكل مالك - تشتت الملكية - أراض فلاحية مهملة..)
- طول إجراءات كراء العقارات الفلاحية الدولية.
- ارتفاع كلفة الإنتاج وضعف مردودية المشاريع الفلاحية.
- ضعف الهياكل المهنية الموجهة للفلاحين وغياب اعتماد نموذج التجميع في شراكة مربحة بين جميع الفاعلين في مختلف المراحل من الإنتاج إلى التسويق مروراً بالتصنيع.

مقترحات لتطوير الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي :

- تركز الرؤية المستقبلية على تحسين مناخ الاستثمار وذلك بالنظر لما تزخر به مختلف الجهات من ثروات طبيعية هامة ومن مكامن استثمار بالنسبة الى المجالات التقليدية ذات العلاقة بالسيادة الغذائية والمجالات الواعدة والمجددة التي تساهم في تطوير الصادرات من

- المنتجات الفلاحية. ونأمل أن يتم تجسيم هذه الرؤية عبر المحاور والأهداف الإستراتيجية التالية (على المدى القصير والمتوسط والطويل) :
- الإسراع بمراجعة دليل الإجراءات الخاص بالاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات ورفع القيود التي تحد من دفع الاستثمار.
 - مراجعة الإطار القانوني في اتجاه تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من عدد المتدخلين
 - وضع منظومة تقييم ومتابعة مستمرة لمناخ الاستثمار الفلاحي الخاص (لتجاوز الصعوبات التي تعترض المستثمرين في الإبان).
 - تيسير النفاذ إلى التمويل عبر وضع وبعث خطوط تمويل مخصصة لتمويل المشاريع الفلاحية وإقرار اجراءات ميسرة وبنسبة فائض منخفضة على غرار عديد البلدان المشابهة.
 - اضاء أكثر نجاعة على آليات الاستثمار والتمويل مع إعطاء أولوية مطلقة الى المشاريع المجددة ذات القيمة المضافة العالية .
 - إعادة النظر في الضمانات المستوجبة لإسناد القروض.
 - التشجيع على اعتماد نموذج التجميع كحل لتوسيع محيط الإنتاج الفلاحي ومواجهة العرض المحدود للمستغلات الفلاحية الصغيرة وتحسين الربط بين مرحلة الإنتاج والسوق ومختلف أجزاء سلسلة القيمة مع النهوض بالتمويل الثلاثي للربط بين الفلاحين والهيكل المهنية ومؤسسات التمويل .
 - المعالجة المعمقة للمديونية البنكية وإيجاد الحلول الجذرية لها عبر تقييم الإجراءات المتخذة سابقا خلال السنوات الأخيرة ومراجعتها وتعديلها في صورة عدم جدواها .
 - توجيه البحث العلمي نحو قطاع إنتاج المواد الأولية والمدخلات الفلاحية الموردة، إلى جانب ضرورة استهداف القطاعات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة والمعنية باستعمال التقنيات الحديثة مع ضمان تشجيع أكبر لبرامج البحث المتعلق بالاستثمار في تحويل المنتجات الفلاحية وتصنيفها وتعليبها.
 - تحفيز المبادرة الخاصة في القطاع الفلاحي لدى الشباب عبر مزيد تطوير وتركيز الآليات بالتعاون مع مؤسسات البحث والمراكز الفنية ومؤسسات الدعم على غرار وكالة النهوض

- بالاستثمارات الفلاحية وذلك بهدف استقطاب ومساندة أصحاب الشهادات العليا الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص وحفزهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي. ويمكن الاستئناس بدور وبنجاحات محاضن المؤسسات التي تتطلب بدورها مزيدا من الدعم حتى تستجيب لحاجات منخرطيها من الباعثين الشبان مع إحداث محطات للتجارب النموذجية.
- النهوض بالاستثمار الخاص مع إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المجددة وللشبان خاصة أصحاب الشهادات العليا وللمناطق الداخلية عبر:
 - مزيد مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي الخاص والتي تحد من تطويره عبر تبسيط الإجراءات والحد من عدد المتدخلين في عملية الاستثمار وكذلك تقليص الوثائق المطلوبة عند تكوين الملفات مع التركيز على المتابعة بعد الإنجاز.
 - العمل على توجيه الامتيازات لخدمة توجهات القطاع الفلاحي عبر مزيد تطوير القطاعات ومنظومات الإنتاج الإستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية مع الحرص على النهوض بالمناطق الفلاحية ذات الأولوية وخاصة المناطق الداخلية والرفع من القدرة التشغيلية.
 - مزيد حوكمة أراضي الدولة عبر تسخير الإمكانيات المادية والبشرية وآليات الرقابة والتسيير وفتح الباب أمام الاستثمار الداخلي والخارجي بما يمكن من حسن توظيف المقدرات الوطنية من اجل تحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة والتي تكون الفلاحة أهم ركائزها.

2-1 - التامين الفلاحي :

إن الحدّ من آثار الكوارث الطبيعية ووضع خطة عملية لمواجهة الجوائح ومرافقة الفلاحين ومساعدتهم على الاستقرار وتطوير إمكانياتهم الإنتاجية، يمثل ضرورة لتنمية القطاع الفلاحي ببلادنا وتطوير طاقته التشغيلية ودعم دوره في تحقيق السيادة الغذائية لبلادنا وفي النهوض بالاقتصاد الوطني.

وقد سعت السلط العمومية في ظل دولة الاستقلال بدرجات وعي متفاوتة إلى الحدّ من التأثيرات السلبية للكوارث الطبيعية على الإنتاج الفلاحي من خلال تطوير برامج لتجميع وترشيد استهلاك المياه والمساعدة والمرافقة عند الجوائح والسعي الى تطوير الإستراتيجيات لإعادة تأهيل بعض المناطق وتطوير أنواع من الاستغلالات المراعية للتقلبات المناخية، إلا أن هذا الجهد لم يثمر النتائج المرجوة.

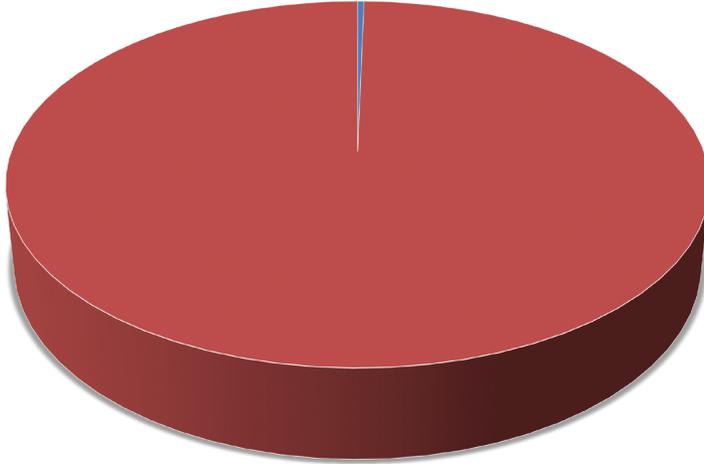
نصف التامين الفلاحي :

رغم ظهور التامين الفلاحي ببلادنا منذ سنة 1912 ببعث أول مؤسسة تأمين ضد خطر البرد، فإن هذا النوع من التامين بقي ضعيفا ومحدود التأثير ودون مستوى حجم المخاطر والجوائح في القطاع الفلاحي.

وقد اتبعت الدولة بعض السياسات لتشجيع التامين الفلاحي منها الإجراءات المتخذة سنتي 2000 و2006 لحث الفلاحين على الانخراط في التامين الفلاحي والتخفيض من تكاليفه بنسب هامة بالنسبة الى مخاطر البرد والحرائق (40 %) وتأمين الماشية (30 %) والتخفيض في قيمة العقود المتجددة لثلاث سنوات بـ 5 % والتخفيض في قيمة العقود الجماعية بـ 20 % وسن وجوبية التامين والتشجيع على برامج الشراكة مع الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري لحث الفلاحين على الانخراط في التامين الفلاحي

و رغم هذه الإجراءات وبالرغم من إعادة هيكلة مؤسسة التامين المختصة في التامين الفلاحي وهي الصندوق التونسي للتامين التعاوني الفلاحي CTAMA فإن الحصيلة بقيت دائما زهيدة . ذلك أنه في تناقض مع الحجم الهام لمساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، فإن نسبة التامين الفلاحي من جملة قطاع التامين بقيت ضعيفة جدا، إذ لم يتجاوز رقم المعاملات لهذا التامين

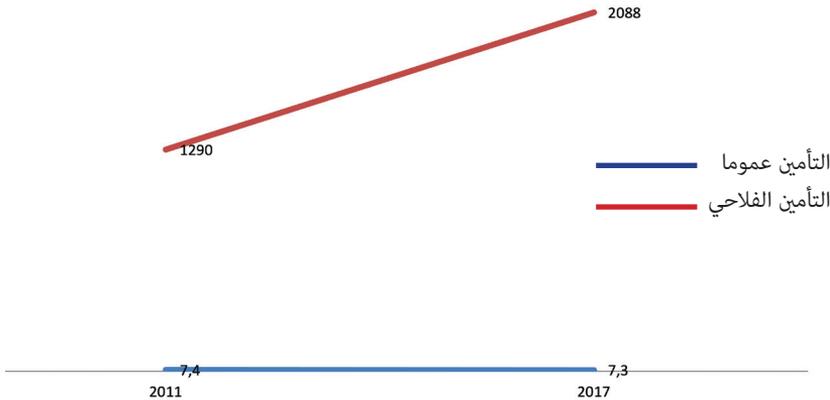
سنة 2017 مبلغ 7,3 م د من جملة رقم معاملات بقطاع التأمين عموما بلغ 2088 م د ، أي بنسبة 0,36 % .



■ رقم المعاملات في قطاع التأمين عموما ■ رقم المعاملات في التأمين الفلاحي

نسبة حجم المعاملات في التأمين الفلاحي مقارنة مع رقم المعاملات في قطاع التأمين عموما

لئن تطورت معاملات التأمين عموما من 1290 م د سنة 2011 إلى 2088 م د سنة 2017 فإن حجم التأمين الفلاحي انخفض من 7,4 م د سنة 2011 إلى 7,3 مليون دينار سنة 2017 .



تطور حجم التأمين الفلاحي مقارنة مع تطور قطاع التأمين عموما

مؤشر هام يمكننا من الإطلاع على ضعف التأمين الفلاحي من جهة وعلى الآفاق المتوفرة من جهة ثانية وهو ان نسبة اندماج التأمين عموما في الاقتصاد تبلغ 2.1 % سنة 2018 بتونس وتبلغ 7.3 % عالميا، ويقاس هذا المؤشر بقسمة مبلغ التأمين على الناتج الداخلي الخام. ويبلغ هذا المؤشر بالنسبة الى التأمين الفلاحي فقط 0.07 % فقط أي أن بقية القطاعات الاقتصادية كالسياحة والصناعة والخدمات مؤمنة بمستوى 30 مرة أكثر من النشاط الفلاحي وبالتالي الإنتاج الفلاحي. إن هذه الأرقام الهزيلة تعكس ضعف إقبال الفلاحين على التأمين الفلاحي نظرا لغياب ثقافة التأمين لديهم وعدم تحمسهم له رغم مجهودات إتحاد الفلاحين التحسيسية في الغرض، ذلك أن نسبة الفلاحين المؤمنين لم تتجاوز 7 % أغلبهم ملزمون بالتأمين الإجباري في علاقة بالقروض الفلاحية التي تحصلوا عليها .

و لقد بلغت جملة دفعوات التعويض المبذولة من مؤسسات التأمين بعنوان الأخطار الفلاحية سنة 2017 مثلا 2,447 م د اي بنسبة لم تتجاوز 0,23 % من جملة التعويضات في قطاع التأمين. وقد أمنت CTAMA نسبة 53,08 % من هذه التعويضات.

وكمثال عن الهوة العميقة القائمة بين المخاطر من جهة وقيمة التأمين عليها من جهة أخرى، نورد مثال قطاع تربية الماشية الذي يمثل ما بين 35 و40 % من الدخل الفلاحي، وهو القطاع الذي يعاني من بروز أمراض جديدة وسارية أثرت بشكل كبير خاصة بالنسبة للأبقار، ولكن مع ذلك فإن تأمينه بقي ضعيف جدًا، إذ لم يتجاوز عدد رؤوس البقر الحلوب المؤمنة 6000 رأس 80 % منها تابعة لديوان الأراضي الدولية. اما النسبة المتبقية فهي لشركات الإحياء والإنتاج الفلاحي. و إن مقارنة تجربتنا في تونس في ميدان التأمين الفلاحي ببعض التجارب الأخرى من شأنه أن يساعدنا على مزيد فهم أوضاعنا .

معوقات التأمين في القطاع الفلاحي :

عزوف مؤسسات التأمين عن التأمين الفلاحي (7 % من الفلاحين)

ارتفاع معايير التأمين الفلاحي

ضعف حصة التأمين الفلاحي من إجمالي معاملات قطاع التأمين (2.5 %)

تدني نسب التغطية للأنشطة الفلاحية (لا تتجاوز نسبة التغطية للزراعات الكبرى 10 % من المساحة الجمالية)

بعض التجارب المقارنة :

في ألمانيا يؤمن 68,7 % من المنتجين الفلاحيين محصولهم الزراعي ويتحصلون على دعم عمومي لتأمين ماشيتهم، كما يمكنهم الحصول على التعويض الكامل عن خسائر الكوارث الطبيعية بشرط انخراطهم في نظام التأمين بشأنها .

وتبلغ في إسبانيا نسبة المساهمة العمومية في معاليم التأمين 45 %، كما يبلغ حجم التأمين في بعض القطاعات 90 % . وقد حددت الدولة ميادين واسعة للتأمين الفلاحي وفرضت عدم التعويض بشأن خسائرها إلا لمن ينخرطون في نظام تأمينها.

وفي فرنسا يمكن أن تبلغ مساهمة السلط العمومية في بعض أنواع التأمين الفلاحي الى 65 % تغطي مخاطر الفيضانات والبرد والجفاف .

أمّا في المغرب وهي الأقرب لأوضاعنا العامة فإن هناك تجربة هامة قد تمر تطويرها تمثلت في شراكة بين وزارة الفلاحة والتعاونية الفلاحية المغربية للتأمين MAMDA. وتتولى الوزارة التكفل بدفع النسبة الأوفر من أقساط التأمين (من 55 إلى 90 %) ويدفع الفلاح بقيتها. ويغطي التأمين مخاطر متعددة منها الجفاف وسقوط البرد والرياح العاتية والفيضانات. وتتولى مصالح الدولة المعايينة والتصريح بالجوائح، ليتم التعويض الكامل عن أضرارها من طرف MAMDA. وقد تولت مصالح الوزارة والهيئات التمثيلية للفلاحين التحسيس بأهمية هذا التأمين والدعاية له. كما ساعدت الفلاحين على إتمام إجراءات انخراطهم.

وتبعا لهذه التجربة فقد ارتفع حجم رقم معاملات التأمين الفلاحي من 1,5 م دولار سنة 2012 إلى 42,1 م دولار سنة 2016 ، كما ارتفعت نسبة التأمين الفلاحي مقارنة مع بقية التأمينات من 0,5 % سنة 2012 إلى 13,6 % سنة 2016 . وارتفعت المساحة المؤمنة من 65 ألف هك سنة 2012 إلى 1,08 مليون هك سنة 2016 .

إن مختلف هذه التجارب حتى في البلدان ذات النظام الاقتصادي الأكثر تحررا تبين أن تطوّر

التأمين الفلاحي مرتبط بتدخل السلط العمومية ودعمها للقطاع من خلال المساهمة في تمويل أقساط التأمين. كما أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص هي من متطلبات النهوض بالتأمين الفلاحي .

مقترحات لتطوير التأمين الفلاحي :

- ينبغي ان ينطلق تصورنا للنهوض بقطاع التأمين الفلاحي في تونس - من خلال دراسة التجربة التونسية والاستئارة بالتجارب الأجنبية - من أن مساهمة الدولة الفاعلة هي شرط النهوض بهذا القطاع .

ويمكن أن تتم هذه المساهمة من خلال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبهدف تجميع كل الفاعلين حول خطة وطنية لتطوير التأمين الفلاحي.

وتعني هذه الخطة بصفة أساسية الدولة ممثلة في وزارتي الفلاحة والمالية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والهيئات التمثيلية للفلاحين ومنها بالخصوص الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وقطاع التأمين.

- إن بناء إستراتيجية النهوض بالتأمين الفلاحي ببلادنا تقتضي بلورة دراسات جدية بالاستعانة بمكاتب خبرة تجمّع كل المعطيات وتبلور منتوجات تأمين ملائمة للواقع ويتم ضمنها تشخيص وتصنيف مختلف المخاطر حسب القطاعات والجهات وإقامة خريطة للمخاطر تسمح لكل القطاعات وكل الجهات وكل المخاطر التي تعترض القطاع الفلاحي، كما تتولى تشخيص انتظارات ومشغل مختلف المنتجين الفلاحيين بمختلف أصنافهم وفي مختلف أنواع الإنتاج.

- إن تدخل الدولة لدعم التأمين الفلاحي هو وجه أساسي من أوجه دعمها للقطاع الفلاحي في سبيل تطويره والنهوض به لضمان استقرار الدخل للفلاحين وتنمية القدرة التشغيلية للقطاع ولضمان استقرار وتطور الإنتاج الفلاحي وتخفيف الأعباء على الميزانية وتشريك القطاع الخاص في تمويل جهود تعصير الفلاحة وذلك من خلال حث المؤسسات البنكية على إسناد قروض جديدة وتحسين نسبة الإدماج البنكي بالقطاع .

ولا يمكن لهذه الإستراتيجية أن تنجح إلا بتنظيم حملات إعلام وتحسيس وتوعية ونشر ثقافة

التأمين لدى الفلاحين بمساهمة أساسية من إتحاد الفلاحين ومن خلال المساعدة على تبسيط إجراءات التصريح بالجوائح والحوادث وكذلك دعوة مؤسسات التأمين إلى تطبيق تخفيضات في تعريفات التأمين الفلاحي.

- إن الهدف متوسط المدى بعد الوقوف على التجربة الحالية لصندوق تعويض الجوائح الطبيعية هو التوصل إلى تطوير منتج تأمين يغطي بصورة آلية الأضرار المرتبطة بالفلاحة بما فيها الجوائح ويقتضى ذلك دائما مساهمة الدولة في قسط التأمين على غرار جل البلدان ومنها المغرب كما ذكرنا وعديد البلدان الأوروبية والولايات المتحدة.

- كما يستوجب العمل في الفترة القادمة على وضع نظام يتولد به الحق في التعويض بصفة آلية وبدون انتظار إقرار حصول جائحة أو غيرها من المخاطر المؤمنة من قبل أي جهة إدارية أو انتظار تدخل الخبير لتقييم الأضرار الحاصلة، وهو ما يمكن من تسريع عملية التعويض وتفاذي الخصومات مع أصحاب الحق والتقليص في كلفة التعويض. حيث تعتبر الجائحة قد حصلت مثلا عند نزول نسبة معينة من الأمطار ويعتبر دونها الفلاح متضررا ومستحقا للتعويض .

إن هذا التأمين الآلي المرتبط بحصول جائحة حسب مواصفات ومقاييس محددة مسبقا - Assurance Paramétrique - من شأنه تأمين دخل الفلاح رغم الطوارئ المناخية وهو يعتبر تأمينا طلائعيا من شأنه ضمان الاستقرار والأمن لدخل الفلاح المؤمن، كما يقتضي مساهمة كل الأطراف في بلورته ووضعه قيد التنفيذ ومن شأنه أن يمثل حلا ناجعا لمقاومة تأثير الجفاف وشح الأمطار على دخل الفلاح واستقرار وضعيته. ويمكن ان يسري الأمر على مخاطر أخرى.

- مساهمة الدولة في قسط التأمين لكل القطاعات الفلاحية بنسبة 70 % من معلوم التأمين الفلاحي (علما ان بعض الدول المشابهة لنا على غرار المغرب تتكفل الدولة ب90 % من كلفة التأمين).

- إجبارية تأمين الماشية للتمكن من البيع والشراء.

- مراجعة مجلة التأمين من اجل منح شركات التأمين إمكانية تطوير خدماتها وطرح ضمانات جديدة تتأقلم مع التطورات المناخية والأمراض التي تصيب الماشية والنباتات .

- استعمال التكنولوجيات الحديثة وتعزيز التعاون مع مؤسسات البحث العلمي لتطوير خدمات

التأمين

- مساهمة الدولة وإجبارية التأمين الفلاحي عبر المؤشرات خاصة في مجال الزراعات الكبرى
- تشجيع تأمين الفلاحين ونشاطاتهم من خلال المجامع والهيكل الفلاحية التي تمكن من التخفيض في سعر قسط التأمين (كإضافة 10 % كمنحة تشجيعية إضافية على التأمين تتكفل بها الدولة في صورة الانخراط في هذه الهيكل)
- إعفاء عقود التأمين الفلاحي من الأداء على القيمة المضافة (بنسبة 0 %)

3-1 - لأراضي الدولية :

تغطي الأراضي الفلاحية في تونس مساحة قدرها 10 ملايين هكتار أي ما يقارب 61 بالمائة من جملة مساحة البلاد نصفها قابل للحرث والزراعة (5 ملايين هكتار) وأربعة ملايين هكتار منها أراض مرعى وفي حدود المليون هكتار غابات وسباسب.

وتنقسم الأراضي الفلاحية إلى أراضي خواص وأراض دولية. وتبلغ مساحات الأراضي الدولية حوالي 500 ألف هكتار أي ما يعادل 5 بالمائة من جملة الأراضي الفلاحية في تونس موزعة كالتالي:

1) أراض مهيكلية: 307 آلاف هك:

- 90 ألف هك شركات إحياء وتنمية فلاحية
- 68 ألف هك مسترجعة وفي عهدة ديوان الأراضي الدولية بصفة ظرفية
- 54 ألف هك مقاسم فنية فلاحية
- 30 ألف هك مقاسم فلاحين شبان ومتعاضدين
- 32 ألف هك قطعاً مشتتة مسوغة للخواص
- 33 ألف هك غابات وأراضي تعويضات ومتفرقات
- 2) أراض غير مهيكلية: 190 ألف هك.
- 157 ألف هك تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية منها 54 % مراعي وغابات
- 18 ألف هك تحت تصرف الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي
- 15 ألف هك تحت تصرف هيكل البحث والإرشاد والتكوين المهني الفلاحي والتعاضديات المركزية

المحور الأول: عناصر قوة الأراضي الدولية الفلاحية :

لقد كان للأراضي الدولية الفلاحية، بحكم مساحتها وخصوبتها وحسن مواقعها، منذ الاستقلال دور اقتصادي واجتماعي هام في البلاد من خلال مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني وفي الحد من البطالة والفقر، فعلى سبيل المثال :

- تساهم الأراضي التي يتصرف فيها ديوان الأراضي الدولية بنسبة 2.9 بالمائة من القيمة الجمالية للإنتاج الوطني الفلاحي. ويبلغ رقم معاملات الديوان من 70 إلى 98 مليون دينار سنويا كما يشغل ما يقارب 9928 فردا من بينهم 700 مهندس وفني فلاحي، كما يساهم في توفير الاكتفاء الذاتي في جملة من المنتجات الفلاحية وفي تأمين نسبة مهمة من صادرات البلاد خاصة في قطاع زيت الزيتون، فقد وفر الديوان في السنوات الخمس الأخيرة معدلا سنويا بين 3000 و7000 طن من زيت الزيتون و200 ألف قنطار من الحبوب.
- تستغل الوحدات التعاقدية للإنتاج الفلاحي مساحة جمالية تناهز 18 ألف هكتار منها حوالي 15 ألف هكتار صالحة للزراعة تتوزع بين 9500 هكتار زراعات كبرى (6500 هكتار حبوبا) و5000 هكتار أشجارا مثمرة (3500 هكتار زيتون). أما قطاع تربية الماشية فإنه يتكون من 600 رأس بقر و5000 رأس ضأن منتج. وتستقطب هذه الوحدات 584 موطن شغل قارراً (منها 116 عون إطار و220 متعاضدا) وتؤمن ما يزيد عن 120000 يوم عمل موسمي (ما يقارب 400 موطن شغل).
- بلغ مجموع الاستثمارات المنجزة من قبل شركات الاحياء والتنمية الفلاحية والمصرح بها لدى وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية 350 م.د. وتساهم في تشغيل ما يقارب 150 مهندسا
- يبلغ حجم الاستثمار بالمقاسم الفنية 80 م.د. تقريبا ووجهت أساسا إلى الغراسات وتربية الماشية والميكنة الفلاحية وتجهيز المناطق السقوية .

المحور الثاني: الإشكاليات المتعلقة بالأراضي الدولية الفلاحية:

في ظل ما تراكم من إشكاليات قانونية تخص طرق استغلالها بالإضافة الى سوء التصرف والحوكمة التي طالت العديد منها فإنها تشهد حالة من التدهور المتصاعد حيث تعرف الأراضي الدولية عديد الإشكاليات التي يمكن تلخيصها كالتالي :

إشكاليات عامة :

لقد مرت الأراضي الدولية الفلاحية منذ الاستقلال بأشكال مختلفة في التعاطي معها. فتارة تنجّه الدولة إلى التعامل معها بأسلوب حمائي وتارة تذهب في التفويت فيها. ورغم تعدد الندوات واللقاءات المتعلقة بها فإنها لم تعرف إلى حد الآن توجهاً استراتيجياً واضحاً حول الطرق المثلى لاستغلالها، حيث يحيلنا واقعها ودراسة الأطر القانونية للمنظمة لاستغلالها إلى جملة من الاستنتاجات من أبرزها :

- غياب خطة استراتيجية متفق عليها لاستغلال الأراضي الدولية الفلاحية.
- تعدد النصوص القانونية للمنظمة وتشقتها وتعقد إجراءاتها مما تسبب في عدم نجاعتها في تسوية الوضعية العقارية القديمة .
- تذبذب الدولة في تحديد نوعية المنتفعين بهذه الأراضي من الخواص بين الحرص على أن تكون الخبرة والكفاءة في المجال الفلاحي هي المعيار الأساسي للإسناد وبين واقع يشير إلى أن إسناد العديد منها كان على أساس المحسوبية مما تسبب في تهميش هذه الأراضي وعدم قيامها بوظيفتها والتفويت في جزء كبير منها.
- التعاطي مع الأراضي الدولية الفلاحية كحل اجتماعي للعاطلين عن العمل والتخلي عن أولوية حسن توظيفها للمساهمة الحقيقية في النهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي خاصة من خلال المراهنة على الكفاءات في الميدان الفلاحي من خريجي المدارس الفلاحية وذوي الخبرة من أبناء الفلاحين.
- تشبث الدولة بتحمل أعباء التصرف في مساحات دولية شاسعة دون امتلاكها للإمكانيات البشرية والمادية التي تمكنها من حسن استغلال هذه الأراضي مما انعكس سلباً على الأراضي الدولية الفلاحية المستغلة من قبل الدولة وعلى مردودية إنتاجها.
- ضعف الرقابة والتقييم للبرامج الاستثمارية المنجزة في الأراضي الدولية الفلاحية مما يساهم في توجيه مستغليها إلى تركيز نشاطهم على توفير الحاجات الأساسية للمواطن التونسي من المنتوجات الفلاحية بشكل يصبح لهذه المساحات دور في تحقيق السيادة الغذائية

إشكاليات خاصة :

الإشكاليات المتعلقة بها	طريقة الاستغلال
اشكاليات قانونية متعلقة بقانون سنة 1995	01 شركات الاحياء والتنمية الفلاحية
الصيغة القانونية المعتمدة في ابرام عقود الكراء قديمة ولم يتم مراجعتها	
عدم تفعيل الفصل 315 من مجلة العقود والالتزامات	
ضعف نظام المتابعة والمراقبة	
ضعف تشغيلية خريجي منظومة التعليم العالي بشركات الاحياء والتنمية الفلاحية	
نقص في شفافية معايير اسناد شركات الاحياء وتغييب المهنة عن تركيبة اللجنة الوطنية لاعادة هيكله الأراضي الدولية	
وجود وضعيات تصرّف غير شرعية الى جانب مساحات غير مضبوطة	02 المقاسم الفنية
افتقار المقاسم الى بنية اساسية (المسالك الفلاحية والتنوير) بما لا يشجع الفنيين على الإقامة بها	
ضعف مردودية عدد كبير من المقاسم جراء الدراسة الفنية وكراس الشروط	
ضعف الامكانيات المادية للفنيين وصعوبة توفير التمويلات كتعقد اجراءات الحصول على رهن حق الانتفاع	
تراكم الديون البنكية وتفاقمها. عدم تسديد معينات الكراء لفائدة الدولة صعوبة اعادة توظيف المقاسم المسترجعة المحملة عليها رهون.	
ضعف هيكل المتابعة المتمثل في مكتب إعادة هيكله الاراضي الدولية والخلايا التابعة للمندوبيات	

03الوحدات التعاضدية	عدة صعوبات سواء على المستوى التشريعي (قوانين لا تستجيب للواقع الذي تعيشه هذه المؤسسات).
	صعوبات على مستوى التمويل
	نقص في اليد العاملة وتوقف الانتداب
04ديوان الأراضي الدولية	ضعف المساحات المحترثة
	تقلص المساحات السقوية وشيخوخة الغراسات وتقادم اسطول الميكنة وتهرم مباني الدواجن وغيرها
	ارتفاع مديونية الديوان
	ضعف مردودية الأراضي التي تخضع الى تصرف الديوان وضعف تقييم أدائها

المحور الثالث : المقترحات

- أمام تعدد الإشكالات المتعلقة بالأراضي الدولية فإنه بات من الضروري :
- تجميع النصوص القانونية المتعلقة بأملك الدولة في مجلة واحدة كما هو الحال في التجربة الفرنسية. وقد ذهبت وزارة أملك الدولة في ذلك من خلال إعدادها لمشروع مجلة الأملك الوطنية التي تضمنت بابا خاصا بالعقارات الدولية الفلاحية .
 - مراجعة التشريعات المنظمة لكراس شروط إسناد الأراضي الدولية وتشريك الهياكل المهنية في اتخاذ القرارات واقتراح التعديلات.
 - توفير التمويل الضروري للمنتفعين بالأراضي الدولية
 - صياغة إستراتيجية وطنية باعتماد مقاربة تشاركية متعلقة بالنظر في حوكمة استغلال الأراضي الدولية الفلاحية.
 - الاستفادة من قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة المركبات الفلاحية والأراضي المسترجعة والخاضعة الى تصرف ديوان الأراضي الدولية ومراجعة دور ومهام الديوان نحو التخفيف من صلاحياته ومركزية القرار فيه مع تمكين إدارة المركبات ومستغليها من صلاحيات أكبر لإضفاء النجاعة على استغلالها.

- تخصيص الأراضي الدولية لإنتاج البذور والمشاتل وتوفير المواد الأساسية من الألبان واللحوم والأعلاف.....
- حسن استغلال المساحات المخصصة لهياكل البحث والإرشاد والتكوين المهني الفلاحي في حماية البذور والمشاتل المحلية وتحسين مردوديتها .
- معالجة مديونية ديوان الأراضي الدولية وشركات الإحياء والتنمية الفلاحية وإيجاد صيغة لإصلاح الوضع المالي والإداري للوحدات التعاضدية.
- إحداث هيكل رقابة يشارك فيه جميع المتدخلين مهمته المتابعة وتقييم أداء جميع الأراضي الدولية وتأطير مستغليها.
- مراجعة القانون عدد 21 لسنة 1995 حتى يسمح بتسويغ الأراضي لأشكال جديدة من الشركات على غرار الشركات التعاونية ومجامع التنمية الفلاحية والوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي مع المحافظة على سياسة التسويغ لمدة طويلة عكس ما ذهب فيه مشروع مجلة الأملاك الوطنية الذي ورد في فصله 98 «يتم الكراء بالإشهار والمزاد العلني لمدة لا تقل عن ستة أعوام. ويمكن التمديد في مدة الكراء بناء على دراسة فنية مصادق عليها من طرف المصالح المختصة على أن لا تتجاوز الخمسة عشر عاما من تاريخ الموافقة على التمديد»
- سن نصوص قانونية زجرية تجرم الاعتداءات على الأراضي الدولية الفلاحية والاستيلاء عليها .
- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بتسوية الوضعيات العقارية القديمة باتجاه تمكين اللجان الاستشارية الجهوية من إعداد قوائم المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية والبت فيها والتفويض للولاية للمصادقة عليها مع الحفاظ للإدارة المركزية بدور المراقبة والمتابعة .
- برمجة خارطة رقمية للأراضي الدولية الفلاحية قصد حمايتها وتيسير عملية المتابعة.

4-1 - الهياكل المهنية :

تعد الهياكل المهنية الفلاحية محورا أساسيا في التنمية الفلاحية وعنصرا من عناصر الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني وآلية من آليات الحد من نسب البطالة والفقر لما تمثله من أهمية في تنظيم الفلاحين ومساعدتهم قبل الإنتاج وخلالها وفي مراحل الخزن والتكليف والتسويق والتصنيع . لقد مثلت الهياكل المهنية الفلاحية فرصة للقطاع الفلاحي للقيام بالأدوار المناطة بعهدته إلا أن التجربة تشير إلى أن أغلب هذه الهياكل تعرف جملة من الصعوبات الذاتية والهيكلية جعلتها غير قادرة على القيام بأدوارها .

1-4-1 - الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية :

من أهم تدخلات الشركات التعاونية نذكر:

- شراء المواد الأولية والمدخلات اللازمة للفلاحة والصيد البحري لحساب منخرطيها.
 - حفظ وتحويل وخزن وتكليف ونقل وبيع المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية المتأتية من نشاط منخرطيها.
 - اقتناء الآلات الفلاحية والمعدات والتجهيزات اللازمة للصيد البحري وتربية الأحياء المائية
 - القيام بالتأطير والإرشاد لفائدة منخرطيها وبكل الخدمات الهادفة إلى النهوض بنشاطهم .
- من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة فإن الشركات التعاونية ساهمت خلال السنوات الأخيرة

بـ:

- توفير مستلزمات العمل الفلاحي لحوالي 11 % من الفلاحين.
- تجميع وترويج حوالي ثلث كميات الحليب المجمع.
- جمع وخزن حوالي 45 % من كميات الحبوب المجمعة
- ترويج ما يناهز 80 % من منتوجات الكروم
- تنشيط في قطاعات مختلفة (خضر - غلال - دواجن - صيد بحري - زيت زيتون...)
- تقدم خدمات فلاحية أخرى مثل التلقيح والإرشاد والميكنة وترويج المنتوجات،...

الإشكاليات:

- نسبة الانخراط صلب الهياكل المهنية ضعيفة لا تتجاوز 5 %
- تدخل سلطة الإشراف مما يحد من استقلالية قرارها
- إخلالات التصرف المالي وعدم احترام التراتيب والإجراءات القانونية
- إطار قانوني غير مشجع على التنظم صلب شركات تعاونية
- نقص في برامج التأطير والإحاطة والمتابعة للشركات التعاونية
- عدم استغلال التشجيعات الممنوحة ومحدودية المشاريع الاستثمارية في مجال الخدمات المنجزة من قبل الشركات التعاونية
- افتقار جل الشركات التعاونية إلى نظام داخلي
- محدودية تواجدها بالمناطق الداخلية (36 %).
- عدم تنوع النشاط حيث أن تجميع الحليب يمثل 34 % من أنشطة الشركات التعاونية.
- عدم احترام الشركات للتراتب القانونية من خلال عدم الحفاظ على دورية الجلسات العامة وتجديد مجالس الإدارة .
- صعوبات على مستوى التمويل ومحدودية التشجيعات والامتيازات للشركات التعاونية.
- الحجم المرتفع لمديونية الشركات التعاونية المركزية وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها
- عدم قدرة الشركات التعاونية على الانفتاح على المحيط (الوطني والإقليمي والدولي) مما يعيق تطوير مشاريعها وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار تجربة المملكة المغربية .
- صعوبات إدارية وعدم وضوح الرؤية لدى الإدارات المعنية وذلك خلال كافة مراحل إحداث وتسيير الشركات التعاونية (الإجراءات الإدارية، فتح الحساب البنكي - التسجيل بسجل المؤسسات - الأداءات والإعفاءات - الحصول على التشجيعات والحوافز) نظريا هي متعددة وعملية صعبة المنال.

مقترحات للنهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية :

* الشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية :

- عدم توافق النظام الأساسي الحالي للشركات التعاونية مع خصوصية الشركات التعاونية المركزية:

ذلك ان الشركات التعاونية المركزية الناشطة في قطاعي الحبوب والبذور وبحكم نشاطها في قطاعات استراتيجية وخدمة الصالح العام فإنها :

- تتعامل مع كل الفلاحين منخرطين او متعاملين

- تعمل على تعديل سوق مواد الإنتاج والتجميع في قطاع الزراعات الكبرى بتوفير الكميات

اللازمة وبأسعار تضاهي أسعار الجملة خاصة لصغار الفلاحين

المقترح :

- أفراد الشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية الناشطة في قطاعي الحبوب والبذور بنظام أساسي نموذجي خاص بها يقع الأخذ فيه بعين الاعتبار خصوصيات هذه الشركات واستراتيجية القطاعات التي تنشط بها.
- توسيع أهدافها لتشمل تقديم خدمات مندمجة لمنخرطيها وتسهيل علاقتهم بمؤسسات التمويل والتأمين وغيرها.
- توسيع التزامات المنخرطين لتشمل الالتزام بالمساهمة براس المال واهدافها التنموية وتسييرها وتحديد اختياراتها وفقدان صفة المنخرط عند الاخلال بالالتزامات المالية تجاه الشركة التعاونية وعدم التقيد بحد معين من حجم المعاملات من غير المنخرطين.
- تحديد مدة نيابة مجلس الإدارة بثلاث سنوات وتكريس مبدا مجانية وظائف المتصرفين وتحديد شروط عزلهم وتكوينهم في مجال تسيير الشركات التعاونية وتوسيع الوسائل المعتمدة للاستدعاء للجلسات العامة.
- الشروع في برنامج التطهير المالي للشركات المركزية وذلك بإعداد مشروع إنقاذ لكل شركة على حدة.

عوامل تدهور التوازنات المالية للشركات التعاونية المركزية:

اعتبارا للمديونية المرتفعة للشركات المركزية الناشطة في قطاعي الحبوب والبدور والتمتاتية من عوامل داخلية تعود الى سوء التصرف وعوامل خارجية متأتية من تصرف الدولة غير المحكم نذكر منه خاصة:

- نظام الاتجار المعتمد في الحبوب والبدور اذ لم يقع تحيين الهوامش من سنة 2000 الى سنة 2006 ليقع تحيينها موسمي 2007 - 2008. ومنذ ذلك التاريخ لم يتم مراجعتها اضافة الى تحمل الفارق بين سعر الكلفة وسعر بيع البذور وانعكاس تكاليف النقل منذ سنة 2005 دون تحيين المنحة وتحمل مستحقات بعنوان منحة التفرقع والاعباء المالية نتيجة التسهيلات في الدفع للمطاحن وعدم استخلاص المستحقات لديها.
- قرار الدولة بتحديد نسبة التفرقع تحملت خسائره الشركات التعاونية
- سياسة الشراء بالحاضر والبيع بالموجل للمطاحن بتسهيلات في الدفع بشهرين دون تغطية المصاريف المالية الناجمة عنها تتحملها الشركات التعاونية
- سياسة البيع بالموجل المفروضة من طرف ديوان الحبوب ودون ضمانات والتي لا يمكن رفضها باعتباره المتصرف الوحيد في الحبوب نتجت عنها عدم خلاص مبالغ هامة من طرف المطاحن التي اعلنت افلاسها او في اطار تسوية قضائية.
- اخلالات مالية من طرف ديوان الحبوب تتكبد خسائرها الشركات التعاونية المركزية مثل خصم مبالغ مالية بعنوان نقل الحبوب او قوة مخبرية
- عدم تحيين المنح الراجعة للمجمع على امتداد سنوات رغم التطور الهام الذي تشهده الاجور والاسعار

المقترح: - تحيين المديونية الى ما قبل سنة 2004

- دراسة الوضعية المالية لكل شركة على حدة من طرف خبراء من وزارة الفلاحة والمالية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.
- الحذف الالي للفوائض

- طرح الفائدة الموظفة من طرف ديوان الحبوب
- جدولة اصل الدين حالة بحالة على فترة تراعي قدرة الشركات على التسديد
- تحديد التدخلات المالية للديوان.
- تحيين المنح.
- تمكين الشركات من مدة امهال ب3 سنوات لانجاس البرنامج المقترح مع تمكينها من ضمان محدود
- تمكين الشركات المركزية من التمويلات اللازمة عن طريق الجهاز البنكي او عن طريق صندوق التجهيز بديوان الحبوب
- *الشركات التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية :
- مراجعة منظومة التشجيعات والتمويل

أ - بمجلة تشجيع الاستثمارات :

- الربط التدريجي للانتفاع بتشجيعات الدولة (منح امتيازات مالية وجبائية) أو خارج المجلة (منحة المحروقات - منحة نقل الأعلاف) بالانخراط بالشركات التعاونية
- إعطاء الأولوية في إسناد التشجيعات للشركات التعاونية على غرار أولوية الحصول على رخص الأعلاف ومواقع لبيع الإنتاج بأسواق الجملة.

ب - القرض في نطاق الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية :

- تمت مراجعة شروط الحصول على قرض الصندوق بحذف شرط ان تكون الشركة من صغار الفلاحين للحصول على قرض الصندوق بـ 500 ألف دينار ليشمل كل الشركات التعاونية وكذلك حذف شرط انجاز اول مشروع غير انه لم يقع إصدار أمر خاص في هذا الشأن
- اعتماد نسبة فائض موحدة على القرض المذكور بـ 5% على غرار نسبة فائدة القروض المسندة لصغار الفلاحين من قبل جمعيات القروض الصغرى والبنك التونسي للتضامن

ج - دعم تركيز الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية :

- منحة الانتصاب في حدود 50 الف دينار خلال الثلاث سنوات الاولى لتغطية مصاريف التركيز
- مساعدات مالية في حدود 80 % من الكلفة خاصة لـ:
- دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية أو التشخيص المسبق
- تكوين المسيرين والعاملين بالشركات
- التدقيق الفني والمالي والمساعدة الفنية عبر المستشارين الفلاحيين
- اقتناء برمجيات إعلامية فنية في مجال التصرف وتركيز نظام محاسبة عامة

د - تأهيل الشركات التعاونية :

التمويل البنكي :

- اعتماد مساهمة الشركات التعاونية في الصندوق الوطني للضمان كضمان للحصول على القروض البنكية.
- تركيز هيكل مختص يعنى بالنهوض بالهيكل المهنية الفلاحية ويهدف الى:
- وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالهيكل المهنية الفلاحية
- متابعة نشاطات الهيكل المهنية والعمل على تطويرها.
- اسناد منحة بـ 80 % من كلفة دراسات التشخيص قبل التأهيل
- اقتراح منحة بـ 70 % من كلفة الاستثمارات غير المادية
- - دعم الإحاطة والتايطر والمتابعة والتكوين
- انجاز برامج تكوين في مجال التصرف والتسيير لفائدة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية
- اعطاء الاولوية للشركات التعاونية في الحصول على رخص استغلال مراكز تجميع الحليب
- اعطاء الاولوية للشركات التعاونية في الحصول على تراخيص بيع الشعير العلفي والسداري

1-4-2 - مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري

من أهم خدمات مجامع التنمية:

- حماية الموارد الطبيعية
- انجاز الأشغال الفلاحية وتولي خدمات الصيد البحري
- تجهيز مناطق التدخل بما تحتاجه
- اقتناء وتوزيع المدخلات الفلاحية
- مساعدة الهياكل المعنية على تطهير الأوضاع الزراعية
- تطوير إنتاجية المستغلات الفلاحية
- تطوير نظم الرعي وأساليب تربية الماشية...

الإشكاليات :

- سوء التسيير
- تداخل طبيعة النشاط بين التجاري او المحافظة على الموارد الطبيعية
- اشكالية التمويل البنكي
- تنافس الجمعيات مع مجامع التنمية

المقترحات :

- تدعيم التشجيعات المالية
- تخصيص نظام أساسي خاص بمجامع الري
- تعديل النظام الأساسي لمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري خاصة في ما يخص الإشراف والتسيير
- العمل على إيجاد صيغة لدعم المجامع.

1-4-3 - الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي :

نقاط القوة والضعف ومقترحات التطوير :

مقترحات	نقاط الضعف	نقاط القوة
وضع استراتيجية واضحة تقوم على تنظيم الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي	ضبابية المعلومات حول هذه المؤسسات	مؤسسات تعاونية وتضامنية وجامعة
على غرار الشركات التعاونية للخدمات لابد من مزيد الاهتمام بتطوير وحدات الإنتاج	غياب التقييم الموضوعي والعلمي لنشاط هذه المؤسسات التعاونية	تضمن وحدة ارض الدولة وتنمي مردويتها الاقتصادية
إعداد خطة إستراتيجية تثمن أراضي الدولة تقوم على تعزيز دور الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي	غياب الأدلة الإجرائية المتعلقة بإحداث مؤسسات تضامنية إنتاجية	تحول دون تشتت الملكية
إعداد خارطة وطنية لأراضي الدولة القابلة للاستصلاح وتحفيز الشباب على بعث وحدات تعاونية للإنتاج الفلاحي في إطار شراكة (اقتصاد اجتماعي وقطاع عام)	غياب او ضعف الامتيازات والحوافز لمثل هذه المؤسسات	تساهم في استصلاح الأراضي الدولية وتضمن استدامتها
		تحل مشكلة الأراضي الاشتراكية غير المستغلة وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1-4-4 - المجامع المهنية المشتركة

تغطّي تدخلات المجامع المهنية المشتركة الستة قطاعات التالية : الخضر والغلّال ومنتجات الصيد البحري ومنتجات الدواجن والأرناب واللحوم الحمراء والألبان وصناعات المصبرات الغذائية. وحيث أن المجامع المهنية المشتركة تعد الإطار الذي يجمع أغلب المتدخلين في المنظومات الفلاحية، فإن الاتحاد يعتبر أن المجامع تمثل نقطة ارتكاز للوصول بالقطاع الفلاحي إلى المستوى

المطلوب من القدرة التنافسية التي تمكنه من مواكبة المتغيرات المحلية والدولية وتدعم مساهمته في المجهود الوطني للتنمية وذلك عبر تحسين أداء المنظومات الفلاحية عن طريق تضافر جهود جميع المتدخلين في كل حلقات المنظومة والتزامهم بالتنسيق والتشاور والعمل المشترك بما يعود بالنفع على الجميع وتنظيم الإنتاج وتحسين جودته وإحكام ترويجه للاستفادة من الفرص المتاحة لثمين المنتوج بالداخل والخارج.

لكن ورغم الأهمية البالغة لهذه الهياكل المهنية إلا أنها تشكو عديد النقائص أهمها :

- محدودية الموارد المالية إذ تتأني أساسا من المعاليم شبه الجبائية الموظفة على المنتوجات الفلاحية والصيد البحري والمصبرات الغذائية والمعاليم الموظفة عند الاستهلاك لبعض المواد المستوردة. وتمول ميزانيات المجامع في حدود 98 % عن طريق الصناديق الخاصة التي يخضع التصرف فيها لمقتضيات وتراتب سلطة الإشراف (وزارات الفلاحة والصناعة والمالية) ولا تسمح بالمرونة والاستقلالية للمجامع.
- محدودية دور المهنة في التسيير الفعلي للمجامع بالرغم من أن مجالس الإدارة ذات أغلبية مهنية (2/3) باعتبار مصادقة الوزارة وجوبا على قرارات مجلس إدارة المجمع
- عدم مرونة إجراءات التصرف في الموارد المالية لخضوعها لموافقة سلطة الإشراف (وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة ووزارة المالية)
- ضعف الموارد الذاتية المنحصرة في مساهمة المنخرطين وغياب شبه كلي لتطوير أنشطة مدرة للموارد الذاتية مما يحد من استقلالية التصرف المالي للمجامع
- تعيين المدير العام لتسيير شؤون المجمع من قبل وزير الفلاحة (وزير الصناعة بالنسبة لمجمع صناعات المصبرات الغذائية) دون الاحتكام في اغلب الأحيان إلى الكفاءة وإلى أهداف مسبقة يتعهد المدير العام بانجازها (عقد أهداف).
- و إيماننا منه بأهمية المجامع المهنية المشتركة وفي إطار تثبيت التوجه المهني المشترك للمجامع ضمن المنظومة التي تهتم بها لا بد من إرساء رؤية جديدة لهذه الهياكل يقترح الاتحاد في هذا المجال ما يلي:
- إضفاء مزيد من الطابع المهني على المجامع بتفعيل مساهمة المهنيين في تسييرها وتكريس

مبدأ العمل في إطار المنظومة وتقريب الخدمات من المهنيين وتدعيم الهيكلة المهنية القاعدية لمختلف القطاعات وذلك عبر مراجعة التنظيم الهيكلي للمجامع في اتجاه تدعيم انخراط المهنيين من كل الأصناف.

- تدعيم الموارد الذاتية للمجامع بهدف إعطائها المزيد من الاستقلالية المالية وذلك عبر توظيف مقتطعات على جميع المواد الفلاحية ذات الصلة، عند الترويج الداخلي والتحويل والخزن والتصدير وتتمتع بها المجامع بصفة مباشرة عن طريق إحداث صندوق تمويل لكل قطاع.
- إضفاء المرونة على طريقة التصرف في المجامع وتوضيح العلاقة مع سلطة الإشراف عن طريق العمل بعقود برامج بين مختلف المعنيين يحدد الأنشطة المزمع القيام بها والأهداف الكمية ومتطلبات التنفيذ (الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة) وذلك على المدى المتوسط (3 أو 5 سنوات) مع القيام بتقييم سنوي مدى تقدم تنفيذ البرنامج.
- تعيين المدراء العاميين الموكل لهم التسيير داخل المجامع عن طريق مناظرات خارجية تجرى في الغرض. ولمجلس الإدارة دون سواه الحسم في الاختيار وذلك وفق عقود برامج متوسطة المدى يلتزم المدير العام بالسهر على انجازها.
- ضمّ المراكز الفنية للمجامع المهنية المشتركة وجعلها جزءا من نشاطها وذلك لضمان مزيد النجاعة وتوسيع دائرة الأنشطة الفنية وربط الصلة مع مؤسسات البحث في الميدان الفلاحي وفق متطلبات كل منظومة.

• تدعيم دور الهياكل المهنية المشتركة في:

- متابعة مؤشر الأسعار والتزود بالمنتجات
- التدخل عند تدهور الأسعار
- تنظيم المواسم
- النهوض بجودة المنتوجات
- إحداث هياكل مهنية مشتركة للحوم والكحول
- إحداث مجمع للبذور والمشاتل
- إحداث مجمع مهني خاص بالصادرات

5-1 - الترويج والتصدير :

اعتباراً لأهمية حلقة تسويق المنتوجات الفلاحية التي تنطلق من المنتج إلى المستهلك وتوفير أكبر كميات ممكنة من المحاصيل المنتجة وبجودة عالية في ظروف حسنة لتلبية الطلب الداخلي الذي ما انفك يرتفع بنسق سريع.

وانطلاقاً من أهمية التسويق في كونه يمثل الحلقة الأساسية في تحديد الأسعار خاصة في مناخ اقتصادي يعتمد على مبدأ العرض والطلب يقترح الاتحاد :

1.5.1 - فتح المجال الاقتصادي :

- انتهاج مبدأ حرية الأسعار والتشجيع على المنافسة وردع الاحتكار، مما يخلق مناخاً يضمن مردودية اقتصادية للفلاح وديمومة القطاع.
- تأمين الشفافية في مسالك التوزيع وضمان حصول كل متدخل في السوق على حقه عند تعهده بالتزاماته.
- الحوكمة الرشيدة للمنظومة مع التعويل على الوعي الجماعي وضرورة الوقوف على نقائص النظام الحالي لتسويق المنتوجات الفلاحية وتقديم الحلول الملائمة لمسالك التوزيع التي لا بد أن تعكس صورة مجتمع متحضر ومتطور.
- تحديد المتدخلين في مختلف حلقات مسالك التوزيع وتوضيح أدوارهم.
- بعث وتكثيف أسواق الإنتاج في مناطق الإنتاج بما يسمح بترويج أوفر ما يمكن من المحاصيل بأقل التكاليف كما تسمح هذه الأسواق بإعطاء المعلومات حول الكميات المنتجة وتكون بمثابة بورصة للأسعار.
- ترميم أسواق الجملة حتى تصبح قادرة على توفير الظروف الملائمة لترويج المنتوجات وتيسير عمل المتدخلين فيها.
- التدخل لامتناص الفائض من الإنتاج وإقحامه في الدورة التجارية في فترة نقص التزويد وهو أمر يكتسي أهمية كبرى حيث أنه يجنبنا التوريد ويقينا من نزيف العملة الصعبة.
- تكريس التصدير كخيار استراتيجي وما يتطلبه ذلك من إجراءات ملائمة على المستوى

التشريعي واللوجستي حتى يصبح تصدير المنتوجات الفلاحية، طازجة كانت أم محولة، رهانا يتعين كسبه برفع الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية ودراسة الأسواق المستهدفة. وليس ذلك بالصعب على القطاع الفلاحي في مرحلته الحالية بعد ما بلغ درجة رفيعة من التطور والتمكن من تقنيات الإنتاج والترويج بالخارج.

• استغلال طاقة الاستيعاب الهائلة للأسواق الخارجية وانفتاحها مما يجعل النفاذ إليها في ظروف أيسر وأكثر جدوى وهو ما سيمكن من تثمين الإنتاج والرفع من قيمته بما يرجع بالنفع على دخل المنتجين خاصة والاقتصاد الوطني عامة وبذلك يكون التصدير محركا أساسيا للتنمية الفلاحية.

1-5-2 - فتح المجال الاجتماعي :

- اعتبار الاستقرار الاجتماعي للمنتجين الذين يعتبرون فئة هشة وضعيفة بالبلاد أولوية وطنية وهدفا أساسيا
- توسيع وتدعيم شبكة الخزن المبرد في مناطق الإنتاج وهو ما يتطلب توفير التشجيعات اللازمة والكافية.
- توجيه الدعم المرصود لمنظومة تصدير المنتوجات الفلاحية نحو الفلاح المنتج بغاية التصدير ووفقا للمواصفات العالمية التي تستوجب كلفة إضافية.

1-5-3 - فتح مجال الجودة :

- تنويع الأسواق وتعصيرها وتقريبها من مناطق الإنتاج وحسن استغلالها.
- إرساء تقاليد جديدة في المعاملات التجارية مبنية على الشفافية باعتماد التصنيف والمحافظة عليه في كل حلقات الترويج انطلاقا من المنتج ووصولاً إلى بائع التفصيل.
- العمل على إحداث علامة *إنتاج تونسي* وإعداد إستراتيجية للتعريف بالمنتوجات الفلاحية التونسية الحاملة لهذه العلامة في الأسواق الخارجية وذلك عبر تفعيل الدور الرئيسي للتمثيلات الديبلوماسية التونسية بالخارج.

6-1 - الموارد الطبيعية

تحتل الموارد الطبيعية خاصة منها المياه والتربة والغابات والمراعي، مكانة مركزية ضمن إشكاليات القطاع الفلاحي، على الرغم من تنفيذ برامج وطنية مكلفة جدا من اجل تعبئة الموارد المائية وتحسين جهود المحافظة على المياه والتربة وتطوير الغابات والمراعي.

1-6-1 - التغير المناخي في تونس :

تفيد توقعات وزارة البيئة والمعهد الوطني للرصد الجوي أن معدلات الأمطار السنوية ستتناقص بنسبة تتراوح بين 10 % بالشمال الغربي و 30 % بأقصى جنوب البلاد مع حلول سنة 2050. و إضافة إلى ذلك، أضحى تأثير تغير المناخ على الموارد المائية والنظم البيئية والفلاحة (إنتاج زيت الزيتون والأشجار المثمرة والزراعات البعلية وتربية الماشية) أمرا واقعا وهو ما سيرفع من حجم الضغوطات على الفلاحين خصوصا أن بعض الأنشطة الفلاحية قد لا يمكن لها في المستقبل أن تتأقلم مع الظواهر القسوى للتغيرات المناخية.

وفي صورة تواصل ارتفاع معدلات درجات الحرارة بالمستوى الحالي وحسب السيناريو الأقصى المحتمل بينت دراسة أعدتها الهيئة الدولية لخبراء المناخ أن مساحات تناهز 2600 هكتار يمكن أن تتعرض إلى انجراف بحري ونقص في الخصوبة بدلتا وادي مجردة، علاوة على إمكانية تعرض منطقة خليج الحمامات إلى انجراف بحري على مساحة جميلة تناهز 1900 هكتار.

وحسب الاستراتيجية الوطنية حول التغيرات المناخية التي أعدتها وزارة الفلاحة مع برنامج التعاون التنموي الألماني فان البلاد التونسية ستعيش ارتفاعا في درجات الحرارة وانخفاضا في مستوى التساقطات بدءا بسنة 2020 وفي أفق 2050 .

في المقابل، لا تعكس الإجراءات على الواقع وعيا بخطورة التهديدات التي تواجه مستقبل الأجيال القادمة، حيث ساهمت معدلات الحرارة المرتفعة في تسليط الضوء على هشاشة المنظومة المائية. فقد تعرضت معظم المدن التونسية خلال هذا الصيف إلى انقطاعات متكررة في تدفق المياه.

وفي ظل المواصلة في نفس طريقة حوكمة قطاع الموارد المائية وبحلول سنة 2040 سيقدس

العجز المائي بما يقارب 275 مليون متر مكعب مع فقدان 80 % من الموارد المائية غير المتجددة. كما ستقدر كلفة الأضرار البيئية والاقتصادية الاجتماعية المتوقعة من التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي (إلى حدود سنة 2030) بما بين 3 و 3.9 ملياىر دينار وبما بين 0.3 و 1.1 بالمائة سنويا نسبة انخفاض النمو الزراعي. أما بالنسبة للأضرار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر (إلى حدود سنة 2050) فهي تقدر بـ 3.6 ملياىر دينار مع إضافة كلفة خطة العمل لضمان تأقلم الشريط الساحلي مع التغيرات المناخية والتي تناهز 1.5 ملياىر دينار.

كما شهدت البلاد ارتفاعا في عدد وتواتر الحالات القصوى نتيجة انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة الذي أدى إلى تراجع كبير في مخزون الموارد المائية السطحية المتواجدة بالشمال وأقصى الشمال:

• موسم 2015 - 2016 تقدر بـ 34 %

• موسم 2016 - 2017 تقدر بـ 43 %

كما لوحظ ارتفاع في عدد وتواتر الفيضانات وارتفاع في عدد وتواتر العواصف وحجر البرد وظهور الآفات الناتجة عن التغيرات المناخية.

ورغم دسترة الحق في بيئة سليمة، مايزال نسق مواجهة التحديات البيئية بتونس بطيئا، لذلك أضحي تنفيذ مخطط عمل متكامل أولوية قصوى بهدف حوكمة التصرف في الموارد الطبيعية لتصبح أكثر تكييفا وتأقلمًا مع التغيرات المناخية.

1-6-2 - الموارد المائية : شبح العطش

الفصل 44 من دستور جانفي 2014: «الحق في الماء مضمون والمحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع».

الماء هو أساس الحياة وهو أحد أهم العناصر المحددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولاستدامة البيئية. وتسبب ندرة المياه تحديات كبيرة لجهود التنمية المستدامة خاصة مع الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية على المنطقة.

واقع الموارد المائية وإشكالياته

تصنف تونس ضمن الدول التي تعدت خط الفقر المائي لتصل إلى خط الشح المائي. وتعتبر من أفقر دول البحر الأبيض المتوسط. إذ لا تتعدى حصة الفرد الواحد 450 مترا مكعبا في السنة وهي دون مؤشر الفقر المائي (خط الشح المائي) المحدد بـ 500 متر مكعب في السنة للفرد الواحد وهي نسبة مرشحة للانخفاض لتبلغ اقل من 350 مترا مكعبا سنة 2030 . وهو أقل بكثير من مستوى الندرة المحدد على المستوى العالمي بـ 1000 متر مكعب /الفرد/ السنة.

وتبين المنظمة الأممية للأغذية والزراعة «فاو»، انه ليس بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال توفير 1000 متر مكعب من مياه الشرب للفرد الواحد في حين لا يتمتع التونسي، حاليا، سوى بـ 450 مترا مكعبا.

ومما يزيد هذا الأمر تعقيدا أن مصادر المياه تتفاوت في مناطق البلاد بشكل كبير، حيث يتركز نحو 81 % من المياه السطحية في الشمال، كما أن نحو 53 % من المياه القابلة للتعبئة تفوق ملوحتها 1,5 غ/ل، وهو ما يحد من استخدام كل مصدر على حدة مما يستوجب في بعض الحالات القيام بعملية خلط المياه قبل استخدامها.

وتعاني تونس من فترات جفاف تقل فيها الأمطار بشكل كبير ومن فيضانات تنجم عنها أضرار كبيرة في البنية الأساسية والأراضي الزراعية وهو ما يتطلب إدارة محكمة لتنظيم الموارد السطحية والجوفية للاستفادة من مياه الفيضان من ناحية وللحد من آثار الجفاف على السكان والزراعة من ناحية أخرى.

ولا يتجاوز المعدل السنوي للأمطار في تونس 230 ممر (ما يعادل 36 مليا متر مكعب من التساقطات)



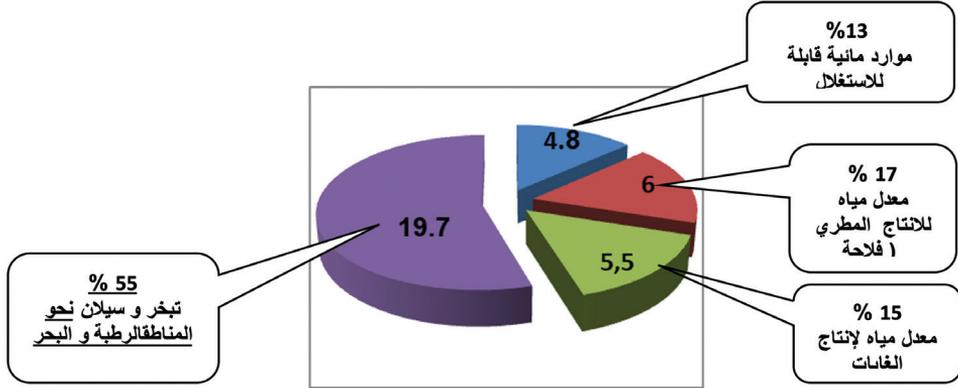
رسم بياني 1 : المعدل السنوي للأمطار (التقرير الوطني للمياه لسنة 2018)

وتقدر مواردنا المائية التي تتم تعبئتها سنويا بحوالي 4.8 ملياى متر مكعب من مجموع معدل التساقطات، منها 2.175 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والباقي من المياه السطحية.



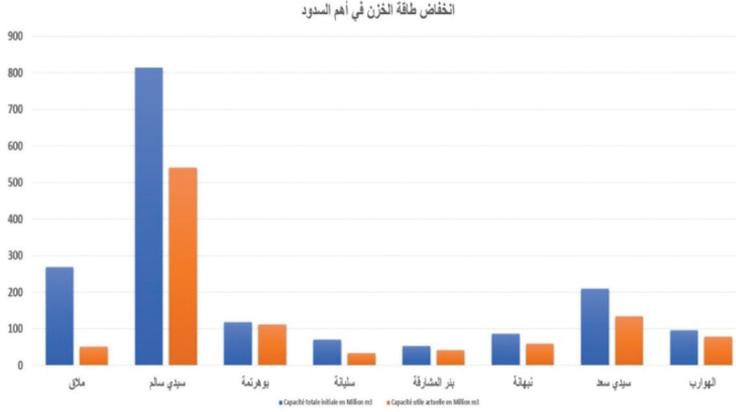
رسم بياني 2 : حجم الموارد المائية في تونس (التقرير الوطني للمياه لسنة 2018)

وتتوزع التساقطات السنوية كالآتي:



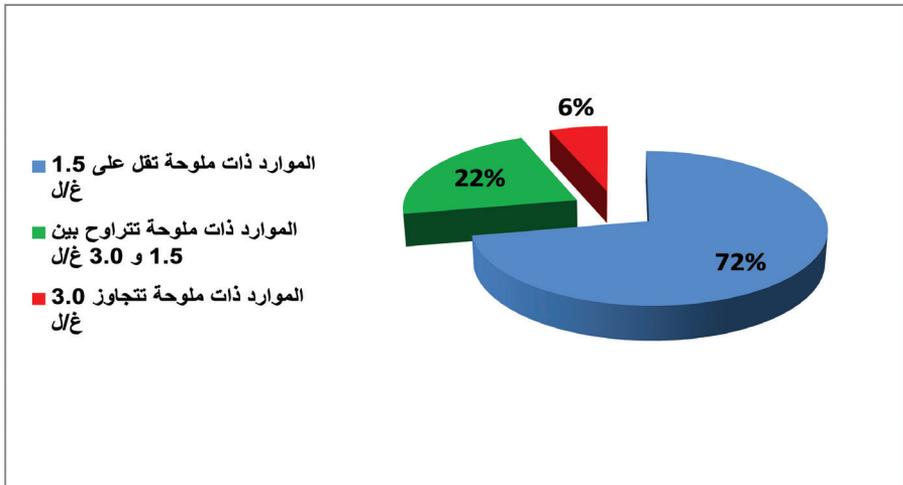
رسم بياني 3 : توزع التساقطات (وزارة الزراعة والموارد المائية)

وهنا نلاحظ نقصا كبيرا في التحكم في مياه السيول الضائعة عبر التبخر او نحو المناطق الرطبة والبحر تحسبا لسنوات الاستغلال المفرط والجفاف. وبالنسبة الى وحدات تجميع مياه الأمطار من سدود وبحيرات جبلية وغيرها، فعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة والانجازات الا ان هناك نقائص كبيرة. إذ لا تزال طاقة استيعاب السدود والمنشآت المشابهة غير كافية لاستيعاب مياه التساقطات التي، وعلى الرغم من قلتها، فإن جزءاً كبيراً منها يضيع سدى ويذهب إلى البحر والسياب. وإضافة إلى ذلك فان طاقة الاستيعاب المحدودة غير مضمونة، فالكثير من السدود التونسية تفقد نسبة كبيرة، تصل إلى 40 في المئة، من قدرتها على التخزين بسبب الترسبات والتقصير في التنظيف والصيانة.



رسم بياني 4 : تطور طاقة خزن المياه (الإدارة العامة للسدود)

إضافة إلى الإشكاليات الكمية، سجل نقص في نوعية الموارد المائية السطحية التي تتبخر بفعل ارتفاع درجات الحرارة. إذ تواجه البلاد زيادة نسبة ملوحة المياه في السدود والبحيرات الجبلية وفي أغلب الموارد المائية الجوفية والتي يناهز مجملها 2100 مليون م³ من بينها 650 مليون م³ من المياه الجوفية (5 - 15 غ/ل) يمكن استغلالها عبر التحلية، لاسيما أن معظمها لا يتجدد في الجنوب بسبب عمقها والطبيعة الجيولوجية الخاصة بالجهة



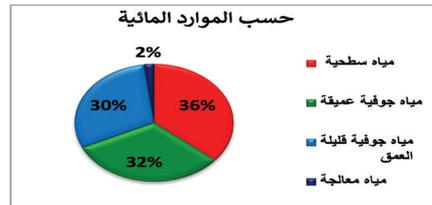
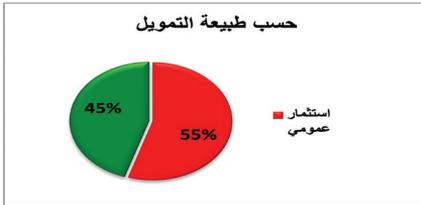
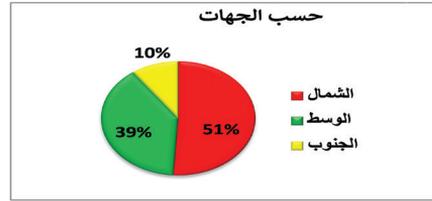
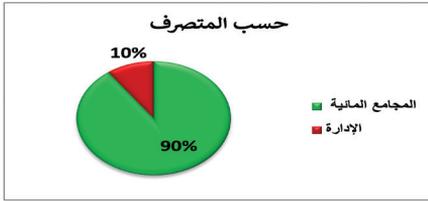
رسم بياني 5 : توزيع الموارد المائية المالحة (وزارة الفلاحة والموارد المائية)

المناطق السقوية :

ستواصل أزمة المياه تهديدها لقطاع الفلاحة في تونس الذي يعتمد نشاطه بشكل كبير على: الزراعات المطرية (92 % من المساحات الفلاحية).

والزراعات المروية (8 % من المساحات الفلاحية).

وتستهلك المناطق السقوية حوالي 80 % من الموارد المائية وتوفر 36 % من قيمة الإنتاج الفلاحي (90 % من إنتاج الخضراوات و70 % من إنتاج الأشجار المثمرة) وأكثر من 27 % من فرص التشغيل. وتتوزع كالتالي:



رسم بياني 6 : توزع المناطق السقوية (وحدة الموارد الطبيعية بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري)

وتعترض المناطق السقوية العديد من الإشكاليات لعل أهمها عدم توفر مياه الري كما وكيفا ومحدودية مردودية الشبكات وتقادم منشآت مياه الري وسوء التصرف والتسيير وغياب الإرشاد والإحاطة والوضعية العقارية للأراضي السقوية ومسالك التوزيع والأسواق وارتفاع كلفة الإنتاج وتدني أسعار بيع المنتوجات...

وإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات القديمة والجديدة لتسعيرة مياه الري لم تأخذ في اعتبارها سوى جانب عنصر الماء وتغطية كلفة الماء الحقيقية بمعزل عن واقع الاستغلال الحالي وواقع الفلاحين

الاقتصادي والاجتماعي وبدون اعتبار التجارب السابقة ولا دراسة انعكاسات التسعيرة على مستقبل وديمومة النشاط السقوي وعلى مزيد تعميق المديونية. وبالإضافة إلى هذه الإشكاليات، نذكر كذلك:

- شبكات ومنشات مياه متهرئة وغير ناجعة نتيجة غياب الصيانة وبالتالي لا يمكن اعتماد تقنيات الاقتصاد في الماء. إذ يصل سن 30 % من شبكات الري إلى 30 سنة .
- هدر حوالي 50 بالمئة من الموارد المائية إمّا في الري او في مياه الشرب نتيجة تقادم البنية التحتية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتدهور البنية التحتية للري والتحويل نتيجة عدم القيام بعمليات الصيانة.
- استغلال مفرط وعشوائي للمياه الجوفية خاصة في الوسط وفي الجنوب التونسي.
- تفاوت جهوي في الموارد المائية بالرغم من ربط المنشآت المائية ببعضها البعض لتحويل فائض المياه من جهات الوفرة إلى جهات الاحتياج ولكن ذلك لا يزال غير كاف ويتطلب استثمارات كبرى وكثيرا من الطاقة.
- تزايد الطلب على المياه خاصة منها مياه الشرب والصناعة والسياحة (إذ قد يتضاعف الطلب ليصل إلى حوالي مليارم3 في حدود سنة 2050) وستتكثف المزاحمة على الموارد المائية بين كل المستعملين.
- سيلان الأنهار الكبرى في تونس (مجردة وملاق) النابعة من خارج حدود البلاد أصبح مهددا مع تواصل بناء السدود بنسق كبير في الجزائر وبالتالي أضحي الاكتفاء الذاتي من المياه السطحية بدوره مهددا.

إشكاليات مجامع التنمية الفلاحية :

اذ حسب الأرقام الرسمية هناك فقط 400 مجمع ناشطة (من جملة 2500 مجمع من بينها 1248 مجمعا مختصا في الري) مما يعني ببساطة أن أكثر من 80 في المئة من الهياكل التي تتحكم في توزيع أكثر من 80 في المئة من المياه لديها مشاكل تتراوح ما بين نقص الصيانة وسوء التصرف وصولاً إلى الفساد.

المقترحات :

تؤكد جميع الدراسات أن وضعية الموارد المائية بتونس تعتبر خطيرة وقد تتفاقم في السنوات القادمة نتيجة عدة أسباب منها طبيعي - مناخي وبعضها ناجع عن سوء التصرف والتسيير على جميع المستويات والغياب التام لتطبيق القوانين والمراقبة والبطء في تعاطي الدولة مع الحلول البديلة لتفادي النقص في المياه، فعلى الدولة عدم التنصل من مسؤولياتها ومراجعة برامجها في جميع القطاعات المستهلكة للمياه نحو إيجاد حلول بديلة جذرية لتوفير كل حاجات الفلاحين حتى يتمكنوا من مزاولة أنشطتهم ومواصلة الإنتاج لتوفير الغذاء للمجموعة الوطنية والكف عن إئثار كاهل الفلاحين ورمي المسؤولية كاملة عليهم.

ومن أهم الاقتراحات التي يجب العمل عليها مستقبلا :

- «المياه الذكية» : إن اعتماد تقنيات «المياه الذكية» تعد من أهم الحلول لإشكالية ندرة المياه في تونس. وتتمثل في استعمال أجهزة وتكنولوجيات رقمية حديثة متصلة بالأقمار الصناعية لتسجيل الوضع الحيني لهذه الثروة والتحكم في استغلالها. إذ يمكن تجهيز السدود وقنوات التوزيع والري التحويل بعدادات وأجهزة مراقبة وتجميع المعطيات وبالتالي رصد كل الإخلالات والتدخل السريع لحل أي إشكال يتعلق بالضغط أو سرقة مياه الري أو ضياع المياه في القنوات.
- تثمين نتائج البحث العلمي عبر توسيع قاعدة البحوث الميدانية والتي تستجيب إلى تطورات القطاع للتأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية.
- الالتزام ببرنامج وطني لتطوير تكنولوجيات المياه في إطار إستراتيجية وطنية وذلك من خلال التوجه جديا نحو استخدام المصادر البديلة على غرار إعادة استعمال المياه المعالجة والحماة نظرا لوفرتها وسهولة الوصول إليها لإنتاج الحبوب والأعلاف والأشجار المثمرة والغابية ومن خلال تحلية مياه البحر وتحلية المياه الباطنية باستعمال الطاقات المتجددة مع توجيهها للسياحة والصناعة والتغذية الاصطناعية للموايد المائية: استغلال المياه الغير تقليدية خياري وليس اختيارا.
- مفهوم الاقتصاد في مياه الري لا يجب أن يقتصر فقط على تجهيز الضيعة بمعدات ري

مقتصدة وإنما يجب أن يرتكز على حسن اختيار وتوظيف وضمان الإرشاد والتكوين واستغلال هذه التجهيزات بنجاعة والقيام بعمليات الصيانة الوقائية والعلاجية واختيار الزراعات المناسبة ومعرفة حاجاتها وغيرها من الممارسات السليمة التي تتطلب تكوين وتأطير الفلاحين.

- وضع استراتيجيات من خلال استيعاب العلاقة ماء - تربة - طاقة - مناخ.
- التحفيز على استخدام الطاقة البديلة خاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الجوفية للتقليل من كلفة الإنتاج.

بالنسبة الى المناطق السقوية :

- الإسراع في تجديد المناطق السقوية الكبرى وإعادة تأهيلها لضمان ترشيد استهلاك المياه حسب مقاربة تشاركية مع المنتفعين بالمشاريع وباعتبار النواحي التنظيمية لضمان ديمومة المنظومات المائية وتحسين التصرف فيها.
- تخصيص المناطق السقوية لإنتاج الحاجات الأساسية (الحبوب واللفت السكري والأعلاف) وفق مخطط وطني يراعي حسن استغلال الموارد المائية وحوكمة التصرف فيها.

بالنسبة الى مشروع مجلة المياه الجديدة :

- طرح مشروع مجلة المياه أمام نقاش وطني والاستعانة بأهم الخبراء في تونس
- ضرورة التراجع عن تعدد الأطار المؤسسي للتصرف والمحافظة على الموارد المائية لتفادي تداخل وتشتيت الأدوار وتعقيد الإجراءات والمراقبة والمحاسبة.
- ضرورة رسم خارطة عقارية وخارطة توجيهية للفلاحين ولكل المناطق السقوية يقع تحيينها بصفة دورية وتوجيه المنح خاصة لصغار الفلاحين لضمان تطبيقها.
- يجب تنفيذ أحكام مجلة المياه على الإدارة ومؤسسات الدولة نفسها إذا ما تبين أنها تسببت في إهدار المياه وسوء التصرف والتحكم فيها.
- وجوبية نشر المعلومة المتعلقة بالمياه والحق في النفاذ إليها مجاناً.
- ضرورة إضافة إجراءات مسبقة للتصرف في الحالات القصوى (الندرة والوفرة) والفيضانات

- والجفاف لصالح الفلاحين وإقرار إجراءات خاصة بالكوارث الطبيعية.
- استغلال أكبر كمية ممكنة من التساقطات والتقليل من نسبة الضياع على كل المستويات، عبر توفير إمكانيات أفضل لتنظيم وموازنة المخزون المائي ما بين أحواض الشمال والوسط للتقليل من تأثير الجفاف وتعديل مخزون السدود دون الاضطرار إلى تفرغها في اتجاه البحر: ربط السدود وتحويل فائض مياه الشمال للوسط ضرورة قصوى وأولوية مطلقة.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حالة المنشآت المائية خاصة السدود الكبرى بسبب الترسبات إذ لا يمكن برمجة استراتيجيات على منشآت منتهية الصلوحية.
- ضرورة اعتماد أشغال المحافظة على المياه والتربة لحماية المنشآت القديمة وخاصة الجديدة وتعزيز الفلاحة المطرية.
- استغلال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتقريبها من الفلاحين مع مزيد ملاءمة وتوجيه المنح لصغار الفلاحين.

استغلال المياه المعالجة :

يعد استعمال المياه المعالجة في مجال الري توجّهاً ذا بعد استراتيجي بالنسبة لبلادنا نظراً لمحدودية مواردنا المائية وارتفاع الطلب في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى التغيرات المناخية التي أصبحت عنصراً هاماً وهيكلية يتعين أخذه بعين الاعتبار. وبالرغم من تجربة تونس القديمة في مجال استغلال المياه المعالجة خاصة في الميدان الفلاحي والتي تعود إلى الستينات وكذلك تشجيعات الدولة للنهوض باستعمال هذه المياه في مجال الري خاصة منها التسعيرة الموحدة المقدرة بـ 20 مليم/م³، إلا أن الاستغلال مازال متواضعاً حيث لم يتعد المعدل 13 مليون م³ سنوياً.

ومن أهم الصعوبات نذكر:

- عدم استجابة نوعية المياه المعالجة للمواصفات التونسية في العديد من محطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية.

- وجود مواصفة قديمة لاستعمال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.
- عدم توفر المياه المعالجة المعدة للري بصفة متواصلة في أغلب المناطق لانعدام أحواض تخزين كافية وعدم تناغم فترات ذروة الإنتاج مع ذروة الاستغلال مع ذروة الطاقة
- تآكل شبكات الري بالمناطق السقوية نظرا الى النقص المسجل في أشغال الصيانة الناتج عن تدني تسعيرة المياه المعالجة .
- محدودية قائمة الزراعات المسموح بريها والتي لا تمكّن من مردودية اقتصادية هامة إلا بالنسبة للأشجار المثمرة والزياتين.
- غياب عمليات الإحاطة والإرشاد والتوعية الموجهة للمستغلين.
- نقص في تطبيق القوانين والتشريعات الجاري بها العمل على جميع المستويات من بداية منظومة المعالجة إلى الاستغلال.
- وأمام الطلب المتزايد على الموارد المائية وتواتر سنوات الجفاف وقلة الأمطار ووجود كميات هامة من المياه المعالجة متاحة كامل السنة، ينبغي إعطاء دفع أكبر لاستغلال المياه المعالجة في مختلف المجالات (سياحة وصناعة وبيئة) وفي المجال الفلاحي بصفة خاصة، من خلال :
- تذليل الصعوبات على مستوى المعالجة والاستغلال بالتوسع في المساحات المرورية خاصة الأعلاف والغابات والزراعات الصناعية.
- الإسراع بمراجعة مواصفات المياه المعالجة حسب الاستعمالات.
- إعداد برنامج للتوعية والتحسيس.
- تحسين نوعية المياه المعالجة وذلك بتأهيل وتوسيع محطات التطهير للرفع من طاقتها حيث أصبح العديد من المحطات غير قادرة على استيعاب الكميات الإضافية من المياه المستعملة بسبب التطور العمراني والاقتصادي الذي تشهده البلاد، عبر تجهيز المناطق الصناعية الكبرى بشبكات خصوصية ومحطات ملائمة لمعالجة المياه الصناعية وذلك عن طريق تركيز برنامج خاص بالمناطق الصناعية.
- إنجاز برنامج للتصرف وتثمين الحمأة.

1-3_6 - الغابات :

تمتد الغابات في تونس على مساحة 5.6 مليون هكتار، ما يعادل 34 % من المساحة الإجمالية للبلاد. وتتمركز بالأساس في جهة الشمال الغربي وتُعدّ مورداً اقتصادياً مهماً لسكانها البالغ عددهم نحو 900 ألف وفقاً لبيانات وزارة الفلاحة.

لذلك وجب تدعيم هذا القطاع وتنميته وخاصة المحافظة عليه وحسن استغلاله وضمان استدامته للأجيال القادمة من خلال:

- مزيد تفعيل الشراكة بين الإدارة ومتساكني الغابات لمعاوضة مجهود الإدارة في حماية الثروة الغابية مقابل التمتع بامتياز التصرف في بعض الموارد وتيسير الحصول على الحق والأولوية في استغلال المنتوجات الغابية.
- توظيف معاليم ديوانية على توريد الخشب ومشتقاته نظراً لعدم قدرة السوق التونسية على المنافسة مما أدى إلى تراجع الطلب وعجز مستغلي الغابات عن مواصلة نشاطهم، على أن يتم توظيف هذه الضريبة في تنمية القطاع.
- مراجعة الإطار القانوني في اتجاه الترفيع في العقوبات والتأكيد على الجانب الردعي وتيسير الولوج للموارد الغابية بالنسبة لمجامع التنمية والمؤسسات الصغرى.
- مراجعة تنظيم متساكني الغابات في إطار هياكل محلية تتماشى مع متطلبات الواقع وتسمح بإنجاز أنشطة ومشاريع ربحية.
- مزيد العمل على تثمين المنتوجات الغابية لتحقيق مداخيل إقتصادية إضافية والحرص على تشريك متساكني الغابات والمؤسسات الصغرى للنهوض بهذه الأنشطة وتثمينها.
- التأكيد على تسوية الوضعية العقارية كرافد أساسي من روافد النهوض بالقطاع.
- تدعيم قطاع الغابات بالوسائل الضرورية اللازمة (خاصة وسائل النقل) لحسن تسيير العمل والمحافظة على الثروات الطبيعية.
- مراجعة آليات التواصل بين البحث العلمي الغابي والمستغلين.
- إصدار قانون حازم يجرم حرق الغابات وقطع الأشجار والصيد العشوائي وتفيعيله.
- إحداث مشاريع تنمية داخل الغابات.

- تيسير الإنتفاع لفائدة حاملي الشهادت العليا من أبناء متساكني الغابات عبر حل الإشكاليات القانونية المتعلقة بالحق في استغلال المنتوجات الغابية والعمل على سن إجراءات إستثنائية خاصة بهم في مجال إستغلال وتثمين المنتوجات الغابية.
- دعم التكوين في القطاع الغابي.
- دعم التشجير والمنابت.
- تخصيص نسبة من قيمة المناقصات لفائدة مجامع التنمية لحل مشكلة نزوح متساكني الغابات.
- عدم عزل قطاع الغابات عن القطاعات الفلاحية والإقتصادية والإجتماعية.
- النظر بجدية في منظومة الحراسة والرقابة على الغابات برمتها وخاصة في الوضعية الاجتماعية وفي ظروف عمل أعوان الغابات من شروط سلامة ومنحة الخطر.
- توفير أعوان حراسة للغابات التي تشكو فراغا منذ سنوات بعد إحالة حراسها على التقاعد وتركها عرضة للانتهاكات والاعتداءات المتكررة وتحولها لمراع أو مصبات عشوائية.
- إعادة النظر في طريقة تسليم الرخص من طرف إدارة الغابات في شتى المجالات (قص خشب / رعي/ صيد/ إستغلال نباتات طبية ...) وضرورة تطبيق أقصى العقوبات إذا ثبتت شبهة فساد أو رشوة.
- التكثيف من دوريات المراقبة وتفعيل العمل بأبراج المراقبة داخل المجال الغابي من أجل استباق أي عمل إجرامي والتفتن إلى الانتهاكات

1-6-4 - المحافظة على المياه والتربة

بالرغم من الجهود المبذولة والمكاسب التي تحققت في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، الا انه لم يتم تحقيق الأهداف المدرجة في الاستراتيجيةتين الاخيرتين للمحافظة على المياه والتربة اللتين اعتمدتا خلال الفترتين 1990 - 2001 ثم 2002 - 2011 وذلك رغم تحديد المحافظة على المياه والتربة كقطاع قائم الذات. اذ مازالت مشاكل المحافظة على المياه والتربة لم تحل بعد. وما يزال الانجراف المائي للتربة يهدد تونس رغم التدخّلات التي انجزت على امتداد 20 سنة.

وحسب خارطة التعرّض لمخاطر الانجراف التي تمّ إنجازها، تمثّل الأراضي المعرضة بدرجة متوسطة ودرجة قويّة للانجراف أكثر من 2,6 مليون هكتار (أي 17 % من أراضي البلاد).

كما أنّ حوالي 47 بالمئة من الأراضي الفلاحية في تونس مهددة بالانجراف وتراجع معدل الخصوبة من 2.5 بالمئة إلى 1 بالمئة ليصل إلى 0.5 بالمئة في العديد من المناطق. وتراجعت جودة التربة وتدهورت خصوبة الأراض حيث أنّ 46 بالمئة من الغراسات حالياً تنجز في تربة ذات خصوبة محدودة أو ضعيفة جداً كما أنّ مليوناً و100 ألف هكتار مزروعة على أراض مهددة بالانجراف.

واعتباراً للتحديات الفلاحية المطروحة ومدى توفر الموارد المائية (تحوّل السدود الكبرى)، يمثّل الحدّ من فقدان التربة وتحسين الإنتاج الفلاحي هدفين ملائمين لوضع البلاد. كما أنّ المنشآت وممارسات المحافظة على المياه والتربة تساهم في تحسين صمود الفلاحة والبيئة أمام تغيّر المناخ وان المحافظة على المياه والتربة ليست غاية في حدّ ذاتها ولكنها أداة في خدمة التنمية الفلاحية.

لذلك وجب تحديد توجهات مستقبلية جديدة في مجال المحافظة على المياه والتربة وتحسين خصوبة الأراضي الفلاحية التونسية لضمان التصرف المستدام فيها وتغذيتها وصيانتها من كل الاعتداءات الطبيعية (انجرافات أو انجرادات) وخاصة من الزحف العمراني.

اذ تساهم المحافظة على المياه والتربة بطريقة غير مباشرة في الحفاظ على البيئة والمحافظة على التنوّع البيولوجي:

1. الحفاظ على الغطاء النباتي عبر الحدّ من الضّغط على المراعي (الزيادة في الموارد العلفية وتحديد مناطق يمنع فيها الرعي) باعتماد تقنيات فلاحية ملائمة لتجدد الغطاء النباتي
2. التّوسع في المساحات المشجّرة من خلال الغراسات الرعوية واستصلاح الغطاء النباتي في الأحياد وإلى جانب البحيرات الجبلية
3. خزانات مياه صغيرة الحجم للمواشي وللحيوانات البرية
4. إحداث مناطق رطبة (بحيرات جبلية،...)
5. الحفاظ على السكّان في المنطقة

كما تساهم في تحسين المدخول الفلاحي (المنشآت والتقنيات المحافظة على جودة التربة وتوفر المياه للزراعة وللماشية...) وفي تنمية الأنشطة الأخرى (الأنشطة المدرة للدخل في مشاريع التهيئة

والتّمنية المندمجة للأراضي ...) كما تساهم بطريقة غير مباشرة في المحافظة على الأنشطة وعلى الاستقرار في المناطق الرّيفيّة وبذلك يكتسي ترميم المنشآت القديمة (جسور...) أهميّة في المناطق النائية. كما تسمح عمليّات دمج الملكيّات الصّغيرة وإعادة التّهيئة العقّاريّة بتثبيت السكّان من خلال تمكينهم من مداخيل كافية (مقاسم كبيرة نسبيًا ملائمة للأنشطة الفلاحيّة).

لذلك يجب التأكيد على ضرورة إعطاء دفع أكبر للمحافظة على المياه والتّربة عبر:

1. التسريع في مقاومة الانجراف في المناطق الهشة.
2. الحفاظ على خصوبة التّربة وتحسينها خاصّة في ما يتعلّق بمحتواها من المادّة العضويّة.
3. مراقبة خطر التملّح وتغدّق الأراضي.
4. إعادة هيكلة برنامج التوعية الفلاحيّة وتحيين قائمة الأراضي الفلاحيّة وإعادة تثمين التقنيات وأنظمة الإنتاج الصحي والتقليدي.

7_1 - العدالة الاجتماعية :

1-7-1 - التفاوت الجهوي :

إن عدم التكافؤ في التنمية بين الجهات وعدم الاستقرار الاجتماعي يستوجب حلولاً عاجلة وأجلة.

الحلول المقترحة :

- تسريع تفعيل اللامركزية
- التنظيم المحلي للدولة يساعد على تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية من السكان ويسهل الوصول إليها.
- لذلك فإن اللامركزية تمثل أداة خاصة لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- فعندما يتم انتخاب السلطات المحلية بطريقة ديمقراطية، يتم أيضاً إعطاء الفرصة للسكان الذين لديهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم بشأن مصيرهم وكيفية تنميتهم. وفي هذا المناخ الديمقراطي، تمثل اللامركزية غاية في حد ذاتها ولكنها أيضاً وسيلة لتنمية البلدان.
- تسهيل وصول أصحاب المشاريع الصغيرة إلى الأراضي والموارد الاقتصادية وكذلك إلى الأسواق الحضرية المحلية وأسواق التصدير التي تقدم أسعاراً مهمة
- الانتفاع بالأراضي الفلاحية
- ضمان رفاهية عيش الإنسان في المناطق الريفية.
- في ما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، فإن أغلبية سكان الريف يتمتعون بخدمات شبكة الكهرباء ويتواجدون بالقرب من نقاط مياه الشرب. وهناك بالطبع صلة قوية بين الرفاهية والدخل.
- إن الفئة العمرية الأكثر ديناميكية، أي الشباب ، تميل إلى الهجرة إلى المناطق الساحلية أو إلى الخارج.
- إن تطوير البنية التحتية للمدارس والصحة يمثل إحدى الركائز الأساسية، لكنه لا يكفي. حيث أصبح الشباب أكثر احتياجاً ولذلك من الضروري تعزيز الأنشطة الأخرى في المناطق الريفية. إذ أصبحت إمكانية التمتع بخدمات الإنترنت مطلباً مهماً للشباب بمرور الوقت.

- لا ينبغي أن يركز تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية حصرياً على عناصر تقليدية (الطرق والمدارس والصحة) ولكن أيضاً على الاستثمارات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي التي تلبى تطلعات الشباب لتثبيتهم في مناطقهم.
- زيادة القيمة المضافة المحلية والقيمة التي يكتسبها أصحاب المشاريع الصغرى وعمال المزارع. ويمكن تقديم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تزويد الفلاحين بوسائل مبتكرة ومقبولة ثقافياً لاستغلال الأراضي والمياه والموارد البيولوجية والتنوع الجيني ومكافحة الآفات وناقلات الأمراض والحفاظ على الموارد الطبيعية. ومن الضروري كذلك إقامة شراكات جديدة بين المزارعين والباحثين والعاملين في مجال الإرشاد والجهات الفاعلة الأخرى.

1-2-7 - تهرم القطاع :

يتجاوز متوسط عمر المنتجين الـ 50 عاماً، أكثر من 43% منهم تزيد أعمارهم عن 60 عاماً، بينما يمثل أولئك الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً 13 % من باعني المشاريع. و تؤثر الأمية على حوالي 46% من الفلاحين، حيث 84% منهم لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي، وزيادة إلى المستوى المتدني للتكوين العام والفني للذين يمثلان عاملين يهددان استدامة الفلاح. وبشكل عام، يفتقر الفلاحون التونسيون إلى التدريب المهني المناسب والمؤهلات المهنية الضرورية للإدارة الجيدة للفلاحة وزيادة الأعمال في سياق الفلاحة المستدامة. وينطبق هذا أيضاً على اليد العاملة القاسرة والموسمية والتي غالباً ما تكون غير مؤهلة وغير قادرة على المساهمة بشكل فعال في ميكنة الفلاحة أو احترام المعايير اللازمة لاستخدام المبيدات لحماية النباتات. وبالتالي تنعكس مخلفات هذه النقائص على مردودية الإنتاج الفلاحي وتساهم في انخفاض استعمال الميكنة الفلاحية.

و هو ما يحث على :

- تمكين الفلاحين من الحصول على الاستشارات الفلاحية والخدمات الإرشادية من أجل تحقيق ابتكارات ومعلومات ناتجة عن بحوث تطبيقية.

- تعميم المدارس الحقلية
- إدماج محو الأمية في مشاريع التنمية المحلية.

1_7_3 - الشباب والفلاحة المستدامة

يمثل الشباب مجموعة أخرى محرومة من المساواة بين الفئات حيث يمثل الشباب جزءاً كبيراً من سكان الريف. وغالباً ما يكون الشبان عاطلين عن العمل أو في وضع محفوف بالمخاطر على الرغم من ارتفاع الطلب على اليد العاملة المختصة وغير المختصة في القطاع الفلاحي. وتساهم هذه الظاهرة في تزايد النزوح من الريف مما يؤثر على الإنتاج الغذائي الوطني. و لتجاوز هذه الوضعية يجب :

- الاستثمار في الشباب الريفي لزيادة الإنتاجية الفلاحية وإنعاش الاقتصاد الريفي وضمان السيادة الغذائية للبلاد.
- تطوير بعض المهارات العملية والخبرائية لدى الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة والمشاركة في الفلاحة المستدامة أو الخدمات الفلاحية.
- تعبئة مصادر التمويل.
- حث الشباب على إتقان وسائل التواصل مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديث الأنشطة والخدمات
- إجبارية التعليم والتكوين والتدريب والتأهيل المهني لمقاومة الانقطاع عن الدراسة
- تمكين الشباب المختص والمتكون والمؤهل من الأراضي الفلاحية
- تسهيل التعامل مع الاقتصاد الرقمي والمهن الخضراء
- النهوض بالبنية التحتية الاجتماعية
- تعزيز المشاركة في الحياة العامة
- تحفيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

4-7-1 - المرأة الفلاحة:

تعتبر مساهمة المرأة في القطاع الفلاحي مساهمة متميزة إذ تبين الاحصائيات العامة في الميدان الفلاحي أن هياك 33 ألف امرأة صاحبة مستغلة (57 بالمئة منهن في الشمال و24 بالمئة في الوسط و10 بالمئة في الجنوب) وهو ما من جملة المستغلين الفلاحيين، كما تمثل المساحة المستغلة من قبل 6 بالمئة ويمثل نسبة 4 النساء 4 بالمئة من المساحة الجمالية للمستغلات الفلاحية هذه الأرقام المتميزة لا يجب أن تحجب كما % أرقام أخرى تبين معاناة المرأة الفلاحة حيث تبلغ نسبة عمل النساء غير مدفوع الأجر 84 الفلاحي القطاع في العاملات النساء من 84 بالمئة تشتغل المرأة الفلاحة في ظروف خطيرة حيث أن وقاية في الوقت الذي بلغ فيه نسبة الفلاحات اللاتي يعانين من أمراض مزمنة دون المبيدات يستعملن فقط % وبلغت نسبة انخراط النساء الفلاحات في منظومة الضمان الاجتماعي 33 53%.

الوضع الاقتصادي للمرأة الفلاحة وخصائصها:

إن دراسة الوضع الاقتصادي للمرأة الفلاحة يفرض علينا تمشي منهجي يقوم على التفرقة بين مختلف وضعيات المرأة في القطاع الفلاحي، حيث أن المرأة في الوسط الريفي، إذ نجدها صاحبة مشروع فليحي مستثمرة فلاحية ونجدها كذلك في النشاط الفلاحي العائلي كمعينة عائلية فلاحية وفي مجال العمل كأجيرة (عاملة فلاحية) ونجدها في الوضعيتين معا) معينة عائلية وأحيانا أجيرة. تمثل المرأة في الوسط الريفي نسبة 61 بالمئة كيد عاملة موسمية تتسم ظروفها بالهشاشة وعدم الاستقرار وتمثل نسبة 28 بالمئة فقط كعاملة قاهرة وفي المستغلات العائلية فهي غالبا ما تكون مدعوة للعمل بدون أجر وتمثل نسبة 11 بالمئة وتمثل نسبة 0,5% الشريحة العاملة في الاطار العائلي وبمقابل.

أهم الاشكاليات التي تواجهها المرأة الفلاحة:

- ضعف ثقافة الاستثمار وبعث المشاريع
- ضعف التكوين المهني الفلاحي المختص

- اشكاليات على مستوى الفلاحة العائلية
- ضعف إدماج الفلاحات ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- صعوبة تمكن المرأة الفلاحة من القروض بسبب عدم معرفتها بآليات التمويل أو بمؤسسات التمويل أو نظرا لتعقد المسار وطول اجراءات التمويل.
- ضعف ارتفاع المرأة بالبرنامج الوطني لدفع المبادررة الاقتصادية النسائية الخاصة (توجيه/ تكوين/ مرافقة/ تمويل/ متابعة) التابع لوزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة.
- ويقترح الاتحاد لتجاوز هذه الاشكاليات:
- وضع خطة تواصلية تقوم على تثمين الاستثمار الفلاحي النسائي الى الخريجات ومرافقتهن خلال كافة مراحل تنفيذ المشروع.
- دعم قدرات النساء المستثمرات بالتكوين المستمر وتبادل التجارب والخبرات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تطوير نسبة حيازة المرأة في القطاع الفلاحي على وسائل الإنتاج أهمها ملكية الأرض بما يساهم في ارتفاع المرأة بالقروض البنكية والعمل على ايجاد حل للضمانات المطلوبة.
- اعتماد التمييز الايجابي لفائدة المرأة عند اسناد المقاسم الفلاحية (الأراضي الدولية) وذلك عبر اقرار تخصيص نسبة قارة دنيا (كوتا) للنساء والفتيات عند إسناد المقاسم الفلاحية الدولية ويتم اثبات ذلك بمناشير وإجراءات ترتيبية.
- العمل على مزيد تعريف المرأة بالمستجدات في قطاع الاستثمار الفلاحي وتفعيل الوسائل التواصلية للاتحادات الجهوية والمحلية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ووسائل الإعلام وخاصة القنوات العمومية.
- مزيد توفير الفرص للمرأة الراغبة في بعث مشروع خاص وتجسيد أفكارها على أرض الواقع.
- تبسيط الإجراءات وتفادي التعقيدات التي كانت تنفر المستثمرين وخاصة المرأة والشباب (القروض، المنح)...
- الترفيع في حجم الاستثمارات ومضاعفة المبالغ الممنوحة (قيمة المنح الاستثمارية)
- العمل على رقمنة المعلومات والطلبات لتسهيل التقدم بالمطالب عن بعد دون الحاجة الى

التنقل للادارة.

- الاحاطة بالمرأة المستثمرة تكون بداية من تقديمها بمطلب الحصول على منحة الاستثمار والتأكيد على استمرارية التأطير والإحاطة ودعمها بمقترحات عملية لإنجاح المشروع وضمان ديمومته.
- اسقاط أو تأجيل سداد الديون خاصة في فترة الأزمات.
- تمكين المرأة المستثمرة من حوافز للمشاركة في المعارض في الخارج.
- إيجاد آليات تمويل تضامني لفائدة النساء المجتمعات ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني(مجامع تنمية/بشركات تعاونية).
- اعتبار الهياكل الجامعة للنساء الفلاحات مؤسسات كاملة الحقوق (الحق في كراء الأراضي الدولية/الحق في الاقتراض من المؤسسات المالية وخاصة منها العمومية وبامتيازات خاصة...)
- احداث منصات الكترونية لبيع منتوجات المرأة في الوسط الريفي.
- العمل على وضع خطة عمل لجودة منتج المرأة الريفية واقتحام مجال اللف والتعبئة.

1_7_5 - التشغيل

نقص في المردودية الخارجية لمنظومة التعليم والتكوين

- يواجه خريجو منظومة التعليم والتكوين صعوبات كبيرة في الاندماج في سوق الشغل نتيجة العديد من العوامل من أهمها :
- عدم التوازن بين العرض والطلب كمّا ونوعا بالنسبة الى خريجي التعليم العالي نظرا لضعف انفتاح مؤسساتها على محيطها وهشاشة الشراكة مع عالم الإنتاج.
 - محدودية دور الجامعة في نشر ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات.
 - قلة المعلومة حول سوق الشغل والمسالك المؤدية له وضبايتها مما أدى إلى سوء التصرف في الآفاق وعدم اختيار المسالك عن دراية كاملة من طرف العائلة والشباب.
 - ضعف جاذبية منظومة التكوين المهني حيث أنها لا تمثل بديلا للتعليم الجامعي يتم اختياره عن دراية ويمكن من له قدرة على ذلك من تسلق كامل سلم المهارات.

- ضعف التفاعل بين مراكز التكوين المهني والمؤسسات الاقتصادية حيث تواجه منظومة التكوين المهني صعوبات في تفعيل الشراكة مع محيطها الاقتصادي وفي تطوير التكوين مع المؤسسة الذي من شأنه تحسين نسبة الإدماج بسوق الشغل.
- ضعف قدرة الجهاز الوطني للتكوين على مواكبة التطور السريع لحاجات الاقتصاد حيث لم تواكب منظومة التكوين المهني بالقدر الكافي تطور المهن وحاجات سوق الشغل.

المقترحات :

- تحديد المنظومات والاختصاصات ذات القيمة المضافة والتشغيلية العالية
- تطوير برامج التكوين وملاءمتها مع معايير التنمية المستدامة.
- التدريب يشمل جميع قطاعات الارتباط بالفلاحة والصيد البحري (الإنتاج والتحويل والتسويق ...).
- التقليل في عدد مراكز التكوين وربطها باحتياجات قطاعي الفلاحة والصيد البحري في المنطقة.
- حوكمة إدارة مؤسسات التكوين الفلاحي.
- المراقبة والتقييم المستمر لتنفيذ برامج التكوين.
- تركيز نظام معلوماتي قار لتحديد حاجات التكوين والإرشاد والبحث العلمي الفلاحي وهو ما من شأنه أن يربط بين كل الأطراف المعنية
- تعميم البرامج والمشاريع بين القطاع العام والخاص

ضعف قدرة القطاع الفلاحي على استيعاب مخرجات منظومة التعليم والتكوين

لم يقدر النسيج الاقتصادي على مواكبة التطورات الديمغرافية الهامة وتطورات المنظومة التعليمية التي مكنت من تسجيل نسبة عالية لتمدرس الشبان مما أدى إلى عدم قدرة منظومة الإنتاج على التطور لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل. ومن أهم أسباب هذا العجز:

- ان ضبابية آفاق الاستثمار ومناخ الأعمال وعدم استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى انعدام رؤية واضحة حول منوال التنمية أدى إلى تراجع القدرة التنافسية الجمالية. وقد انعكس هذا الوضع سلباً على حجم الاستثمار الوطني والأجنبي
- النقص الفادح في البنية الأساسية في المناطق الداخلية لم يَمكِّن من خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية جهوية تكون قادرة على امتصاص الأعداد الكبير للعاطلين عن العمل خاصة من أصحاب الشهادات العليا.
- ان ضعف نسبة التأطير والإنتاجية والطاقة التشغيلية للقطاع الفلاحي عموماً ناتج عن تركيبته التي تطغى عليها المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات متناهية الصغر التي تتسم بعدة نقائص من ذلك ضعف القدرة على الابتكار وقلة الاندماج في المحيط الخارجي وهشاشة الهيكلة المالية وقلة التحكم في مقتضيات التصرف العصري. وفي المقابل فإن عدد المؤسسات الكبرى ذات الطاقة التشغيلية المرتفعة من حيث الحجم أو مستوى المهارات العالية يبقى ضعيفاً.

6_7_1 - هشاشة البيئة والتنحية الاجتماعية

غالبًا ما يقتصر مفهوم الضمان الاجتماعي على الرعاية الصحية وجرايات التقاعد. حيث تستهدف الفلاحين أربعة نظم: نظام الفلاحين / النظام المحسن للفلاحين / نظام العمال غير المأجورين وأخيرًا نظام العمال ذوي الدخل المنخفض. ويقف المستوى المنخفض للخدمات وارتباطه المباشر بالمستوى المنخفض نسبيًا للاشتراكات حاجزًا أمام الانخراط في نظام الضمان الاجتماعي، حيث غالبًا ما تبدو الفوائد المكتسبة من المساهمات غير ذات أهمية للمستفيدين خاصة في المناطق الريفية.

7_7_1 - السلامة الصحية

في تونس، كما في بلدان أخرى، يولد عدم ترشيد استعمال منتوجات حماية النباتات مخاطر كبيرة على المستويين البيئي والاجتماعي. ويعد عدم وجود نظام مراقبة يسمح بشراء واستخدام منتوجات

حماية النباتات السامة جدا عقبة حقيقية أمام خلق بيئة آمنة لاستخدام منتوجات حماية النباتات. اذ كثيرا ما نلاحظ ان المداواة تتم على الرغم من الظروف المناخية الغير ملائمة (الرياح على سبيل المثال). ولم تخضع المعدات المستخدمة أثناء المداواة لتعديلات كافية للسماح باحترام جرعات المنتوجات.

و يكون خطر التلوث في بعض الأحيان أكبر بعد عملية المداواة، حيث يقوم الفلاح بتنظيف معدات المداواة دون اتخاذ أي احتياطات لتجنب تلوث المياه السطحية أو المياه الجوفية مثل الأسمدة المعدنية.

ويعتبر ترشيد استعمال المبيدات أحد المصادر الرئيسية. كما تعد المخاطر الصحية مهمة أيضًا للموظفين المسؤولين عن معالجات الصحة النباتية بعد التعامل مع المنتوجات دون احترام معايير السلامة الأولية. ويمكن أن تمتد المخاطر الصحية أيضًا إلى سكان المناطق المعالجة إذا لم يتم إتباع الممارسات الجيدة.

ولا تزال الحوادث الخطيرة تُشاهد في كثير من الأحيان في حالات تسمم الأطفال المرتبطة بتخزين المنتوجات في أماكن غير مؤمنة (غرفة مغلقة) أو في إعادة تغليف المنتوجات في عبوات الطعام المستعادة. كما يعد نقص إعادة استعمال النفايات أيضًا مصدرًا للتلوث لأنه في كثير من الأحيان يتم إيداع النفايات في مصبات غير قانونية بالقرب من الأودية أو يتم حرقها بالقرب من المنازل.

الحلول

- تحديد التكلفة الحقيقية للمرض وصياغة استراتيجيات وتدابير مكافحة فعالة لتعزيز قطاع الصحة.
- زيادة استثمارات إضافية لضرورة تحسين الأنظمة القائمة
- تحسين الأمن الغذائي من خلال تعزيز السياسات والبرامج التي تهدف إلى تنويع النظام الغذائي وتحسين نسبة تناول العناصر الغذائية الدقيقة، إضافة إلى تحسين ونشر الطرق والتقنيات الحالية لإنتاج الأغذية ومعالجتها وحفظها وتوزيعها وإحداث تقنيات جديدة.
- تحسين سلامة الأغذية من خلال أنظمة فاعلة وديناميكية منسقة على الصعيدين الوطني

- والدولي لحماية صحة الإنسان والحيوانات والنباتات.
- الاستثمار في البنية التحتية والصحة والطب البيطري من خلال إنشاء أطر تشريعية لتحديد وتقليل المخاطر البيولوجية والكيميائية
- إقامة شراكات بين القطاعات الفلاحية والبحث العلمي لتحديد ورصد وتقييم المخاطر
- تخفيض تكلفة الأمراض المعدية من خلال تعزيز التنسيق بين الأنظمة الفلاحية والبيطرية والصحة العمومية وزيادة قدراتها ودمج السياسات والبرامج المتعددة القطاعات في جميع أنحاء السلاسل الغذائية لوقف انتشار الأمراض المعدية وذلك من خلال تطوير ونشر طرق وتقنيات فلاحية جديدة لاكتشاف الأمراض ومراقبتها وعلاجها.
- الحد من تكلفة الأمراض المزمنة.
- تحسين الصحة العمومية ونظافة المحيط المهني من خلال تطوير اللوائح الصحية والصرف الصحي على غرار تنظيم الأنشطة مثل الاستخدام غير القانوني للمواد الكيميائية الفلاحية السامة وتقييم المخاطر الصحية من أجل ضمان تحديد واضح للمبادلات التي يجب إجراؤها بين تحسين سبل العيش والحفاظ على البيئة وتحسين الصحة بشكل واضح.
- استعمال الممارسات الفلاحية الجيدة قبل وأثناء العلاج والتأكد على ضرورة احترام آجال بقاء آثار المبيدات بالمنتوج.

1_7_8 - الإقتصاد الاجتماعي والتفانني في تونس:

هياكل الإقتصاد الاجتماعي في تونس : القطاع الفلاحي والصعوبات والتحديات

- من خلال تحليل أهم صعوبات القطاع الفلاحي في تونس، يمكن تقديم مايلي:
- صغر المستغلات الفلاحية وتشتت الملكية (45 % من المستغلات متكونة من قطعتين أو أكثر)
- تقدم سن المستغلين الفلاحيين (43 % تجاوزوا 60 سنة)
- ضعف مستواهم التعليمي (84 % منهم لم يتجاوزوا المرحلة الإبتدائية)

- محدودية التمويل وتزايد المديونية وضعف التأمين التعاوني الفلاحي
- ضعف تغطية التأمين الفلاحي ضد الجوائح الطبيعية
- ضعف المردودية الاقتصادية للنشاط الفلاحي (ارتفاع كلفة الإنتاج / الالتجاء إلى التوريد / دعم الفلاح الأجنبي على حساب الفلاح التونسي...)
- غياب إستراتيجية وطنية تثمن سلاسل القيمة للمنتوج الفلاحي والعمل على تذليل الصعوبات للتسويق داخليا وخارجيا
- لا يتعامل مع المستثمر الفلاحي كمثيله في القطاعات الأخرى (الصناعة / التجارة / الخدمات) على مستوى التسهيلات والتشجيعات والحوافز وغيرها.
- تعدد هياكل الاقتصاد الاجتماعي في المجال الفلاحي وغياب هيكل موحد قادر على التنسيق ووضع استراتيجيات التعاون مع الأطراف الحكومية (وخرارات / دواوين..) وكذلك التعاون الخارجي
- تعتبر أجور العاملين من المشكلات التي تعيق نشاط هذه المؤسسات التعاونية في القطاع الفلاحي رغم دعم الهياكل الحكومية لهذا القطاع
- ضعف التأطير وتدني المستوى التعليمي لبعض مسيري هياكل الاقتصاد الاجتماعي وخاصة الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي والشركات التعاونية ومجامع التنمية الفلاحية والصيد البحري
- قدم الإطار القانوني والحاجة الملحة لمراجعته بهدف مساندة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والدور الجديد للعمل التعاوني

توصيات لضمان النهوض بهياكل الاقتصاد الاجتماعي في القطاع الفلاحي:

- مراجعة الإطار التشريعي لهياكل الاقتصاد الاجتماعي في القطاع الفلاحي بما يمكنها من التعامل مع المؤسسات العمومية والخاصة.
- دفع بعث المؤسسات التعاونية وخاصة الشركات التعاونية والتعاونيات وفق اجراءات تحافظ على البعد التضامني وتضمن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين والفلاحات.
- تعزيز دور الهياكل الممثلة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في القطاع الفلاحي في تنمية

- قدرات خريجي مراكز التكوين المهني والتعليم العالي الفلاحي.
- تمتيع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في القطاع الفلاحي ببعض الامتيازات الجبائية والمالية وذلك في باب تشغيل العاطلين عن العمل ودفح التنمية المحلية والحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن التونسي.
- إضفاء مزيد المرونة على مستوى آليات مساعدة مؤسسات العمل التعاوني في مجال التشغيل وبعث المشاريع
- إبرام عقود برامج ومشاريع بين هياكل ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في القطاع الفلاحي والهيكل الحكومية (كراء أراضي الدولة / التصرف في ضيعات فلاحية دولية/ الحصول على قروض فلاحية للاستثمار والتصرف).
- وضع خطة تسويقية تضمن انفتاح مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في القطاع الفلاحي على الهياكل الداعمة(العربية والأجنبية) لأجل تمويل مشاريع كبرى بما يعزز دور هذه المؤسسات في التشغيل والتنمية.
- تعزيز دور الائحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في تفعيل الشراكة بين البرامج الحكومية والاقتصاد الاجتماعي في القطاع الفلاحي وإعداد خطة للخمس سنوات القادمة تقوم على مقارنة التدخل التنظيمي والتدخل عند الأزمات والجوائح.

8_1 - الإرشاد والتكوين الفلاحي والبحث العلمي

إن تواتر وتسارع النتائج العلمية والتطورات التقنية الحديثة في الميدان الفلاحي يحتاج بالضرورة إلى نظم وآليات فعالة وناجعة لتنزيلها على أرض الواقع وتقريبها من المستفيدين لتحسين أدائهم وتحقيق إنتاجية أفضل وفق شروط ومتطلبات السوق (الجودة والشروط الصحية والبيئية خاصة). هذه النظم والآليات تتطلب منظومات إرشاد وتكوين وبحث علمي فلاحي حديثة ومتطورة ترتقي إلى تطلعات المهنيين. فما هو الوضع الحالي لهذه المنظومات في تونس؟

1_8_1 - الوضع الحالي لمنظومة الإرشاد

- نقص في توفير خدمات الإرشاد للمستغلات الفلاحية (30%) فقط يتمتعون بالخدمات الإرشادية).
- ضعف التمويل المخصص لهذا الجانب (0.2% من ميزانية وزارة الفلاحة).
- اقتصار الإرشاد على تقديم الحزمة الفنية وعدم الاستجابة لحاجات الفلاحين والبحارة (التزويد والتمويل والترويج والجودة والتنظيم المهني وغيرها...).
- تراجع عدد المرشدين الفلاحيين في تونس مقارنة مع بعض البلدان التي حققت تطورا هاما في مجال الإرشاد الفلاحي:
 - تونس : 1 مرشد / 898 فلاحا
 - الولايات المتحدة الأمريكية: 1 مرشد / 325 فلاحا
 - الاتحاد الأوروبي : 1 مرشد / 431 فلاحا
 - المطلوب حسب منظمة الأغذية والزراعة: 1 مرشد / 200 فلاح
- تشتت جهود المرشد الفلاحي نظرا الى قيامه بعدد المهام الأخرى (20% فقط من وقت المرشد مخصص للإرشاد والإحاطة).
- كثرة المتدخلين وغياب التنسيق في ما بينهم (مرشدين خواص / مزوّدين / المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية / المراكز الفنية / المعهد الوطني للزراعات الكبرى...).
- ضعف مستوى تنظيم الفلاحين صلب هياكل مهنية ناجعة حيث لا يتجاوز عدد المنخرطين

- 5 % وهو ما ينتج عنه نقائص في مستوى تأطيرهم.
- نقص البحوث العلمية والتطبيقية إلى جانب الضعف المسجل في نقل مستجدات البحث إلى الحقل (5 % حسب الدراسات المتوفرة).
- عدم ملاءمة برامج التكوين المهني الفلاحي مع الحاجات الحقيقية للفلاحين والبحارة وواقع القطاع.
- ميزانية مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لا تتجاوز 0.7 % من مجموع ميزانية وزارة الفلاحة.
- ورغم محاولات الإصلاح المتتالية لأجهزة الإرشاد والتكوين الفلاحي بتونس فإن الهيكلة الحالية للوكالة وطرق تدخلها وعلاقتها بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لا تفي بالحاجة بل أصبحت عاجزة عن مواكبة التطورات وتلبية حاجات الفلاحين.
- كما أن منظومة الإرشاد برمتها تشهد تراجعاً مذهلاً منذ تسعينات القرن الماضي ليتفاقم هذا التراجع خلال مرحلة ما بعد الثورة. ويمكن الإقرار بتلاشي حلقة الإرشاد الفلاحي في منظومة الإنتاج. ويبين الجدول التالي تطور عدد المرشدين منذ انبعاث وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي:

السنة	1992	2005	2016	2020
عدد المرشدين	850	700	350	365

350 مرشداً أي ما يعادل 1 مرشد لكل 1750 فلاحاً أي أنّ كل مرشد فلاحى يقوم بزيارة 6 فلاحين في اليوم الواحد وهو ما يعني أيضاً أن نصيب كل فلاح من الإرشاد ساعة واحدة في السنة. مقترحات لتحسين أداء منظومة الإرشاد :
تهدف هذه المقترحات إلى مراجعة نظم الإرشاد من حيث المقاربة المعتمدة والتنظيم والمحتوى ومن حيث كيفية التنفيذ والمتابعة والتقييم.

المقاربة المعتمدة

تتصف المقاربة المقترحة بشموليتها بحيث تعتمد على العديد من المقاربات على غرار المقاربة

التشاركية والمقاربة الجهوية والمقاربة حسب البرامج والمشاريع والمقاربة حسب الجنس والمقاربة حسب المنظومات الفلاحية

الجانب التنظيمي

تحديد جميع المؤسسات العامة والخاصة المتدخلة في القطاع ومجالات تدخلها
تركيز لجان للحوار على المستوى الوطني والجهوي.

المحتوى

- الإرشاد الفني المتخصص
- الإرشاد في مجال التصرف في المستغلات الفلاحية وريادة الأعمال
- الإرشاد حول الولوج إلى الأسواق
- الإرشاد في مجال التنظيم المهني
- الإرشاد في مجال الحماية الاجتماعية للمنتج

التنفيذ والمتابعة والتقييم

- عقد اتفاقية شراكة إطارية بين القطاعين العام والخاص
- عقد اتفاقيات شراكة خصوصية بين القطاعين العام والخاص في كل مجال تدخل
- تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الهياكل المتدخلة على غرار الاتفاقية الإطارية الممضاة بين الوزارة والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.
- وضع برامج وطنية وإقليمية ومحلية ومراقبة تنفيذها
- توظيف تكنولوجيات الاتصال الحديثة

1-8-2 - التكوين المهني الفلاحي :

لم تعد الفلاحة تجد المهارات اللازمة في عديد الاختصاصات لعدة أسباب :

- عزوف الشباب وعدم اقبالهم على التكوين الفلاحي.
- غياب استراتيجية رسمية واضحة للتكوين
- برامج تكوينية غير ملائمة للاحتياجات نظرا لعدم مشاركة المهنيين في اختيارها.
- عدم التوافق بين التدريب والتوظيف بالنسبة الى الخريجين وضعف نسبة الإدماج
- غياب الحوافز للمتدربين.
- عدم تفعيل معابر التكوين
- ارتفاع تكلفة التكوين أمام عدم استغلال طاقة استيعاب المراكز.

المقترحات :

- مراجعة نظم الإرشاد من حيث التنظيم والمحتوى ومن حيث كيفية التنفيذ والمتابعة والتقييم ومن أجل جذب الشباب للتكوين المهني الفلاحي من الضروري:
- تحديد القطاعات والمهن ذات القيمة المضافة والتشغيلية العالية
- تطوير برامج التكوين وملاءمتها مع معايير التنمية المستدامة.
- التدريب يشمل جميع قطاعات الارتباط بالفلاحة والصيد البحري (الإنتاج والتحويل والتسويق ...).
- التقليل في عدد مراكز التكوين وربطها باحتياجات قطاعي الفلاحة والصيد البحري في المنطقة.
- حوكمة إدارة مؤسسات التكوين الفلاحي.
- المراقبة والتقييم المستمر لتنفيذ برامج التكوين.

1-8-3 - البحث العلمي الفلاحي :

من أبرز الملاحظات على مستوى البحث العلمي الفلاحي هي عدم تنزيل نتائج البحث وتطبيقها

بالكيفية المطلوبة او عدم ملاءمتها للاحتياجات وذلك نظرا ل :

- عدم مواكبتها للتطورات والتحديات العالمية السريعة
- نتائج غير ذات قيمة كافية للمستفيدين.
- تأخر صدورها في عديد الأحيان
- غياب الشراكة بين مؤسسات البحث والمهنيين
- ضعف التنسيق بين الهياكل الدولية والاقليمية.

المقترحات :

المراجعة الجذرية لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي حتى تواكب الحاجات الحقيقية للقطاع وتساهم في إيجاد الحلول العملية للصعوبات التي تحول دون تطوّر القطاع الفلاحي وتحّد من مردوديته الاقتصادية وقدرته التنافسية.

مراجعة نظام البحث الفلاحي على مستوى التنظيم والمحتوى والتنفيذ (من خلال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص) من أجل تلبية حاجات المنتجين بشكل أفضل.

تطوير برامج بحثية تستجيب للقضايا والتحديات الوطنية والدولية بما يتناسب مع احتياجات المهنة.

- تعزيز التعاون والتواصل بين نظام التعليم الجامعي والشركات والمجتمع.
- المراقبة والتقييم المستمر لتنفيذ البرامج البحثية في الميدان.
- يجب أن تعد أنظمة التعليم الفلاحي دراسات استشرافية:
 1. للوظائف التي لم يتم إنشاؤها.
 2. للتقنيات التي لم يتم اختراعها.
 3. لمعالجة الاشكاليات التي ما زلنا لا نعرف أصلها.

خلاصة المقترحات

- مراجعة أجهزة التكوين والإرشاد والبحث العلمي الفلاحي من حيث المقاربة المعتمدة (التنظيم والمحتوى) ومن حيث كيفية التنفيذ والمتابعة والتقييم.
- تفعيل فكرة تركيز وتمويل وحدة دعم التكوين والإرشاد والبحث العلمي الفلاحي على

- مستوى الاتحاد المركزي وهيكله الجهوية
- تركيز نظام معلوماتي قار لتحديد حاجات التكوين والارشاد والبحث العلمي الفلاحي من شأنه أن يربط بين كل الأطراف المعنية
 - تعميم البرامج والمشاريع بين القطاعين العام والخاص

2 - المنظومات الفلاحية

1_2 - الإنتاج النباتي

الإنتاج النباتي: الواقع وأهم التحديات

البذور

يجدر التذكير بأن قطاع البذور المثبتة لما له من أهمية في رفع الإنتاج وضمان استقراره، يعتبر قطاعا منظما بجملة من القوانين وبكراس شروط خاصة قانون 42 لسنة 1999 المتعلق بالبذور والشتلات والمستنبطات النباتية والأوامر المنقحة له. وان الترفيع في نسبة استعمال البذور الممتازة من بين العوامل الهامة في تطوير قطاع الزراعات الكبرى .

ويقترح الإتحاد في هذا المجال ما يلي:

- تأهيل الشركات المنتجة للبذور لتتجاوز الصعوبات الهيكلية التي تمر بها منذ عديد السنوات والتي تحول دون تطويرها.
- تشجيع الإستثمار الخاص في مجال إكثار وتسويق البذور
- تشجيع ودفعة الإستثمار الخاص في مجال إستنباط الأصناف
- تأهيل قطاع البحث العلمي في مجال استنباط الأصناف لمواكبة آخر التقنيات الحديثة مع توفير الإعتمادات اللازمة لذلك.
- وضع خطة وطنية لتحسين جودة إنتاج البذور الذاتية
- رفع الدعم المباشر عن البذور الممتازة واعتماد ديناميكية أسعار قبول الحبوب حسب كلفة الإنتاج.
- الترفيع في سعر القمح اللين على مستوى الانتاج لضمان حد أدنى من الانتاج الوطني خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته المساحات المخصصة لهذه الحبوب .
- تكوين مخزونات استراتيجية من بذور الحبوب والبذور العلفية.

بذور البطاطا:

تقدر جملة حاجات البلاد من البذور في حدود 55 ألف طن منها 22 ألف طن يتم توريدها والبقية محلية (مراقبة وذاتية).

لكن قطاع البذور يشهد نقائص هامة تتمثل أساسا في تدني جودة البذور الذاتية المخصصة للموسم الآخر فصلي والتي تؤثر مباشرة على المردود. كما ساهم الإعتماد شبه الكلي على التوريد بالنسبة لبذور البطاطا الفصلية والبدرية في إقبال كاهل الفلاح (اذ تجاوزت خلال موسم 2020 كلفة انتاج الهكتار الواحد 18 ألف دينار 40 % منها موجهة للبذور) وهو امر يكلف المجموعة الوطنية مبالغ هامة من العملة الصعبة نظرا للارتفاع المتواصل لتكلفة توريد بذور البطاطا. إذ تضاعف سعرها (في مستوى المنتج) خلال الثلاث سنوات الأخيرة ليلبغ أرقاما قياسية متجاوزة 3400 دينار للطن خلال 2020 مقابل 1750 دينارا للطن خلال 2017. كما يشكل هذا الوضع تبعية كلية تجاه الأسواق الخارجية.

ويقترح الإتحاد في هذا المجال ما يلي:

- الاعتناء بالإنتاج الذاتي للبذور لدى المنتجين حيث تمثل البذور الوطنية غير المراقبة نسبة 45 % من حاجات زراعة البطاطا في تونس وذلك بتكثيف الإحاطة بهم ووضع برنامج إرشادي خاص يعنى بهذا الجانب.
- دعم المنتجين لتركيز وحدات تخزين تقليدي محسّن ووحدات تبريد ذات طاقة خزن صغيرة (لا تتجاوز 100 طن) وذلك للحفاظ على جودة البذور الذاتية.
- تطوير الانتاج الوطني من البذور المصادق عليها وذلك عبر:
 - دعم القدرات البشرية والمادية للمجمع المهني المشترك للخضر للتوسع في إنتاج البذور المحلية المصادق عليها (لا يوفر المجمع إلى حد الآن سوى 14 % من الحاجات من البذور).
 - تشجيع ودعم الخواص على الإنتصاب في مجال إنتاج بذور البطاطا.
 - دعم وتثمين انتاج البذور المخبرية التي اكتسب كل من المجمع المهني المشترك

- للخضر والخواص الخبرة اللازمة في انتاجها.
- تخصيص على وجه الكراء لأراض دولية بصفة حصرية لإنتاج بذور البطاطا الموجهة للموسم البدرسي والفصلي. ويمكن إستغلال هذه الأراضي لإكثار بذور البقوليات والبذور العلفية في إطار التداول الزراعي وذلك لحسن تكثيف هذه الأراضي.
- الرفع من جودة الخدمات المتعلقة بمراقبة البذور عبر توفير الموارد البشرية المختصة والامكانيات اللوجستية لذلك.

قطاع الخضروات

يحتل قطاع الخضروات أهمية كبرى في منظومة الإنتاج الفلاحي اذ يساهم في تزويد السوق على مدار السنة بعدد المنتوجات الفلاحية التي تكتسي أهمية في وجبة المواطن التونسي اليومية كما يساهم في دفع نشاط التحويل والتصدير.

و تغطي زراعة الخضروات سنويا مساحة تتراوح بين 160 إلى 175 ألف هك منها من 5 إلى 10 آلاف هك زراعات بعلية موزعة على أكثر من 90 ألف مستغلة فلاحية وتجاوز انتاجها الـ 5 ملايين طن.

و اذ تساهم زراعة الخضروات بصفة كبيرة في تثمين المناطق السقوية حيث تمثل حوالي 28 % من مساحتها الجمالية وتستأثر بالنسبة الأهم من الإستثمار الخاص وذلك بـ 31 %، غير ان تقلص الموارد المائية اثر على تركيز بعض الزراعات في عدد من المناطق.

و قد شهدت كلفة الإنتاج لمختلف الزراعات تطورا هاما كبقية القطاعات نظرا لتطور أسعار مختلف المدخلات واليد العاملة الفلاحية خاصة بالنسبة للزراعات التي تتطلب عددا هاما من أيام العمل (ثوم وفلفل وطماطم ...) والزراعات التي ارتفعت فيها أسعار البذور بصفة كبيرة.

و لمزيد تطوير القطاع وتلافي الاشكاليات المطروحة

يقترح الاتحاد في هذا المجال ما يلي:

- تكثيف الإحاطة بالمنتجين خاصة في مجال ترشيد إستعمال المياه والمدخلات الفلاحية ضمن

- الحزمة التكنولوجية المعتمدة من طرف هياكل البحث العلمي وإدخال طرق تواصل حديثة عبر المنظومة الرقمية للإنذار المبكر والتوجيه (الإرساليات/ موقع واب ...)
- ترشيد الزراعات ذات الاستهلاك المفرط للماء على غراس الدلاع والبطيخ والتوجه أكثر نحو الزراعات المثمنة للمياه.
- تطوير مهام المجمع المهني المشترك للخضر ليشمل كل أنشطة قطاع الخضروات والحد من استحواذ قطاع البطاطا على حيز كبير من نشاطه.

بذور الخضروات:

يتم سنويا تزويد الفلاحين ببذور الخضر في تونس بالإعتماد أساسا على توريد 80 % من الحاجات. ويتم هذا التوريد من طرف أكثر من 35 موردا يمثلون جل الشركات العالمية المنتجة للبذور. ولازالت الأصناف الثابتة تمثل الجانب الأكبر من الكميات الموردة (حوالي 80 % من الكميات). أما البذور الهجينة الموردة والتي لا تمثل إلا 20 % من الكميات فان قيمتها تناهز 90 % من القيمة الجمالية لكل الواردات وذلك نظرا لأسعارها المرتفعة والتي تبلغ من 10 إلى 40 أضعاف أسعار الأصناف الثابتة.

و يجب التذكير هنا بأن استعمال الفلاحين للبذور الذاتية قد تضاءل وأصبح لا يتعدى نسبة 25 % من الحاجات الجمالية للخضر بينما كان يغطي أكثر من نصف المساحات خلال السبعينات. وهذا يعتبر مقياسا للتطور الحاصل ولوعي الفلاح بقيمة البذور والأصناف المحسنة.

و لم يحظ قطاع البحث في ميدان الخضروات بأهمية تذكر كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الحبوب. لذا اقتصر الأعمال البحثية على بعض الزراعات المحمية كزراعة الفلفل والفقوس، حيث وفرت تلك الأبحاث بعض الأصناف الهجينة التي وقع اكتاثرها وزراعتها من طرف الفلاحين وذلك لعدم وجود أية مزاحمة من طرف الشركات العالمية. ويشكو قطاع البحث ككل قطاع عام يخضع لتصرف إداري من عدة نقائص يجب معالجتها لكي يقوم بدوره على الوجه الأكمل.

و سعيا نحو تحقيق السيادة الوطنية في مجال إنتاج الخضروات لا بد من التقليل من التبعية في استعمال البذور والعمل على توفير إنتاج محلي من البذور تتوفر فيه الجودة والنجاعة والاخرمة

ويستجيب لمتطلبات المنتجين وذلك عبر وضع إستراتيجية تتضافر فيها مجهودات كل الأطراف، اذ يحتاج قطاع إنتاج بذور الخضر الحديث العهد والذي يواجه منافسة من الخارج لمزيد من الدعم من طرف الدولة من خلال العناية بقطاع البحوث المنتجة للأصناف الجديدة المطلوبة من طرف الفلاح في الداخل والخارج ومن خلال توفير الحلول والتقنيات التي يحتاجها المكثّر لتحسين مستوى إنتاجه والتقليص في كلفة إنتاج البذور.

و يقترح الاتحاد في هذا المجال ما يلي:

- تشجيع القطاع الخاص على اقتحام هذا الميدان من خلال إرساء شراكة مع معاهد البحث الوطنية ومع الشركات العالمية المنتجة للبذور عن طريق عقود برامج تستجيب لحاجات البلاد.
- القيام بمجرد تام لأصناف الخضر المحلية وانتقاء الأصناف المثبتة وغير الهجينة الممكن إكثارها واستغلالها خاصة أن التجارب أثبتت أن كلفة إنتاجها في تونس أقل من مستوى الأسعار الخارجية بكثير. كما توجد فرص تصديرية هامة لهذه البذور خاصة في الأسواق الإفريقية.
- تأهيل قطاع البحث العلمي وإعطاء أولوية قصوى لاستنباط الأصناف الجديدة والهجينة في البرامج البحثية وتوفير الإعتمادات اللازمة لذلك خاصة مع توفر الكفاءات البشرية والخبرات في هذا المجال.
- الرفع من جودة الخدمات المتعلقة بمراقبة البذور والشتلات وذلك بتأهيل مصالح المراقبة والتحليل وتسجيل وحماية المستنبطات النباتية بهدف حصولها على الإعتمادية Accreditation أو ما يعادلها من علامات جودة الخدمات

قطاع الطماطم

تعتبر زراعة الطماطم الفصلية من القطاعات الإستراتيجية في تونس لكونها تنتج مادة غذائية أساسية ذات استهلاك واسع في السوق المحلية. اذ يقدر الاستهلاك الداخلي من معجون الطماطم بـ 110 الاف طن إلى جانب الفرص التصديرية الواسعة خاصة نحو السوقين الليبية والجزائرية. وتعتبر

زراعة الطماطم الفصلية من أهم الزراعات السقوية في المشهد الفلاحي (10.000 منتج و20.000 هكتار) وهي زراعة تحويلية اساسا يركز عليها نسيج صناعي هام (28 وحدة صناعية و طاقة تحويل ب 35.000 طن/اليوم) وتشغل حوالي 8.000 من اليد العاملة القارة والموسمية كما تساهم في تنشيط العديد من القطاعات الأخرى منها بالخصوص قطاع نقل البضائع. وبالرغم من النقاط الإيجابية التي تميز تسجيلها فإنه لا تزال هناك العديد من نقاط الضعف خاصة على مستوى المردودية التي يجب تداركها لتطوير المنظومة والرفع من قدرتها التنافسية وتنظيم العلاقات داخلها.

و يقترح الإتحاد في هذا المجال ما يلي:

- العمل على تطبيق الأمر عدد 2408 لسنة 2008 مؤرخ في 23 جوان 2008 المتعلق بتنظيم موسم إنتاج وتحويل الطماطم الفصلية المعدّة للتحويل خاصة من حيث:
 1. تعميم عقود الانتاج واعطائها الصبغة القانونية اللازمة
 2. المراجعة الدورية لسعر الطماطم بما يتلاءم مع كلفة الانتاج
 3. تطبيق نظام الخلاص حسب الجودة
 4. إعداد وإصدار كراس شروط مراكز التجميع
- بعث صندوق خاص بمنظومة الطماطم يمول من المعلوم الموظف على الطماطم المعدّة للتحويل بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 2001 مؤرخ في 22 ماي 2001 والنصوص المنقحة له. وتتصرف فيه لجنة متناصفة بين المهنة والإدارة.
- بعث هيكل لمساندة المنظومة يعنى بنقل التكنولوجيات وأساليب التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية ويدار من طرف المهنة ويموّل من الصندوق المخصص للطماطم.
- إنجاز دراسة حول البدائل المجدية لزراعة الطماطم في المناطق ذات المساحات المحدودة والمردودية الضعيفة (الوطن القبلي / سيدي بوزيد).
- الإستثمار في آلات تحضير الأرض والزراعة والجني الملائمة للمساحات المحدودة والتشجيع على بعث شركات خدمات في الغرض.

2_2 - الإنتاج الحيواني :

المبررات :

- سوق وطنية واعدة حيث لا يزال الاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية ضعيفا مقارنة مع البلدان المتقدمة إذ يبلغ استهلاك الفرد التونسي من اللحوم الحمراء 11 كلغ سنويا مقابل 16 كلغ بالمغرب و28 كلغ بفرنسا وحوالي 110 مكافئ لتر حليب مقابل أكثر من 250 مكافئ لتر ببلدان الاتحاد الأوروبي.
- مجالات واعدة لتطوير سلاسل القيمة المحلية واعتماد الاقتصاد الدوراني وتنمية الفضاء الريفي.
- ضرورة تأمين مخزونات إستراتيجية من الإنتاج الوطني للتوقي من أخطار الهزات الداخلية والعالمية على غرار أزمة الغذاء التي شهدها العالم سنة 2008 والتي شكلت زلزالاً اقتصادياً عالمياً وجائحة الكورونا لسنة 2020.
- توفر مجالات تصدير واعدة لبلدان الجوار وخاصة نحو القطر الليبي وبقية البلدان الإفريقية التي لا يتجاوز فيها الاستهلاك الفردي من الحليب 40 لتر مكافئ حليب سنويا.

الأهداف :

1. دفع الاستثمار وتحسين الإنتاج والإنتاجية.
2. تنمية المنظومات الفلاحية والتشجيع على تنمية سلاسل القيمة المحلية.
3. توجيه الدعم لحلقة الإنتاج.
4. اعتماد الأسعار الحقيقية للإنتاج والتعيين الدوري لأسعار المنتوجات ذات الأصل الحيواني.
5. التحكم في كلفة الإنتاج والجودة وتحسين مداخيل المربين.
6. اعتماد التصدير كخيار دائم ومحرك للتنمية الفلاحية.
7. ترشيد التوريد وحماية المنتج المحلي.

المقترحات:

المحور الأول: تأهيل القطاع وتحسين مناخ الإنتاج :

1. فتح ملف تأهيل قطاع الدواجن أفقيا وعموديا بالشراكة مع المهنة لتطوير المردودية الاقتصادية والقدرة التنافسية وذلك باتخاذ كل الإجراءات والتدابير المناسبة لإنجاح برنامج التأهيل وتفادي كل المعوقات والأخطاء التي أدت إلى فشل برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية الذي شرعت في تنفيذه وزارة الفلاحة سابقا (دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي في أفق 2030 - المرصد الوطني للفلاحة 2019)
2. بعث صندوق تأهيل لتنمية قطاع الدواجن بمساهمة كل المتدخلين في القطاع وتعهد عملية التصرف في موارده لمجلس إدارة المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن والأرانب.
3. معالجة مديونية القطاع بصفة جذرية تضمن ديمومة النشاط والحفاظ على موارد الرزق
4. تطوير أداء المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية للاهتمام بقطاع الدواجن والتعهد بمتابعة الأمراض التي قد تظهر خاصة في المدن الحدودية

المحور الثاني : تطوير الجانب التشريعي والتنظيمي للقطاع :

1. إحداث مرصد وطني لهيكل الأسعار يتولى متابعة عناصر الكلفة وتكاليف الإنتاج والهوامش الخام والصافية للمنتوجات الفلاحية ويمكن الهياكل الرسمية من المعطيات التي تجعلها قادرة على المراقبة وكبح جماح الأسعار في صورة ملاحظة شطط غير مبرر
2. إصدار قانون لتجريم تهريب الفراخ وبيض التفقيس يضمن اتخاذ إجراءات خرجية صارمة ضد المخالفين
3. الإسراع بإعداد ميثاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بمنظومة الدواجن تتولى بموجبه المهنة المشتركة حوكمة المنظومة من برمجة وتنظيم الإنتاج والتعديل
4. إحكام البرمجة من خلال إحداث لجنة وطنية للبرمجة صلب المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن والأرانب، مع توسيع المشاركة المهنية فيها حيث تتولى برمجة الإنتاج وتنظيمه ومتابعة التنفيذ وهيكل الأسعار وتتخذ الإجراءات التعديلية عند الضرورة وبصفة

أوتوماتيكية عند تدني الأسعار وتكون قراراتها ملزمة للجميع.

المحور الثالث: سياسة تسويقية ملائمة :

1. اعتماد نظام العمل بعقود الإنتاج ووضع التشريعات والنصوص التطبيقية اللازمة لتنفيذه بما يضمن مصالح جميع الأطراف.
2. اعتماد السعر المتحرك في نطاق برنامج يضمن التحيين الدوري للأسعار على كافة مستويات سلسلة الإنتاج حسب الكلفة يضاف لها هامش ربح معقول لجميع حلقات الإنتاج. وتبين الجداول 1 و 2 تقديرات الاتحاد للهيكلية الحقيقية لكلفة دجاج اللحم والبيض.
3. تحرير تصدير منتجات الدواجن والعمل مع كل الهياكل والبعثات الدبلوماسية على استكشاف أسواق جديدة

منظومة الألبان:

أبرز الصعوبات:

- هشاشة الروابط بين حلقات منظومة الألبان حيث يغلب على حلقاتها الجانب التجاري ويغيب عنها الجانب التعاقدى والتشاركي والتضامني.
- ضعف حلقة الإنتاج وعدم قدرتها على مواكبة التحديات، من حيث غياب المردودية الاقتصادية وتدني الجودة واستفحال أنرمات التسويق وتدني دخل المربين ووجود فوارق شاسعة بين كلفة الإنتاج والعائد المالي وعدم امتلاك قدرة تنافسية.
- هيمنة قوية للإدارة على مستوى حوكمة المنظومة وغياب شبه كلي للمراهنة على الأطراف المهنية.
- سياسة سعرية غير ملائمة هدفها توفير الحليب نصف الدسم بأسعار منخفضة للمستهلك وهو ما فاقم الدعم الحكومي وأثر سلبا على استهلاك مشتقات الحليب وكبّل تطور المنظومة وخاصة حلقة الإنتاج. وفي هذا الشأن نشير إلى أن سعر الحليب على مستوى الضيعة يمثل حوالي 84 % من سعر البيع للعموم ببلادنا مقابل حوالي 29 % بفرنسا.

- توجيه الدعم نحو الاستهلاك والتخلي عن جهاز الإنتاج
- غياب رؤية مستقبلية للمنظومة ذات أهداف واضحة. حيث يتواصل الاعتماد على استراتيجيات سابقة لم تعد تواكب التحديات والتحولت وهي ترتكز على الجانب الكمي والحوكمة الإدارية مما أدى إلى نتائج عكسية أهمها ضعف المردودية الاقتصادية وضعف الروابط بين حلقات المنظومة وانهايار الجودة وعدم القدرة على المنافسة
- تأثر قطاع اللحوم الحمراء بمنظومة الألبان، حيث نسجل اضطرابا في تزويد السوق من اللحم البقري كلما اعترضت منظومة الألبان صعوبات وعراقيل. كما أن النقص الحاصل في المتوفرات حاليا يعود إلى التراكمات التي مرت بها المنظومة منذ موفى 2015 واللجوء إلى حلول ترفيعة لا تلبى الحد الأدنى من طلبات المهنة وخاصة تلك المتعلقة برفع الدعم عن الحليب المعقم نصف الدسم والتوجه التدريجي نحو حقيقة الأسعار.

الحلول المقترحة

المحور الأول : النهوض بقطاع الإنتاج وتحسين الجودة والمردودية الاقتصادية لنشاط تربية الأبقار الحلوب :

1. تفعيل ميثاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بمنظومة الألبان 2019 - 2025 الذي تمّ إمضاؤه خلال شهر أفريل 2019 بين وخرارات الفلاحة والتجارة والصناعة والائتاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والائتاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وذلك تحت إشراف السيد رئيس الحكومة
2. تنفيذ برنامج مرحلي لتأهيل المستغلات الفلاحية في إطار حزمة متكاملة تضمّ الترفيع في عدد الوحدات الأثنوية المنتجة للمستغلة الفلاحية الواحدة، بناء على دراسات ميدانية والتبريد بالضيعة وبرنامج للتأطير الميداني والمتابعة من أجل خلق وحدات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية.
3. توجيه الدعم الحكومي المتمثل في منحة الاستغلال المقررة في نطاق صندوق التعويض والمقدّر بـ 420 مليما عن كل لتر حليب (بقيمة جمالية سنوية تفوق 250 مليون دينار)

لفائدة حلقة الإنتاج وتمكين المربين من منحة التجميع والتبريد المقدر بـ 105 مليون للتبريد الواحد عند توفر التبريد بالضيق من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة الحيوانية وإنتاج الأراخي وتنمية الموارد العلفية وتحسين الجودة والتبريد بالضيق. وللإشارة فإن جهاز الإنتاج لا يتمتع بالدعم.

4. إعادة النظر في الدعم الحكومي المخصص للأراخي المرعاة من قبل مراكز تربية الأراخي ومنحة الاستثمار عند اقتناء الأراخي للتربية من خلال توجيهه بصفة مباشرة للمربين عند إنتاج الإناث وتربيتها وعدم التفريط فيها بالبيع خاصة بعد فشل الإستراتيجية السابقة في هذا الخصوص. ويمكن في هذا الشأن الاستئناس بتجربة مركزية الحليب فيتالي مع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بالمهدية.

5. تقييم وضع التلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي لقطيع الأبقار. ويشمل التقييم أيضا الأغنام والماعز والإبل والخيول وإعادة الاعتبار لمركز التحسين الوراثي التابع لديوان تربية الماشية لكي يتولى اتخاذ كل التدابير الممكنة لتحسين الكفاءة الإنتاجية لقطعاننا ومتابعة برامج التحسين الوراثي للقطعان

6. دعم برنامج ترقيم الأبقار بما يسمح بالقيام بجرد ميداني دقيق لجهاض الإنتاج الحقيقي المتوفر ببلادنا وضبط الخطط التنموية الملائمة وإرساء أنظمة الجودة والاسترسال. كما يقترح أن يشمل البرنامج الأغنام والماعز والإبل والخيول وخلايا النحل.

7. تفعيل منظومة القوانين والإجراءات الردعية لتطويق ظاهرة الذبح العشوائي لإناث الأبقار والتوقي من تأثيراتها السلبية على القطيع والوضع الصحي والبيئي.

8. دعم التنظيم المهني للمربين من خلال إسناد المنح والتشجيعات المخولة لنشاط تربية الأبقار لفائدة الفلاحين المنخرطين بالهيكل المهنية القاعدية بجميع مناطق الإنتاج دون استثناء.

9. دعم الهياكل المهنية القاعدية وتنشيطها عبر تخلي الدولة عن عديد الأنشطة لفائدتها وتمكينها من الموارد المالية المخصصة لتنفيذها في إطار عقود برامج على غرار ما هو معمول به في عديد البلدان.

10. تنمية قطاع الأعلاف من خلال تقديم حوافز وتشجيعات مباشرة عند إنتاج الأعلاف كما

هو معمول به في عديد البلدان على غرار فرنسا حيث يبلغ الدعم الأدنى المباشر للهكتار الواحد من البقوليات سنة 2017 حوالي 100 أورو. ويقترح في هذا الشأن تكليف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بوضع وتنفيذ خطة وطنية لتنمية الأعلاف محليا في إطار برنامج وطني للتداول الزراعي. وتتضمن الخطة البرامج التالية:

- توفير بذور البقوليات العلفية (الفصة والبرسم والسلة) ودعمها بالمناطق الملائمة في حدود 50 %
- وضع برنامج خصوصي لتنمية إنتاج الفصة من خلال:
- دعم إنتاج قرط الفصة : دعم مباشر في حدود 50 د/طن، مع العلم أن زراعة الهكتار الواحد من البقوليات يمكن من اقتصاد حوالي 740 د سنويا (باعتماد أسعار سنة 2020) من خلال كمية المواد الأزوتية المقتصدة (الأمونيتر) والمحروقات التي يتم توفيرها جراء عدم اعتماد آلة بذر هذه المواد.

- دعم بعث وحدات لتصنيع قوالب الفصة بمناطق الإنتاج
- تنمية إنتاج السيلاج بالمناطق الملائمة من خلال تخصيص 15000 هـ سنويا من المناطق السقوية لإنتاج سيلاج الذرى العلفية.
- دعم مباشر في حدود 10 د للطن الواحد المنتج/ دعم الاستثمار في الوحدات الخاصة بتعليب السيلاج وتوجيهه لمناطق الإنتاج بالوسط والساحل والجنوب
- دعم قبول حبوب السلجم الزيتي (الكولزا) في حدود 20 د/ق على غرار ما هو معمول به بالنسبة للفلو المصري بما يمكننا من تغطية جزء من حاجتنا من مصادر البروتينات للتغذية الحيوانية محليا خاصة إذا علمنا أن حوالي 1.5 كلغ من فيتورة الكولزا يعوّض 1 كلغ من فيتورة السوجا

- دعم برنامج صناعة العلف الكامل وحذف المعاليم الديوانية (15 %) والأداء على القيمة المضافة (19 %) الموظفة حاليا على توريد قرط الفصة وذلك لمدة سنتين حتى يتسنى اعتماده في صناعة هذا العلف

- تنفيذ برنامج لاستغلال المياه المعالجة في إنتاج الأعلاف حيث أن استعمال 80 % من المياه المهذورة يمكن من توفير الحاجيات العلفية لحوالي 100 ألف بقرة (25 % من جملة القطيع)

11. تنفيذ الخطة الوطنية لتنمية البذور العلفية والرعوية المحلية التي تمّ إعدادها سنة 2013 بمشاركة الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وبقية الهياكل المتدخلة
12. إعداد مخطط مديري للمراعي من أولوياته:
13. حصر المناطق الرعوية
 - اتخاذ إجراءات لحمايتها من توسع النشاط الفلاحي والسكني
 - تنفيذ برامج ميدانية لتنميتها وتشريك المهنة في إدارتها والتصرف فيها
 - إحداث صندوق الصحة الحيوانية بغرض استئصال الأمراض خاصة منها السل والإجهاض المعدي والتوقي منها وتفعيل دور الإنذار المبكر والوصول إلى وضع صحي سليم وتأمين تعويض معقول لفائدة المتضررين لضمان انخراطهم في الإنذار بوجود الأمراض بما يسهّل التحكم في الأمراض الوبائية والسيطرة على الوضع الصحي.
 - 14. إحداث مراكز صحية متقدمة على حدودنا البرية بهدف:
 - التوقي من الأمراض المتأتية من القطعان المتواجدة بالبلدان المجاورة
 - تقريب خدمات الصحة الحيوانية من المربين
 - 15. إحداث مجامع تنموية للدفاع الصحي في إطار شراكة بين الدولة والقطاع الخاص تتولى:
 - تنفيذ برامج إرشادية حول الصحة الحيوانية
 - تشكيل وحدات لليقظة الصحية
 - تنظيم حلقات إرشادية بصفة دورية
 - 16. مراجعة القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات من خلال تعميق دراسته ودراسة آليات تطبيقه من عدمها
 - 17. اعتماد شهادة التلاقيح البيطرية ممضاة من السلطة المحلية كوثيقة رسمية لتيسير تمتيع المربين بالمنح والتشجيعات ضمن دليل الإجراءات الجديد، خاصة أن الإجراءات المتبعة سابقا أثبتت فشلها لعدم ملاءمتها مع الواقع الميداني.
 - 18. اعتماد البطاقة المهنية لمربي الأبقار الحلوب وذلك في إطار خطة وطنية لترقيم الأبقار.

المحور الثاني : مراجعة السياسة السعرية المعتمدة :

1. اعتماد السعر الديناميكي في نطاق برنامج يضمن التحيين الدوري للأسعار على كافة مستويات سلسلة الحليب المعقم نصف الدسم حسب الكلفة يضاف لها هامش ربح معقول لجميع حلقات الإنتاج. إذ لا يعقل أن تكون الأسعار محدّدة مسبقا في حين أن أسعار مختلف عناصر الكلفة تخضع لمتغيرات السوق المحلية والعالمية التي تشهد ارتفاعا متواصلا وهو ما يحتمّر ربط أسعار الحليب لكل حلقة بعناصر الكلفة.
2. التخفيض في الأداء على القيمة المضافة على مشتقات الحليب من 19 % إلى 6 % كما هو معمول به في جل بلدان العالم (TVA alimentaire) من أجل الترفيع في نسق الاستهلاك وامتصاص محاصيل التصنيع. مع العلم أن استهلاك الفرد التونسي لمشتقات الحليب لا تزال ضعيفة حيث لا يتجاوز استهلاك الفرد من الألبان 1.5 كلغ/السنة.

المحور الثالث:إعادة النظر في حوكمة المنظومة :

1. تمكين المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان من جميع الآليات التشريعية والقانونية إضافة إلى دعم موارده البشرية والمالية التي تخوّل له التمثيل الحقيقي للمهنة المشتركة وجعلها قادرة على اتخاذ القرارات وفرضها وتنفيذها بنفسها في إطار التشاور والتنسيق بين مختلف مكوناتها.
2. إعداد تصور جديد لتشغيل وحدة تجفيف الحليب في إطار مهني مشترك يمكنها من أداء دورها في تعديل منظومة الألبان بصفة آلية ومتواصلة ودون إشكاليات.
3. إرساء نظام تعاقدى بين جميع حلقات المنظومة من مربين وناقلي الحليب الخواص ومراكز التجميع والمركزيات يضمن حقوق وواجبات جميع الأطراف ويحدد مناطق التدخل.
4. تنظيم نشاط ناقلي الحليب للتحكم في هذه الحلقة التي لا تزال خارج السيطرة وتؤثر سلبا وبشكل مباشر على جودة وكمية الحليب المجمع (علما أن مراكز التجميع المتعاملة مع ناقلي الحليب الخواص تكون أكثر عرضة لصعوبات ترويج الحليب).
5. تكثيف عمليات المراقبة الرسمية للغش بين الهياكل الرسمية المكلفة بصفة تضمن حماية

المهنيين والقطاع عامة.

6. تنظيم القطاع الموازي غير الخاضع لأي نوع من أنواع الرقابة والمتابعة.

منظومة اللحوم الحمراء:

مؤشرات المنظومة في أرقام:

<p>14,2% 38,6% 11 كلغ 3.9 كلغ 7.1 كلغ</p>	<p>المساهمة في الإنتاج الفلاحي المساهمة في الإنتاج الحيواني الاستهلاك السنوي للفرد (2017) بقري ضأن</p>	<p>معطيات عامة</p>
<p>119 ألف طن 43.1% 44% 8% 5% 112 ألف 274 ألف 141 ألف 2900 400 ألف وحدة أنثوية 4.17 مليون وحدة أنثوية 948 ألف وحدة أنثوية 72 ألف وحدة أنثوية</p>	<p>الإنتاج السنوي (2018) نسبة لحوم الأبقار نسبة لحوم الأغنام نسبة لحوم الماعز نسبة اللحوم الأخرى عدد المربين مربي أبقار مربي أغنام مربي ماعز مربي إبل عدد القطيع الأبقار الأغنام الماعز الإبل</p>	<p>حلقة الإنتاج</p>

148	عدد أسواق الدواب توزيع الأسواق	حلقة الاتجار في الحيوانات الحية
% 30	الشمال	
% 45	الوسط	
% 25	الجنوب	
% 42	الذبح المراقب	حلقة المسالخ
201	عدد المسالخ والمذابح	
% 14	مسالخ ذات طاقة ذبح تتجاوز 500	
% 49	طن/ السنة	
% 30	مسالخ ذات طاقة ذبح لا تتجاوز 100	
% 70	طن/ السنة	
% 58	المسالخ التي تقوم البلدية بتسييرها مباشرة المسالخ التي تسوغ لمستغلين خواص الذبح خارج المسالخ	
8500	قصابي التفصيل العدد	حلقة تجارة التفصيل
- 4.2 طن/سنة	معدل كمية اللحوم المباعة/قصاب الفضاءات التجارية	

المصدر : المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان 2020

أهم الصعوبات :

1. ارتفاع متزايد في تكلفة الإنتاج وتراجع الجدوى الاقتصادية لتربية الأغنام والناجمة بالأساس عن التحولات والتغيرات التي يشهدها هذا القطاع، حيث أفرز التحول في نمط الإنتاج من الرعوي إلى الفلاحي تغيرا في نمط عيش العائلات وزيادة في النفقات الأسرية من جهة وارتفاع كلفة التربية نتيجة التحول من الاعتماد على الرعي الطبيعي حيث الكلفة المنخفضة إلى التوجه نحو التكثيف وما يعنيه ذلك من اعتماد الأعلاف المركزة وارتباط بالأسواق المحلية

- والعالمية والخضوع لتقلباتها من جهة ثانية.
2. تدني المردودية الاقتصادية لقطاع التسمين بسبب اختلال التوازن بين مكونات كلفة الإنتاج وأسعار بيع المنتوجات ذات الأصل الحيواني مما أدى إلى تراجع الاستثمارات في هذا المجال
 3. عزوف المربين وخروجهم بصفة متصاعدة من دائرة تربية إناث الأغنام ومن دورة الإنتاج الوطني وأصبحت السوق التونسية بذلك رهينة ما يتوقّر من قطعان لا تحمل الهوية التونسية ولا تدخل فعليا في دورة الاقتصاد الفلاحي ومراحلته المختلفة بدءا بالإنتاج وصولا إلى التسويق والاستهلاك.
 4. كثرة المتدخلين في حلقة ما بعد الإنتاج واستحواذهم على نسبة هامة من القيمة المضافة للحوم الحمراء والجزء الغالب من القيمة الربحية للإنتاج.
 5. أسواق الدواب لا تستجيب لشروط ومواصفات الاتجار في الماشية أين تنعدم التجهيزات والبنية التحتية والمقاييس الفنية والصحية إلى جانب غياب الأمن وتواصل تعرّض المربين للمضايقات والعنف.
 6. افتقار المسالخ للبنية الأساسية والتجهيزات الضرورية للذبح ومرافق التبريد والخزن وعدم استجابتها للمواصفات الصحية والبيئية .
 7. تنامي ظاهرة الذبح العشوائي خاصة بالنسبة إلى العلوشات في أوزان تقل عن 10 كلغ سقيطة للرأس الواحد وما تمثله هذه الوضعية من خطر على مستقبل ثروتنا الحيوانية.
- ملاحظة:** الذبح العشوائي يهدد حوالي 750 ألف رأس: 65% من العلوشات (فطيمة) وحوالي 33% من العدد الجملي للخرفان. وإذا اعتمدنا الأوزان المتداولة «بالمشاوي» والمجازر والمقدرة بحوالي 8 كلغ كمعدل للسقيطة فإن الإنتاج من الذبح العشوائي يستنزف خسارة تقدر بحوالي 6700 طن سنويا يمكن إنتاجها إذا تمّ الرفع في أوزان الذبائح والحصول على أوزان تتراوح بين 17 و20 كلغ للسقيطة بالنسبة للذكور ومن 15 إلى 17 كلغ للسقيطة بالنسبة للإناث غير صالحة للتربية وهو ما يجنب البلاد توريد اللحوم واستنزاف مواردنا من العملة الصعبة وتشجيع المربي الأجنبي على حساب الفلاح التونسي.
8. نقص كبير في اليد العاملة المختصة واضمحلال مهنة رعي الأغنام شيئا فشيئا.

9. التوسع في نشاط الأشجار المثمرة والخضروات وتراجع المساحات الرعوية في ظل غياب برامج جدية للنهوض بالمراعي ببلادنا.
10. تزايد عمليات السرقة والنهب خاصة بعد الثورة.
11. غياب برامج جدية لتحسين الوراثة وتطوير مردودية السلالات المحلية.
12. التأثير السلبي لتهريب الأغنام من بلدان الجوار على قطاع المجترات الصغرى وما يمثله من خطر على الوضع الصحي للقطيع إلى جانب التلوث الجيني واندثار الخصوصيات الإنتاجية لمواردنا الوراثة المحلية.
13. كثرة المتدخلين في أسواق الدواب وبروز ظاهرة استضعاف المربين من قبل محتكري السوق واعتماد منطق القوة والعصلات في غياب الرقابة الأمنية.

الحلول المقترحة

المحور الأول: دفع الإنتاج ودعم الاستثمار :

1. تمكين المربين من منحة تشجيعية قدرها 500 دينار للرأس عند إنتاج عجول معدة للتسمين والمحافظة عليها من الولادة إلى عمر 12 شهرا (10 آلاف رأس سنويا)
2. تمكين المربين من منحة تشجيعية وقدرها 500 دينار للرأس لإنتاج وتربية الأراخي من سلالة محلية مهجنة أو مزدوجة الإنتاج صالحة للتربية تصرف على قسطين : القسط الأول وقدره 300 دينار للرأس يسند عند بلوغ 15 شهرا من العمر والقسط الثاني عند الوضع
3. إدراج نشاط تسمين الخرفان ضمن الأنشطة التي يتم تمتعها بالقروض الموسمية.
4. اقرار برنامج وطني خصوصي يتعلّق بتوفير كميات من الخرفان لمواسم ذروة الاستهلاك رمضان وعيد الأضحى (في حدود 80 ألف رأس) وترويجها بمسالك منظّمة ومرصد منحة قدرها 50 ديناراً للرأس الواحد.
5. دعم مربي الأغنام «الرّحل» بتمكينهم من أولوية كراء الأراضي الدولية المحاذية للجبال وذات الخصائص الرعوية نظرا إلى خبرتهم وتعلقهم بقطاع الأغنام.
6. اعتماد المشاريع المندمجة في إطار شراكة مع المسالخ ونقاط بيع اللحوم وعقود تزويد ذات

- أولوية في كراء الأراضي الدولية والقروض العقارية.
7. تحفيز الاستثمار في أنشطة التربية المكثفة للمجترات الصغرى بما يساعد على الحد من حساسية هذا النشاط للتغيرات المناخية ويمكن من توظيف التقنيات الحديثة للرفع من الإنتاجية وتثمين نتائج البحوث العلمية.
8. إدراج نشاط تسمين الخرفان ضمن الأنشطة التي يتم تمثيها بالقروض الموسمية وتسهيل إجراءات الحصول عليها.
9. إعداد وتنفيذ برنامج للتأمين الوراثي يتمثل في:
- تنفيذ برنامج للتهجين الصناعي من طابقيين لدى الأغنام خاصة أن مثل هذه البرامج ساهمت في تحسين إنتاجية الأغنام بنسبة 20 % في عديد البلدان.
 - تنفيذ برنامج وطني للتحسين الوراثي للأغنام عند المرابين يهدف إلى تحسين إنتاجية القطيع من اللحوم الحمراء ودعم الفلاحين المنخرطين بالبرنامج عبر تمكينهم من منحة مباشرة قدرها 120 د /أنثى يتم إدراجها بالبرنامج كما هو معمول به بالمملكة المغربية.
10. إعادة النظر في الدعم الموجه إلى مربي الأغنام والذي يقتصر حالياً على دعم السداري عبر تمكين المرابين من دعم مباشر عند الإنتاج كما هو معمول به في عديد البلدان الأخرى على غرار بلدان الاتحاد الأوروبي
11. دعم النهوض بالجودة الخصوصية بما يمكن من إبراز الخصوصيات الإنتاجية وتثمين مميزات المنتج من ناحية التقنيات وخصوصيات مناطق الانتاج والنظم الإنتاجية على غرار الفلاحة البيولوجية والتسميات المثبتة للأصل والمنتجات ذات بيان المصدر. كما تمكن الجودة الخصوصية من إبراز عادات وتقاليد إنتاجية وغذائية محلية وتضمن المسالك القصيرة للتجارة والتجارة العادلة وتكافئ مجهودات المنتجين بالمناطق النائية. ويتضمن الدعم المطلوب التشجيع المادي ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية لتسويق المنتجات حسب الجودة الخصوصية وإرساء نظام أسعار يراعي الخصوصيات ويكافئ الجهد والتعريف بهذه المنتجات في الأسواق العالمية.

المحور الثاني: تطبيق القوانين من طرف أجهزة الدولة وضمان المتابعة المستمرة والمراقبة الرسمية :

1. التصدي لعمليات السرقة والنهب والاعتداء على المربين:
 - إحداث فرق أمنية بالمناطق الريفية (أمن فلاحي) مختصة في التصدي لمختلف أنواع السرقات والنهب في القطاع الفلاحي يغلب على عملها الطابع الميداني بما يجعلها قريبة من مناطق الإنتاج وسريعة التدخل.
 - تمتيع التجهيزات الخاصة بمراقبة الضيعات الفلاحية والترقيم الإلكتروني بتشجيعات عالية قصد تحفيز الفلاحين على اقتنائها والاستفادة منها.
2. إحداث مراكز صحية متقدمة على حدودنا البرية بهدف التوقي من الأمراض المتأتية من القطعان المتواجدة بالبلدان المجاورة وتقريب خدمات الصحة الحيوانية من المربين
3. تطويق ظاهرة الذبح العشوائي لإناث الأغنام والماعز والأبقار وصغار الخرفان والتوقي من تأثيراتها السلبية على القطيع والوضع الصحي والبيئي:
 - تفعيل قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 8 مارس 2004 المتعلق بتنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 23 أوت 1984 الذي يخص تنظيم ذبح الحيوانات من جنسي البقر والغنم واتخاذ الإجراءات الردعية للحيلولة دون تمدد هذه الظاهرة الخطيرة عبر التطبيق الصارم لقوانين المراقبة والزجر.
 - تفعيل الرقابة في إطار فرق مشتركة تضمّ مصالح وزارة التجارة ووزارة الفلاحة ووزارة الصحة وإجراء بحث استقصائي حول المجازر المنتشرة في جميع الجهات.
4. الشروع جديا في تأهيل وتنظيم المسالخ ومراجعة طرق التصرف فيها والتحكم في أعمال الذبح غير القانونية
5. تنظيم وتأهيل أسواق الدواب وفتحها نهارا عوض الليل بما يتيح للمربين الذهاب لها ومراجعة آليات التصرف فيها من خلال :
 - توفير الأمن بأسواق الدواب
 - توفير آلات وزن

- المراقبة الصحية
- اعتماد البطاقات المهنية لتنظيم المتعاملين وتجنب تأثير الدخلاء على السوق.

المحور الثالث: إرساء سياسة تسويقية جديدة متطورة

1. تطبيق القانون بخصوص تصنيف السقائط بالمجازر من خلال اعتماد الأختام المناسبة حسب سن الحيوان وربط سعر اللحوم بأصناف السقائط وتكليف المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان بالقيام بحملة تحسيسية للتعريف بنوعية الأختام بما يضمن الشفافية ويتيح للمستهلك الاختيار حسب قدرته الشرائية ويزيد من منسوب الثقة. مع العلم أن 43 % من التونسيين لا يثقون في جودة اللحوم المعروضة (المعهد الوطني للاستهلاك 2017)
2. وضع برنامج لتصنيف اللحوم عند البيع للعموم ووضع الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم بما يسمح من تنويع قاعدة العرض والأسعار ويراعي القدرة الشرائية للمستهلكين ويزيد من نسبة استهلاك اللحوم الحمراء
3. اعتماد السعر المتحرك على غرار بقية المنتوجات في نطاق برنامج يضمن التحيين الدوري للأسعار على كافة مستويات سلسلة الإنتاج حسب الكلفة يضاف لها هامش مريح معقول لجميع حلقات الإنتاج.
4. تنظيم عمليات البيع بمناسبة عيد الأضحى من خلال:
 - تخصيص فضاءات بيع بالمدن تتوفر بها جميع الظروف والمستلزمات الملائمة لبيع العلوش خاصة الجوانب الأمنية وضمان المتابعة الصحية للقطعان من طرف المصالح البيطرية وتجهيز هذه الفضاءات بألات وزن.
 - منع الانتصاب الفوضوي واتخاذ إجراءات ردية صارمة ضد المخالفين.
 - برمجة جلسة سنوية بين الوداديات وكبار الفلاحين وجمعيات المربين ومجامع التنمية لإبرام عقود تزويد.

المحور الرابع: التنظيم المهني للمربين

1. تمكين الجامعة الوطنية لمربي الأغنام بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري من الإشراف على برنامج وطني، في إطار عقد برنامج مع الدولة، لتنمية قطاع المجترات الصغرى ويشمل البرنامج القيام بالمهام التالية:

- تأطير المربين وتيسير تمرير المعلومة الفنية والاقتصادية
- التحسين الوراثي للأغنام والماعز في إطار اتفاقيات مع المؤسسات ذات العلاقة
- تنمية إنتاج الفحول
- القيام ببرامج للتجهيز الصناعي ومتابعتها
- تنظيم إنتاج وتسويق منتوجات الأغنام والماعز
- المساهمة في تنظيم المربين على المستوى القاعدي ضمن هياكل مهنية قاعدية

قطاعات حيوانية واعدة:

تتوفر بلادنا أنشطة فلاحية واعدة ذات قدرة تشغيلية عالية وآفاق تصديرية هامة قادرة على دعم الرصيد الوطني من العملة الصعبة والتخفيف من عجز الميزان التجاري على غرار قطاعات الخيول والأرانب وتربية النحل والحلزون ويقترح في هذا الصدد:

1. إعداد استراتيجيات قطاعية للأنشطة المذكورة تتضمن برامج تنمية قابلة للتطبيق و رصد

كل الإمكانيات والموارد المادية واللامادية لتنفيذ هذه البرامج التي تراعي المحاور التالية:

- المحور الأول : دفع الاستثمار ودعم الإنتاج وتثمين المنتج
- المحور الثاني : تطبيق القوانين والمراقبة
- المحور الثالث : الإحاطة والتأطير
- المحور الرابع : سياسة تسويقية جديدة تعتمد التصدير كخيار ثابت

3_2 - الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يمثل قطاع الصيد البحري والتربية المائية ركيزة اجتماعية واقتصادية هامة ضمن القطاع الفلاحي والاقتصادي، إذ يشغل حوالي 60 ألف بحار بصفة مباشرة وأكثر من 100 ألف ناشط بصفة مباشرة وغير مباشرة.

أما بخصوص الإنتاج فقد بلغ سنة 2019 حوالي 139 ألف طن منها حوالي 122 ألف طن أسماك بحرية و16.8 ألف طن تربية أسماك.

وقد بلغت صادرات القطاع خلال نفس السنة حوالي 27.9 ألف طن بقيمة 557 مليون دينار (المرتبة الثالثة في الصادرات الفلاحية).

وبخصوص توزيع الإنتاج حسب الأنشطة فيحتل إنتاج الصيد الساحلي المرتبة الأولى بحوالي 37 % من الإنتاج يليه إنتاج صيد السمك الأزرق (أضواء + بدون أضواء) بـ 33 % ثم الصيد بالجر القاعي بـ 14 % وتربية الأحياء المائية بـ 12 % ثم بقية الأنشطة.

وقد عمقت ظاهرة وباء الكورونا أزمة أداء القطاع خلال الفترة الأخيرة خاصة في ما يتعلق بنشاط التصدير الذي يعتبر أحد الروافد الأساسية لترويج المنتج خاصة بعد توقف الأسواق الأساسية للمنتجات التونسية (إيطاليا وإسبانيا).



أهم إشكاليات قطاع الصيد البحري والتربية المائية

يمكن تشخيص السياسات التي تم إتباعها لتسيير قطاع الصيد البحري بتونس في مرحلتين:

- - المرحلة الأولى اتسمت بالتشجيع اللامشروط على الاستثمار في هذا القطاع بهدف الترفيع في طاقة الإنتاج خاصة مع مصادقة المفوضية الأوروبية على تصدير منتوجاتنا البحرية لأسواقها، ولم يتم مراعاة تأثير هذا التوجه على المخزونات السمكية مع انتشار الصيد العشوائي بكافة أشكاله والتلوث البحري.
- - المرحلة الثانية اتسمت بالتراجع الكبير للمخزونات السمكية بكافة المصائد التونسية نتيجة ارتفاع مجهود الصيد (عدد المراكب) الذي ميز المرحلة الأولى وتفاقم الصيد العشوائي وقد انجر عنه تقلص مردودية البحار وزاده حدة ارتفاع تكاليف الإنتاج بما عمق معاناة مهنيي القطاع خاصة مع تعدد الإشكاليات الأخرى سواء كانت هيكلية أو ظرفية.
- ويمكن تلخيص مشاغل مهنيي القطاع في النقاط التالية:
- - تفاقم الصيد العشوائي والصيد بالكيس والإشكاليات المتعلقة بتطبيق خطة مقاومة الصيد العشوائي وتطبيق منظومة المراقبة بالأقمار الصناعية
- - تراجع الثروات السمكية بسبب ارتفاع مجهود الصيد وتفاقم الصيد العشوائي والتلوث البحري.
- - النقائص المسجلة على مستوى البنية الأساسية والخدمات المينائية (الأرصفة - الأحواض - الأسواق....)
- - ارتفاع أسعار الخدمات المينائية وخاصة بعد إقدام وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري على اتخاذ قرار دون استشارة المهنة في الترفيع في معالم الخدمات المينائية
- - الإخلالات المسجلة على مستوى مسالك التوزيع بالموانئ
- - ضعف مردودية البحار بسبب غلاء مستلزمات الإنتاج من محروقات ومعدات صيد التي تجاوز سعرها أكثر من 3 مرات.
- - عدم التقدم في تسوية ملف التغطية الاجتماعية للبحارة وفق مقترحات المهنة (2 أنظمة بحارة عاملين على مراكب أقل من 5 ط ح وبحارة عاملين على مراكب أكثر من 5 ط ح) إلى

- جانب ضمان جارية تقاعد للبحار لا تقل عن الأجر الأدنى الفلاحي مع مساهمة الدولة في نسبة من جملة المساهمات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- - الإشكاليات المتعلقة بإعفاء مستلزمات قطاع الصيد البحري من المعاليم الديوانية والآداء على القيمة المضافة (بالرغم من أن القطاع معفى من هذه الآداءات) حيث تجاوزت هذه الآداءات حاليا الـ35 % ووصلت إلى حد الـ49 %.
- - الإشكاليات المتعلقة بالحصول على منح الاستثمار وتعقد الإجراءات الإدارية التي لا تتماشى مع خصوصيات البحار (اشتراط الاستظهار بطريقة الخلاص (شيك - تحويل بنكي...)) وهي طرق خلاص غير معمول بها في قطاع الصيد البحري.
- - ضعف قدرات صغار البحارة وصعوبة الحصول على التمويلات البنكية لتنمية نشاطهم.
- - الإشكاليات المتصلة بالسلامة المهنية والنجدة والإنقاذ عرض البحر.
- - إشكاليات نشاط تربية الأحياء المائية المتعلقة بارتفاع كلفة الإنتاج وارتفاع الآداءات والمعاليم الموظفة والصعوبات في مجال الترويج والتصدير

المقترحات :

حماية الموارد السمكية والمحافظة على ديمومة القطاع :

- إحكام الخطة الوطنية لمقاومة الصيد العشوائي وخاصة الصيد بالكيس من خلال تعزيز إمكانات المراقبة (تعزيز الإمكانات البشرية من الحرس البحري واللوجيستية من خلال اقتناء المزيد من الخوافر المخصصة للمراقبة) وردع المخالفين.
- تعميم برنامج الراحة البيولوجية لكي يشمل مناطق صيد أخرى وأصنافا أخرى مع السعي لإيجاد برامج شراكة إقليمية مع البلدان المجاورة والاستفادة من التمويلات التي توفرها هذه البرامج لتمويل فترات الراحة البيولوجية، إلى جانب العمل على توسيع موارد صندوق الراحة البيولوجية.
- وضع برنامج خاص للتخفيض من مجهود الصيد والتخفيف من الضغط على المخزونات السمكية من خلال إيجاد صيغ شراكة في صفوف المهنيين (على غرار اشتراك 2 أو 3 مجهزين)

- بما يساهم في التقليل في عدد المراكب مع إحاطة هذه العملية بالتشجيعات المالية اللازمة
- مزيد دعم برامج البحث العلمي الرامية لتقييم الثروات السمكية وتحسين خرائط الصيد وكذلك إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري.
- مراجعة القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الصيد البحري وفق مقترحات ومتطلبات المهنة.
- تعميم برنامج وضع الأرصدة الاصطناعية بكافة المناطق المهتدة بالصيد العشوائي وتعميمها بكافة المصائد التونسية
- وضع برنامج لتنظيم الصيد الترفيهي
- وضع خطة وطنية واضحة المعالم لمقاومة التلوث البحري
- دعم نشاط الصيد الساحلي والتقليدي من خلال تيسير عملية حصول صغار البحارة على القروض البنكية والامتيازات المالية والجبائية
- تنويع مصادر دخل صغار البحارة من خلال إدخال وتنظيم بعض الأنشطة على غرار الصيد البحري الساحلي
- تشجيع صغار البحارة على بعث مشاريع مندمجة صغرى لتربية الأحياء المائية في نطاق مجموعات بغرض تخفيف الضغط على المخزونات البحرية.
- تطوير تقنيات المحافظة على جودة المنتج على المتن

دعم البحث العلمي في مجال الصيد البحري :

- دعوة البحث العلمي إلى إنجاز البحوث التطبيقية الملتصقة بمشاغل المهنة
- إعادة تحديد فترات مواسم الصيد في ظل التغيرات المناخية المسجلة خلال السنوات الأخيرة
- تحديد مجهود الصيد وذلك لتحديد عدد المراكب التي يمكن لها النشاط والكميات والأصناف التي يمكن استغلالها حفاظا على ديمومة القطاع
- العمل على دراسة وتقييم منظومة الراحة البيولوجية وتعميمها على كافة الأنشطة والجهات.

دعم وتحسين مردودية البحار :

- دعم الآليات الرامية إلى التخفيف من كلفة الإنتاج على غرار الترفيع في منحة المحروقات إلى مستوى نسبة 70 % وتعميمها وإدخال الآليات التكنولوجية للتقليص من استهلاك الوقود على متن مراكب الصيد البحري.
- تحسين وتفعيل إجراء الانتفاع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية وتبسيط إجراءات الانتفاع بها من خلال اعتماد إجراء مبسط على غرار ما كان معمولاً به سابقاً وهو تأشير دائرة الصيد البحري بالجهة على الفاتورة التقديرية للمشتريات والتوجه مباشرة للمزود لشراء المعدات دون أداء على القيمة المضافة
- ضرورة إعفاء المواد الأولية الموردة لصنع معدات الصيد البحري من الـ TVA (خاصة خيوط الشباك) بما يؤثر على كلفة إنتاجها وهو ما خلق عدة إشكاليات خلال هذه السنوات سواء لدى مصانع ومزودي الشباك أو لدى المجهزين البحريين.
- تأهيل أسطول مراكب الصيد البحري بما يسمح بالمحافظة على جودة المنتج وبعث آليات جديدة لتثمين المنتج على متن لإكسابه قدرة تنافسية أكبر.

تطوير وتأهيل القطاع ودعم بنيته الأساسية :

- وضع برنامج وطني لتحسين منظومة التأهيل الشامل لقطاع الصيد البحري والتي شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعاً
- إقرار تشجيعات وحوافز جديدة لتأهيل وتطوير الأسطول
- جرد وتصنيف أسطول الصيد البحري
- تجديد أسطول الرافعات بما يتماشى مع التطور الذي يشهده أسطول الصيد البحري.
- تأهيل وتوسيع جميع الموانئ والأسواق ودعوة الوكالة لاسترجاع استغلال الأسواق من البلديات والمستلزمين.
- مراجعة النصوص المحفزة على الاستثمار في قطاع الصيد البحري
- مواصلة تحسين وصيانة البنية المينائية وتحسين الخدمات المينائية والتخفيض في أسعارها

- إحكام تنظيم مسالك التوزيع وتعيين الإطار التشريعي المنظم لها.
- مراجعة أسعار الخدمات المينائية والتخفيض في المعاليم الراجعة لمستغلي الأسواق من 3.5 % إلى 1.5 % والتخفيض في عمولة وكلاء البيع بالأسواق بالموانئ وتعميمها على الأسواق ذات المصلحة الوطنية.
- تحسين تنافسية المنتج الوطني وتنويع أشكال تثمينه
- دفع نشاط تصدير المنتوجات البحرية وتذليل إشكالياته

حوكمة وهيكله القطاع والموارد البشرية :

*** حوكمة وهيكله القطاع :**

- مراجعة الإطار التشريعي للقطاع بما يتلاءم مع متطلبات المهنة
- إعادة هيكلة الإدارة المشرفة على القطاع
- - بعث إدارات جهوية للصيد البحري عوضا عن دوائر الصيد البحري وربطها مباشرة بالإدارة المركزية المشرفة على القطاع
- وضع برنامج لتأطير ودعم قدرات الشركات التعاونية في قطاع الصيد البحري

*** دعم الموارد البشرية :**

أ - التغطية الاجتماعية للبحارة :

- مراجعة الأنظمة الحالية للتغطية الاجتماعية للبحارة (حاليا البحار مشنت بين 3 أنظمة) والمطالبة بإيجاد نظامين (نظام لصغار البحارة العاملين على مراكب أقل من 5 ط ح ونظام للبحارة العاملين على مراكب أكثر من 5 ط ح). وتطالب المهنة الدولة بمساندة البحار من خلال التكفل بنسبة من المساهمات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما تطالب بضمن جارية تقاعد مجزية للبحار لا تقل عن الأجر الأدنى الفلاحي المضمون ضارب الصنف المهني مع تحسين المنافع المسداة إلى جانب التخفيض في سن التقاعد نظرا لمشقة المهنة.

ب - التكوين والإرشاد والرسكلة :

- تحيين برامج ومناهج التكوين والرسكلة ووضع مقاييس وشروط المشاركة في برامج التكوين والرسكلة وفق متطلبات المهنيين
- وضع برامج إرشادية وتحسيسية حول المحافظة على الثروة السمكية وترشيد الاستغلال والمحافظة على جودة المنتوجات البحرية والسلامة المهنية والنجدة عرض البحر

ج - السلامة المهنية والنجدة والإنقاذ عرض البحر :

- بعث جهاز خاص بالنجدة والإنقاذ عرض البحر مع دعمه بالمتطلبات البشرية واللوجستية اللازمة.

تنمية نشاط تربية الأحياء المائية :

يكتسي نشاط تربية الأحياء المائية أهمية بالغة في تعزيز الإنتاج الوطني من المنتوجات البحرية. وقد شهد خلال السنوات الأخيرة نموا كبيرا نتيجة توجه الدولة للتشجيع على الاستثمار في هذا القطاع خاصة مع التراجع الكبير للموارد السمكية الطبيعية. وقد تطور الإنتاج من حوالي 3 آلاف طن سنة 2006 إلى حوالي 17 ألف طن سنة 2019 أي قرابة 12 % من الإنتاج الوطني.

الإشكاليات :

- عدم ملاءمة الإطار التشريعي الجاري به العمل حاليا لمستجدات القطاع
- ارتفاع كلفة الإنتاج وضعف نسبة الاندماج نظرا للارتباط شبه الكلي بتوريد المدخلات
- الصعوبات على مستوى الترويج والتصدير
- غياب منظومة مستمرة لمتابعة الأوضاع البيئية للمشاريع من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط
- صعوبة الحصول على لزمة على اليابسة لتركيز مشاريع تربية الأحياء المائية ونقص في المساحات المخصصة في الموانئ للخدمات المساندة لها.

- التأثير السلبي للوضع البيئي ببحيرة بنزرت على ديمومة النشاط.
- التجاذبات بين بحارة الصيد الساحلي ومشاريع تربية الأحياء المائية
- تضرر وتفاقم مديونية مشاريع تربية القوقعيات
- الاستغلال العشوائي للثروة السمكية بالسدود
- تقلص كميات اصبعيات سمك البوري بالمحيط الطبيعي

الحلول المقترحة :

- تحسين تسيير نشاط تربية الأحياء المائية من خلال وضع إطار قانوني وهيكل خاص بهذا النشاط
- مراجعة الأداءات الموظفة على منتوجات تربية الأحياء المائية (خاصة عند الإنزال وعند التصدير) بما يتماشى مع خصوصيات هذا القطاع
- إدخال تقنيات التربية الحديثة التي تساهم في التخفيض في كلفة الإنتاج
- التشجيع على بعث مفاخر أسماك التربية ومصانع الأعلاف بهدف التقليل من كلفة الإنتاج
- إدخال أصناف تربية جديدة
- إدخال تقنيات جديدة لتثمين منتوج تربية الأسماك لإكسابه قدرة تنافسية أحسن.
- وضع برنامج لتطوير تقنيات تربية القوقعيات ببحيرة بنزرت
- تحسين إنتاجية نشاط تربية أسماك المياه العذبة من خلال التشجيع على بعث مشاريع التربية المكثفة لسمك البلطي
- تعزيز البحث في مجال تربية الأحياء المائية وتنمية القدرات البشرية واعتماد التكنولوجيات الحديثة .
- إعداد دليل لقواعد الممارسات الجيدة لتحسين أداء مشاريع تربية الأحياء المائية.

دعم القدرة التنافسية والترويج والتصدير والنهوض بجودة المنتج:

- وضع برامج لتحسين العناية بجودة المنتج
- وضع برامج لثمين المنتوجات البحرية
- تثمين ودعم سلاسل القيمة للمنتوجات البحرية
- دعم نشاط تصدير منتوجات الصيد البحري واتخاذ إجراءات حمائية لهذا النشاط بعد جائحة الكورونا.
- دعم وتطوير دور المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري
- تعزيز القدرة على تسويق منتوجات الصيد البحري والتربية المائية واعتماد التقنيات الحديثة لذلك
- ارساء برامج وحملات للترويج في الأسواق الداخلية خاصة لمنتوجات التربية المائية ومنتوجات السدود
- تعزيز الطلب وحماية المستهلك

4_2 - قطاع الفلاحة البيولوجية

يعد قطاع الفلاحة البيولوجية من بين أهم القطاعات الواعدة في تونس وهذا ما تم استنتاجه خاصة خلال فترة تفاقم وباء الكورونا بالإضافة إلى قابلية هذا القطاع لتنشيط وتنويع الاقتصاد التونسي حيث يساهم في تحسين الميزان التجاري الغذائي عبر كسب رهان التصدير مع فتح آفاق جديدة تضم قطاعات واعدة مثل الصناعات التحويلية والسياحة البيئية إضافة إلى خلق مواطن الشغل واستقطاب المزيد من الاستثمارات.

1_4_2 - نقاط الضعف

- تتمثل نقاط ضعف القطاع على المستوى التشريعي والفني والهيكلية والترويجي في:
- عدم تحيين كراس شروط الإنتاج الحيواني منذ 2005 وهو غير معترف به في العالم
 - إشكاليات في تطبيق كراسات الشروط
 - اشكاليات في خصوص المنحة المخصصة لمصاريف المراقبة والتصديق (من حيث الفترة والقيمة والتفعيل)
 - عدم وجود قوانين في خصوص تسويق البذور والمشاتل
 - عدم قدرة صغار الفلاحين على دفع المعلوم الجملي لمصاريف المراقبة والتصديق مما يجبرهم على انتظار الحصول على المنحة التي تغيرت نسبتها من 70 % إلى 50 %
 - عدم رصد امتيازات بيئية للإنتاج وفق النمط البيولوجي
 - نقص في تنوع المنتوجات البيولوجية خاصة بالنسبة للمستهلك مع ارتفاع الأسعار
 - عدم تطور الصناعات التحويلية للمنتوجات البيولوجية وغياب المركزية في تجميع هذه المنتوجات

2_4_2 - المخاطر المحدقة

- محدودية التعريف بالمنتوجات البيولوجية التونسية بتونس وبالخارج
- عدم وجود عقود انتاج بين المنتجين والمحولين والمصدرين لضمان حقوق جميع الاطراف المتدخلة
- محدودية تصدير زيت الزيتون البيولوجي المعلب
- عدم وجود إستراتيجية لترويج المنتوجات البيولوجية خاصة في خضم المنافسة مع بلدان أخرى.

و بتضافر جهود كل المتدخلين في القطاع بدأ العمل منذ سنة 2016 على ضبط رؤية مستقبلية لتطوير هذا القطاع في أفق سنة 2030 وذلك من خلال «إرساء أئمودج تونسي للفلاحة البيولوجية مدعوم بحوكمة أفضل للقطاع». وتهدف هذه الرؤية الى المساهمة في تنشيط وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال تنمية وتثمين هذا القطاع وذلك بتنمية منظوماته وإحداث مناطق نموذجية مختصة في الفلاحة البيولوجية وخلق مسالك سياحية بيولوجية بمختلف الجهات ودعم تموقع قطاع الفلاحة البيولوجية كبديل للمحافظة على الصحة من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى ووضع آليات حوكمة القطاع من خلال دعم قدرات الهياكل المتدخلة فيه ودعم مصداقية نظام المراقبة وتطوير قدرته التنافسية.

3_4_2 - التمشيح والآفاق التنموية

- اعتماد المقاربة التشاركية على كل المستويات وبمساهمة كل الفاعلين من الوزارت والجماعات المحلية والهياكل المهنية والمنظمات الوطنية... (كما نص عليه منشور رئيس الحكومة عدد 19 بتاريخ 27 جويلية 2020)
- اعتماد صيغة المخطط المتحرك الذي يستند إلى إعداد تقييم نصف مرحلي خلال السنة الثالثة من المخطط وتعيين المنوال والأهداف التنموية للفترة المتبقية (كما نص عليه منشور رئيس الحكومة عدد 19 بتاريخ 27 جويلية 2020)
- في اطار المساهمة في اعداد المخطط 2021 - 2025 وقعت المشاركة مع فريق العمل المكون من طرف الوزارة للتعمق في منظومات الإنتاج النباتي والحيواني على النمط البيولوجي من ضمن 13 فريقا. و اعتبارا أن المستهلك هو الشريك الأكثر أهمية لتنمية هذا القطاع الواعد واعتباره احد اهم ركائز الاقتصاد التونسي فانه يجب العمل على إرساء برامج تحسيسية للمستهلكين حول اهمية الفلاحة البيولوجية في المجال البيئي والصحي وإحداث مسالك سياحية بيولوجية تشمل المنتوجات والمستغلات الفلاحية و ترتكز المنتوجات البيولوجية بالخصوص على زيت الزيتون والتمور الموجهة أغلبها للتصدير لذلك يجب التركيز على وجوب تطوير السوق الداخلية لهذه المنتوجات خلال مخطط التنمية للفترة 2020 - 2025 .

3 - مقترح لحوكمة تنفيذ المخطط التنموي 2021 - 2025

- تهيئة بيئة قابلة لتنفيذ السياسة الفلاحية من خلال الحوكمة الرشيدة وتعزيز الجانب القانوني والمؤسسي وطنيا:
- وضع الهياكل التنظيمية والقانونية التي تتولى زمام الأمور وتدعم تنفيذ كل محور:
- تحديد الهياكل والوزارات المتدخلة بكل محور
- تكوين هيئة وطنية لقيادة وإدارة كل محور (بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمثيل كل الوزارات المعنية الأخرى).
- تكوين لجان فنية مشتركة (بين القطاعين العام والخاص) لرصد وتنفيذ وتقييم السياسة الفلاحية
- إرساء هيكل اتصالي يربط عمل الهياكل المؤسسية (اللجنتان السابقتان) ويضمن تنسيق أعمالها
- و ان وضع أدوات تنظيمية ومؤسسية واتصالية وتبادل المعلومات واتخاذ القرار يتطلب :
- إطارا قانونيا وسياسة وخطة واستراتيجيات لإدارة المحاور المختلفة
- بعث منصة وطنية لكل محور تضم جميع هياكل الدعم خاصة بكل محور
- إبرام اتفاقيات إطارية وخصوصية
- إعداد وتنفيذ خطة اتصال داخلية وخارجية صلب الوزارة المشرفة
- إعداد برامج ميدانية (القطاع العام - الخاص)
- بناء القدرات حسب الأدوار
- و من أجل دعم اللامركزية فانه من الضروري:
- تحديد الهياكل الجهوية المعنية بكل محور
- تعزيز الهياكل الجهوية المعنية ودعم التدخلات المحلية

- دعم المقاربة الجهوية والتخطيط المحلي
- تنسيق البرامج الجهوية لمجابهة المعوقات والعقبات التي تعترض تنفيذ كل محور من خلال توفير منابر حوار وقاعدة بيانات جهوية.
- بناء القدرات حسب الأدوار

حوكمة قطاعية رشيدة: التنظيم الجيد والإطار المؤسسي القوي وتوفر إدارة قادرة على صنع القرار في كل مجال من مجالات التدخل. وهذا يتطلب، على سبيل المثال، ما يلي:

- تنفيذ البرامج حسب مقاربة عامة تشمل المقاربة التشاركية والمقاربة الجهوية والمقاربة البرنامجية والمقاربة النوعية والمقاربة القطاعية والمقاربة حسب المنظومات.
- الدعوة إلى تعبئة الموارد وبعث المشاريع الاستثمارية المتوازنة
- تحديد الهياكل المتدخلة لكل محور
- وضع وتنفيذ موثيق شراكة إستراتيجية
- تطوير القوانين والتشريعات اللازمة
- تعزيز ودعم التخطيط للاستغلال المستدام للأراضي من أجل الحد من المخاطر، بما في ذلك التخطيط للتحويلات الحضرية.
- الاستثمار في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي
- بناء القدرات على جميع المستويات
- بعث هياكل رصد وإدارة الكوارث والمخاطر.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري 2021 - 2025 تقديم قراءة موضوعية لنتائج المخطط الخماسي 2016 - 2020 الذي لم يحقق أهدافه الكمية والنوعية المنشودة اعتبارا إلى عديد الأسباب والظروف. كما تضمنت الوثيقة كشفا دقيقا عن التحديات العالمية والوطنية والوضعية الحالية للفلاحة التونسية ومختلف المعوقات التي تواجهها واتت على مراحل ومظاهر تطور السياسة الفلاحية في بلادنا .

وشملت القراءة التقييمية للمخطط الخماسي المنقضي الإشكاليات القائمة والخطة التنموية لقطاع الفلاحة والصيد البحري ومدى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية في علاقة بالمساهمة في الناتج الداخلي الخام والاستثمار الفلاحي والتصدير وتطور الإنتاج. كما لم يقع تجسيم محاور المخطط الماضي بخصوص النهوض بالمنظومات وتعزيز قدراتها التنافسية ومعالجة الأوضاع العقارية وتنمية الموارد الطبيعية واستغلال المناطق السقوية ودفع الاستثمار والتمويل وإنتاج المعرفة والبحث.

وتضمنت الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي الجديد 2021 - 2025 أيضا رؤية الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري لضمان تنمية فلاحية مستدامة خاصة في ما يتعلق بدعم الاستثمار والتمويل والتأمين وتحقيق العدالة الاجتماعية وجسر التفاوت الجهوي وتشبيب القطاع والنهوض بالمرأة الفلاحة ودفع التشغيل وتعزيز الإحاطة الاجتماعية وتجسيم مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإصلاح ملفات الإرشاد والبحث والتكوين وتطوير المنظومات الفلاحية إلى جانب إصلاح الهياكل المهنية وإعادة هيكلة الأمراض الدولية الفلاحية والهياكل المهنية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحل إشكاليات الترويج والتصدير .

وتتضمن هذه الرؤية مقترحات الاتحاد وتصوراته بخصوص ارساء الآليات العملية الناجعة الكفيلة بحل ملفات قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد تحسين مردوديته والإقلاع به نحو افق أرحب على درب التطوير والتحديث .

لذلك فاننا ندعو كافة هياكلنا وإطاراتنا ومنظورينا من الفلاحين والبحارة الى الانخراط في تجسيم هذا المخطط الطموح وإنجاحه . كما ندعو كل صناع القرار والسلط المعنية الى تبني هذه

المقترحات العلمية والاستثناس بها من اجل بلورة رؤية اصلاحية مستقبلية مشتركة نبني على أساسها منوالا تنمويا بديلا لقطاع الفلاحة والصيد البحري حتى يكون فعلا المحرك الأساسي للتنمية والعمود الفقري للاقتصاد الوطني وقادرا على اكتساب القيمة المضافة العالية ومواكبة التطورات التكنولوجية والتأقلم مع التغيرات المناخية والمستجدات العالمية ورفع تحديات المنافسة...انها الفلاحة المربحة والجاذبة والمستدامة القادرة على تحقيق سيادتنا الغذائية ومناعتنا الاقتصادية .

فريق الاعداد

الاشراف :

السيد عبد المجيد الزار

السيد خالد العراك

التنسيق العام: لطفي السالمي - مروى الماجري

لجنة الصياغة: لطفي السالمي - علي مبروك - محمد عبيد - مروى الماجري

التصميم الفني والاعراج: محسن الخميسي

اعداد الملفات:

منجي السعيداني

سليمان شعباني

لعجمي الجزيري

وفاء المناعي

عطاف الماجري

سارة بن حمادي

شيرين ساسي

لمياء قم

الهام المسعودي

فوزية بن ممو

لمياء النصري

منور الصغيري

هيام الهاني

فؤاد الحشاني